

مركز دراسات الوحدة العربية



مجلس الوحدة الإقتصادية العربية
الامانة العامة

مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي

الجذور والمسببات ... والابعاد والسياسات

الدكتور محمود عبد الفضيل

مشكلة التضخم
في الاقتصاد العربي





مركز دراسات الوحدة العربية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الامانة العامة

مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي

الجذور والمسببات ... والابعاد والسياسات

الدكتور محمود عبد الفضيل

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب.: ٦٠٠١ - ١١٣ - تلفون ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»- تلكس: ٢٣١١٤ مارابي - بناية «سادات تاور» - شارع ليون
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى
بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢

المحتويات

قائمة الجداول

تقـــديــم

أصبح التضخم والغلاء والتدهور المطرد للقوة الشرائية للنقود من أكثر الظواهر التي تشد انتباه المواطن العربي وراسمي السياسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة . فالوطن العربي يعيش منذ منتصف السبعينات «عصراً جديداً للتضخم» يختلف تماماً عن فترة الحرب العالمية الثانية ، التي شهدت موجة تضخمية عارمة اجتاحت معظم اقتصادات البلدان العربية . وتهدف هذه الدراسة إلى الامساك بالأبعاد والخيوط الجديدة «للمشكلة التضخمية» في الاقتصادات العربية باسلوب مؤيد بالأدلة الاحصائية والشواهد العملية ، وذلك في محاولة الوصول إلى تفسير علمي لطبيعة ومصادر الضغوط التضخمية التي تجتاح الاقتصاد العربي في الآونة الراهنة . بيد أن دراستنا هذه لا تقتصر على جانب التشخيص ، وتحديد «مكامن الداء» فقط ، بل تمتد لتتناول أيضاً بالعرض والمناقشة بعض السياسات المقترحة لمكافحة القوى والظواهر التضخمية في الاقتصاد العربي في الأجلين القصير والمتوسط .

وبادىء ذي بدء لا بد لنا من التنبيه هنا ، بأن ظاهرة التضخم في البلدان العربية تتسم في وضعها الحالي بالتعقد والتنوع والخصوصية . فهي تتسم بالتعقد بسبب تداخل جملة عوامل بعضها ببعض لاحداث هذه الظاهرة . فالتضخم في البلدان العربية له علاقة وثيقة بالنمو الكبير وغير العادي الذي حدث في كمية النقود المتداولة ، وعلى الاخص بعد حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ . وهذه الزيادة غير العادية في كمية النقود واجهت نمواً محدوداً في العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، وهو الأمر الذي انعكس في وجود فائض محسوس في الطلب الكلي ، ومن هنا يمكن القول ان هناك تضخماً يعود الى زيادة الطلب (Demand pull inflation) .

بيد أن التضخم في البلدان العربية ، يجد جذوره العميقة في بعض الاختلالات الهيكلية الكامنة في جسد الاقتصاد العربي ، مثل الاختلال الحادث نتيجة عدم تناسب علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي ، والاختلال بين النمو السكاني ونمو المعروض من السلع الغذائية .

ومن هنا يجوز لنا الحديث عن تضخم هيكلي Structural ، على النحو الذي سنراه فيما بعد . كذلك فإن الارتفاع الذي حدث في الاسعار في معظم البلدان العربية خلال حقبة السبعينات يعود

الى حد كبير الى ارتفاع كثير من بنود التكاليف ، مثل ارتفاع أسعار الواردات ، وارتفاع الاجور ، وارتفاع أسعار الاراضي . . الخ ، وهذا ما اساغ لنا أن نتكلم عن تضخم ناتج من زيادة التكاليف Cost – push inflation . أضف الى ذلك أن بعضاً من عناصر السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات العربية في السبعينات قد انطوت على آثار تضخمية واضحة ، مثل سياسة النقود الرخيصة ، والتمويل التضخمي للانفاق العام عن طريق سياسات « عجز الميزانية » .

وحاصل القول اننا ازاء قوى متنوعة ومصادر متعددة لتوليد التضخم في حال الاقتصادات العربية ، مما يقتضي تشخيصاً دقيقاً للقوى التضخمية الفاعلة في الاقتصاد العربي . فالتضخم في البلدان العربية يتسم بالخصوصية ، نظراً لانه يعكس نوعية المشاكل الجديدة التي جابهت الاقتصاد العربي في السبعينات ، مثل اتساع نطاق تصدير العمالة ، وزيادة عائدات النفط ، وانفجار الطلب الاستهلاكي والاستيرادي . فقد تلقى القطاع الخاص في البلدان العربية المصدرة للعمالة في اتجاه البلدان النفطية (مصر ، الأردن ، اليمن العربية ، اليمن الديمقراطية ، السودان ، سورية) مبالغ هائلة بالنقد الأجنبي على شكل مدفوعات محولة من العمال العاملين بالخارج . وقد زادت هذه التدفقات بسرعة في غضون السنوات العشر الأخيرة ، فنجم عنها الآثار التوسعية نفسها على السيولة المحلية ، على نحو ما حدث أيضاً بالنسبة لآثار الايرادات النفطية في البلدان المصدرة للنفط .

وفي ضوء هذه الخصوصية والتعقيدات التي احاطت بالأوضاع والقوى التضخمية في الاقتصاد العربي خلال حقبة السبعينات ، يمكن القول : ان طبيعة العملية التضخمية التي يعيشها الاقتصاد العربي تتجاوز التقسيم الاكاديمي الجامد الذي يميز بين تضخم طلب (Demand pull) وتضخم تكاليفي (cost push) . إذ أن مسألة التفرقة بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف هي مسألة يجوز قبولها لو كنا نتحدث عن التضخم خلال فترة قصيرة ، بمعنى أنه حدث مدة معينة ثم انتهى . ولكن إذا استمر التضخم أمداً طويلاً في الاقتصاد القومي فان مقولة « تضخم طلب أم تضخم تكاليفي » تصبح مقولة فاسدة . لماذا ؟ لسبب بسيط ، هو انه في الاجل المتوسط أو الاجل الطويل ينقلب تضخم الطلب الى تضخم تكاليفي والعكس بالعكس مما يحتاج الى رؤ ية ثاقبة لجملة العوامل المسببة للتضخم في علاقاتها المتبادلة بالشكل الذي يقودنا الى تحليل أكثر نفاذاً لجوهر وأبعاد الظاهرة التضخمية في الاقتصاد العربي .

مــدخل نظــريّ

قد يكون من الصعب علينا أن نبدأ دراستنا لظاهرة التضخم في الاقتصادات العربية دون إشارة موجزة الى الاطار المرجعي للنظريات السائدة ، والتي تهتم بتحليل وتفسير ظاهرة التضخم بصفة تجريدية . بيد أننا يجب أن نحذر ،بدءاً ،من أن التحليلات النظرية المجردة لظاهرة التضخم تظل قاصرة ، مهما بلغت درجة كمالها ، إذا لم تأخذ بعين الاعتبار التضاريس الخاصة بالبلدان المختلفة ، موضع الدراسة ، إذ أن ظاهرة التضخم تظل في التحليل الأخير ظاهرة اقتصادية ـ اجتماعية . ومن ثم ، تكتسب هذه الظاهرة في البلدان العربية طابعاً متميزاً يعكس الخصائص الهيكلية والمشاكل الخاصة التي تنفرد بها البلدان العربية دون غيرها من البلدان النامية .

وكل ما نهدف إليه هنا هو محاولة تبيان مدى بعد أو قرب أدوات التحليل التي توصل اليها الفكر الاقتصادي الأكاديمي من تفسير ظاهرة التضخم الجامح على النحو الذي تعيشه البلدان العربية عبر حقبة السبعينات . ولذا فلن يكون الهدف من هذا المدخل النظري سوى العرض السريع لأهم الأفكار التي ظهرت في هذا المجال ، مع تفحص مدى ملاءمتها لأغراض دراستنا هذه .

ولا شك أن أول ما يقابلنا في تراث الفكر الاقتصادي الأكاديمي في مجال التضخم هو نظرية كمية النقود Quantity Theory of money وهي تعتبر أولى النظريات التي حاولت أن تفسر كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث له . ووفقاً للمنطوق المبسط لهذه النظرية ، أنه اذا ظلت سرعة تداول النقود (V) على حالها وكذا حجم الناتج القومي (Y) فان المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض اذا زادت أو نقصت كمية النقود في المجتمع ، وفقاً للمعادلة الشهيرة التي صاغها البروفسور إرفنج فشر في مطلع هذا القرن والتي نوردها فيما يلي(١) :

$$MV = PY$$

or

$$P = \frac{MV}{Y}$$

(١) See : Irving Fisher and Harry G. Brown, *The Purchasing Power of Money: It's Determination and Relation to Credit, Interest and Crisis* (New York : Macmillan, 1911), pp. 8 – 32.

حيث : M تمثل كمية النقود في المجتمع
V سرعة تداول النقود
Y حجم الناتيج القومي
P تمثل المستوى العام للأسعار .

وقد وجهت الى نظرية كمية النقود عدة انتقادات ينحصر أهمها في أن هذه النظرية تقوم على علاقة ميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار في الاقتصاد القومي . فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا دخل لتغير كمية النقود فيها . كما أن المتغيرات التي تتضمنها المعادلة الأساسية وهي كمية النقود وسرعة تداولها (والطلب عليها) وحجم الانتاج ، ليست مستقلة عن بعضها البعض . بيد أنه على الرغم من أن ظاهرة التضخم ، في الدول النامية والمتقدمة على السواء ، لا يجوز النظر اليها على أنها ظاهرة نقدية بحتة ، اذ أنها في الواقع ظاهرة متعددة الأبعاد : ظاهرة نقدية ، هيكلية ، اجتماعية ، دولية . الا أن نظرية كمية النقود ـ بصيغها المختلفة ـ تظل لها الفضل في القاء جانب مهم من الضوء على طبيعة العملية التضخمية في البلدان النامية ، ولا سيما طبيعة الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم المتاح من السلع والخدمات في هذه الدولة أو تلك . وهو اختلال يكتسب بلا شك أهمية خاصة لفهم المناخ العام لاطلاق قوى العملية التضخمية في تلك البلدان التي تعاني عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي .

إن كثيراً من الفروض التبسيطية التي قامت عليها هذه النظرية يمكن تطويعها بسهولة للاهتداء بها في تفسير الضغوط التضخمية في البلدان العربية النفطية وغير النفطية على السواء والتي تلعب الزيادة في كمية وسائل الدفع دوراً مهماً في تغذية الضغوط التضخمية ، خصوصاً اذا ما عرفنا أن جانباً لا يستهان به من مكونات السيولة النقدية لا يخضع تماماً لسيطرة السلطات النقدية (كمية ورق النقد « البنكنوت » الأجنبي المتداول على نطاق واسع في تلك البلدان نتيجة تحويلات العاملين بالخارج وما ينفقه السياح وقطاع الأعمال الأجنبي) .

وقد أضاف التحليل الكينزي بعداً جديداً لتفسير العملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي ، وتركيزه على التغيرات التي تحدث في الدخل والانفاق وعلاقة ذلك بمستوى التوظف السائد . وقد أشار كينز الى نشوء نوع من التضخم نتيجة لظهور اختناقات Bottlenecks في أسواق بعض عناصر الانتاج ، وكذا نتيجة اختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية ومعدلات الزيادة في الانتاجية ، وسياسات التسعير في بعض الصناعات والأسواق ذات التركيب الاحتكاري . وتتبلور ماهية التضخم في التحليل الكينزي في ضوء ما سماه « الفجوة التضخمية » Inflationary gap في « أسواق السلع » وأسواق « عوامل الانتاج » .

وبعد ذلك تجيء « المدرسة البنائية » ـ والحديثة المنشأ نسبياً ـ وتضم الاقتصاديين الذين تناولوا تحليل التضخم في البلدان المتخلفة ولا سيا في بلدان أمريكا اللاتينية . وكتاب هذه المدرسة يرون عموماً أن تحليل الضغوط التضخمية في البلدان المتخلفة يجب أن يستند الى كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان . وهم في تفسيرهم للقوى التضخمية في

البلدان المتخلفة يشيرون الى أهم ألوان الاختلالات الهيكلية[٢] :

١ ـ الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية ، والآثار التضخمية لذلك في حال زيادة أسعار الصادرات .

٢ ـ جمود الجهاز المالي للحكومات بالبلدان المتخلفة مما يترتب عليه ضعف الجهد الضريبي مما يستدعي اللجوء لتمويل الانفاق العام بأسلوب عجز الميزانية .

٣ ـ ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية وضعف القدرة التصديرية .

٤ ـ طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات ، في مراحلها الأولى ، بين تيارات الانفاق النقدي وتيارات المعروض من السلع والخدمات .

وبالتالي فليس هناك مصدر وحيد لتوليد الضغوط التضخمية في مثل ذلك الاقتصاد الآخذ في النمو .

وفي تقدير كتاب هذه المدرسة أن الظواهر التضخمية ما دامت لا تخرج عن كونها تعبيراً عن اختلالات هيكلية ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية ، فان علاجها الناجع لن يتأتى سوى من خلال تغيير مكونات البنيان الاقتصادي ـ الاجتماعي المولِّد لهذه الظاهرة .

وخلاصة القول أن العوامل النقدية (المدرسة النقدية) والتقلبات التي تطرأ على مستويات الدخل والانفاق وكذا مستويات التشغيل (التحليل الكينزي) والاختلالات الهيكلية (المدرسة البنائية) تتضافر وتتفاعل جميعها في توليد الموجات التضخمية المختلفة ، التي يغذي بعضها بعضاً في ظل غياب سياسات حازمة لمكافحة التضخم . ولذا يصعب الادعاء بأن هناك تفسيراً وحيداً صحيحاً للعملية التضخمية . وإنما هناك ترجيح لبعض العوامل دون غيرها فقط في ظل الظروف التاريخية المحددة .

وفي ضوء هذه الخلفية النظرية الموجزة ، سوف ننطلق الآن لتحليل مؤشرات التضخم والقوى التضخمية الفاعلة في الاقتصادات العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .

---

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ، ص ٨٤ ـ ١٠٠ .

الفصل الأول
مؤشرات ومقاييس التضخم في الاقتصاد العربي

إن المحور الأساسي الذي يدور حوله هذا الفصل هو قياس ظاهرة التضخم ، بأبعادها المختلفة ، في البلدان العربية خلال حقبة السبعينات . وهذا الأمر يتطلب منا استخلاص أهم مؤشرات التضخم بالرجوع الى أنسب الصيغ والمعايير التي توصل اليها التحليل الاقتصادي لقياس التضخم . ومن المعلوم أن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم عادة ما تستند الى عدد من المؤشرات أهمها قياس التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار ، كمية وسائل الدفع ، معاملات الضغوط التضخمية .

وليس هناك من شك في أن هذا القياس سوف يعطي لنا تصوراً واضحاً عن المدى الذي بلغته « الضغوط التضخمية » في الاقتصاد العربي . كذلك سوف تساعد هذه المؤشرات بدورها على إلقاء الضوء على سرعة الحركة التي اتسمت بها الظاهرة التضخمية في الاقتصاد العربي خلال حقبة السبعينات . وهكذا فإننا نعتبر الامساك بالمؤشرات التي تقيس المظاهر المختلفة للتضخم في الاقتصاد العربي هي بمثابة المدخل اللازم لفهم أبعاد الظاهرة التضخمية ، قبل الخوض في تحليل مصادر التضخم والقوى الكامنة وراء اطلاق الضغوط التضخمية المختلفة في شرايين الاقتصاد العربي .

وعلى الرغم من تعدد وتشابك مظاهر التضخم في البلدان العربية فقد وقع اختيارنا على المؤشرات التالية :

- تطور الارقام القياسية لنفقات المعيشة والاجور الحقيقية .
- تطور كمية وسائل الدفع وحجم السيولة المحلية الخاصة .
- تطور حجم « الفجوة التضخمية » على المستوى الكلي في الاقتصادات العربية .

أولاً : تطور الأرقام القياسية لنفقات المعيشة والأجــور الحقيقية

تختلف طريقة حساب الأرقام القياسية لنفقات المعيشـة من قطـر عربـي الى آخـر ، « فسلة الاستهلاك » الداخلة في تركيب هذا الرقم لا بد من أن تختلف من قطر عربي الى آخر ، وفي الوقت نفسه فان الاوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في « سلة الاستهلاك » لا بد من أن تختلف أيضاً ، وذلك تبعاً لما تمثله هذه السلع من اجمالي انفاق الفرد عليها في الشريحة الاجتماعية المختارة في كل من هذه الاقطار . ونتيجة ذلك فان المقارنات التي يمكن أن تبنى على اساس هذه الأرقام ، لا يمكن أن تكون ممثلة للحقيقة والواقع الا بدرجة محدودة . وعلى الرغم من ذلك ، فان هذه الارقام والمؤشرات « الرسمية » تمثل البيان الاحصائي الوحيد المتاح الذي يمكن الاستناد اليه في قياس حركة « تكاليف المعيشة » في الاقطار العربية .

وبالقاء نظرة عامة على أرقام ومؤشرات الجدول رقم (١ ـ ١) نجـد أن معـدلات ارتفـاع

جدول رقم (١ ـ ١)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في البلدان العربية ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩
(سنة الأساس = ١٩٧٥)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأردن (عمان)	٥٩,٦	٦٢,٥	٦٧,٣	٧٤,٨	٨٩,٣	١٠٠,-	١١١,٥	١٢٧,٧	١٣٦,٦	١٥٦,-
الامارات العربية المتحدة (ابو ظبي)	٦٠,٩	٦٣,٩	٦٧,٣	٧٤,٩	٨٨,٩	١٠٠,-	١١٣,٧	١٢٨,٤	١٤٤,٢	١٥٥,٧
البحرين (المنامة)	٥٤,٤	٥٧,٦	٦٠,٥	٦٩,٥	٨٦,١	١٠٠,-	١٢٢,٦	١٤٤,٣	١٦٧,-	١٧٠,٨
تونس (تونس)	٧٧,٦	٨٢,٢	٨٣,٨	٨٧,٧	٩١,٣	١٠٠,-	١٠٥,٤	١١٢,٤	١١٨,٥	١٢٧,٦
الجزائر (الجزائر)	٧٧,٨	٧٩,٨	٨٢,٧	٨٧,٨	٩١,٩	١٠٠,-	١٠٨,٩	١٢١,٩	١٤٣,٣	١٥٩,٦
الجماهيرية العربية الليبية (طرابلس)	٨١,٤	٧٩,٢	٧٨,٩	٨٥,-	٩١,٥	١٠٠,-	١٠٥,٥	١١٢,-	١٤٥,-	١٥٩,٧
الجمهورية العربية السورية (دمشق)	٥٨,٩	٦١,٧	٦٢,٢	٧٤,٦	٨٦,١	١٠٠,-	١١١,٤	١٢٤,٦	١٣٠,٩	١٣٦,٨
جيبوتي (جيبوتي)	٧٠,١	٧٠,٤	٧٣,٩	٧٨,-	٩١,٣	١٠٠,-	١١٣,٩	١٤٠,٧	١٤٠,٧	٢٠٨,٢
السودان (الخرطوم)	٤٨,٢	٤٨,٩	٥٤,٧	٦٤,-	٨٠,٧	١٠٠,-	١٠١,٧	١١٨,٨	١٤٢,٣	١٨٦,٢
الصومال (مقاديشو)	٦٩,-	٦٨,٦	٦٦,٦	٧٠,٨	٨٣,٨	١٠٠,-	١١٤,١	١٢٦,١	١٤١,٢	١٧٥,٥
العراق (بغداد)	٧٤,١	٧٦,٧	٨٠,٨	٨٤,٧	٩١,٣	١٠٠,-	١١٢,٨	١٢٣,١	١٢٨,٧	١٤١,١
الكويت (الكويت)	٦٨,٢	٧١,٢	٧٤,٨	٨١,١	٩١,٨	١٠٠,-	١٠٥,٥	١١٤,٢	١٢٤,٥	١٣٠,٩
لبنان (بيروت)	٦٦,٨	٦٧,٨	٧١,٢	٧٥,٤	٨٣,٨	١٠٠,-	١١٩,٣	١٤٢,٣	١٥٥,٩	١٩٣,٢
مصر (القاهرة)	٧٣,٣	٧٦,٣	٧٨,٨	٨٢,٢	٩١,١	١٠٠,-	١١٠,٣	١٤٢,٣	١٣٨,١	١٥١,٨
المغرب (الدار البيضاء)	٧٠,١	٧٣,١	٧٥,٨	٧٨,٩	٩٢,٧	١٠٠,-	١٠٨,٥	١٢٢,٢	١٣٤,-	١٤٥,١
المملكة العربية السعودية (الرياض)	٤٨,٢	٥٠,٥	٥٢,٧	٦ ,٦	٧٤,٣	١٠٠,-	١٣١,٦	١٤٦,٦	١٤٤,٢	١٤٦,٨
موريتانيا (نواكشوط)	٦٤,٩	٦٩,٩	٧٥,٥	٨١,٣	٩١,٢	١٠٠,-	١١٤,٤	١٢٦,٢	١٣٥,٣	١٤٧,٥
اليمن (صنعاء)	٣٨,١	٤٠,١	٤٢,٢	٦٥,-	٨٥,٧	١٠٠,-	١٢٥,٧	١٤٦,٨	١٧٩,١	١٩٥,-
اليمن الديمقراطية (عدن)	٥٦,١	٥٩,١	٦٢,٢	٧١,٩	٨٧,٥	١٠٠,-	١٠٣,٧	١٠٩,-	١١٥,٥	١٢٣,٥
باقي البلدان (عمان وقطر)	٥٥,٣	٥٧,٩	٦٠,٦	٦٨,٤	٨١,١	١٠٠,-	١٢٢,٥	١٣٦,٥	١٤٠,٩	١٤٦,١
المجموع	٦٧,١	٦٩,٢	٧١,٩	٧٨,-	٨٨,-	١٠٠,-	١١٢,-	١٢٥,٤	١٣٩,١	١٥٤,٣

المصدر : احتسبت من : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] وجامعة الدول العربية ، ملحق المؤشرات الاحصائية للعالم العربي ، ١٩٨٠ (بيروت : الاكوا والجامعة ، ١٩٨١) ، جدول رقم (٢) ، ص ٤ .

الاسعار في البلدان العربية كافة كانت معتدلة خلال الاعوام الثلاثة الأولى من السبعينات : ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ثم بدأت الاسعار في البلدان العربية كافة بلا استثناء في الارتفاع بمعدلات متسارعة في السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ حيث بلغ معدل الزيادة لأسعار المستهلك خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ ما يزيد عن ٣٠٠ بالمائة كما هو الحال في السعودية واليمن العربية .

ومن المفارقات الجديرة بالملاحظة أن المملكة العربية السعودية والسودان واليمن الشمالية قد سجلت معاً عام ١٩٧٥ أعلى معدلات الارتفاع في أسعار المستهلك ، حيث سجل المؤشر العام لاسعارالاستهلاك ٢٠٧,٦٪ و٢٠٧,٣٪ و٢٢٤٪ على التوالي بالنسبة لمستوى الاسعار السائد في سنة الاساس ١٩٧٠ .

ومن الظواهر الجديرة بالملاحظة أيضاً أن الزيادة في المستوى العام لأسعار الاستهلاك في بلد كسورية تأخذ بمبدأ « الاقتصاد الموجه » فاقت معدلات الزيادة في أسعار دولة مثل الكويت والتي تأخذ بمبدأ « الاقتصاد الحر » .

ويتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره مؤشراً مهماً لقياس التضخم ، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود لجمهور المستهلكين . وعلى الرغم من نزوع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للارتفاع الشديد في معظم البلدان العربية منذ عام ١٩٧٤ ، الا أن شدة هذا النزوع كانت متفاوتة فيما بين بنود الانفاق المختلفة . ففي بند الطعام والشراب يلاحظ عموماً الارتفاع الشديد الذي سجله الرقم القياسي للطعام والشراب في معظم البلدان العربية منذ عام ١٩٧٤ (أنظر جدول ١ ـ ٢) .

ويعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة ، وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الانفاق على الطعام والشراب في نمط الانفاق الاستهلاكي لغالبية السكان في الريف والحضر . ولهذا فان التغير الذي يطرأ على أسعار هذه السلع له دلالة خاصة لأنه يتصل بأهم مقومات الحياة ، وهو اشباع الحاجات الأساسية للفرد . ولهذا فان التغير الذي يلحق بأسعار الطعام والشراب يعد من الأمور التي يجابهها المستهلك يومياً ، ومن ثم تجعله أكثر إحساساً بوطأة التضخم .

فطبقاً لبيانات ميزانية الأسرة في مصر عن عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ ، يحتل الانفاق على الطعام والشراب نسبة ٥٤,٧ بالمائة من جملة الانفاق السنوي على البنود المختلفة للأسر التي تعيش في الريف ، بينما تصل هذه النسبة الى ٤٣,٥ بالمائة بالنسبة للأسر التي تقطن الحضر[1] . كذلك يصل الثقل النسبي للمواد الغذائية والمشروبات والتبغ في تركيب « سلة الاستهلاك » للمواطن الأردني المتوسط ٥٢,٦ بالمائة من جملة الانفاق الاستهلاكي[2] ، بينما يصل الى نحو ٥١,٦ بالمائة من جملة

(١) انظر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، السنة ٣١ ، العدد ٤ (١٩٧٨) ، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٢) انظر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقرير السنوي السابع عشر (عمان : الدائرة ، ١٩٨٠) ، ص ٤٣ .

جدول رقم (١ - ٢)

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك للمواد الغذائية في البلدان العربية ، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩

(سنة الأساس = ١٩٧٥)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الاردن (عمان)	٤٦,٢	٤٩,٤	٥٤,٦	٦٥,٣	٨٦,٢	١٠٠,-	١١٤,٦	١٣١,-	١٣٥,٧	١٤٣,٦
الامارات العربية المتحدة البحرين/ عمان/ قطر	٦٥,٢	٦٧,٨	٦٧,٨	٧٦,-	٨٧,٦	١٠٠,-	١١٣,٤	١٢٧,-	١٣٠,-	١٣٧,٥
تونس (تونس)	٧٥,٢	٨٢,٩	٨٥,-	٩٠,٦	٩١,٤	١٠٠,-	١٠٦,٤	١١١,٤	١١٨,٣	١٢٩,٣
الجزائر (الجزائر)	٧٠,٦	٧٥,٥	٧٥,٣	٨٣,٨	٨٩,٧	١٠٠,-	١١٤,٤	١٣١,٩	١٥٧,١	١٧٨,٣
الجماهيرية العربية الليبية (طرابلس)	١١٧,٧	١٠٤,٦	٩٥,٢	٨٧,٢	٩٣,٣	١٠٠,-	١١٢,٨	١٢٦,٤	١٤١,٢	١٥٢,٢
الجمهورية العربية السورية (دمشق)	٧٥,٧	٥٩,٩	٥٩,٩	٧٣,١	٨٤,٤	١٠٠,-	١١١,٣	١٢٥,٨	١٣٢,٣	١٣٩,٨
جيبوتي (جيبوتي)	٦٩,١	٧٠,٢	٧٤,٢	٧٧,٧	٩١,-	١٠٠,-	١١٥,٩	١٥٩,١	١٩٠,-	٢٣٥,٢
السودان (الخرطوم)	٤٨,٨	٤٨,٤	٥٣,٤	٦٢,٢	٧٨,-	١٠٠,-	٩٨,٢	١١٦,٦	١٤٧,٥	١٩٤,٤
الصومال (مقاديشو)	٦٣,٥	٦٣,-	٦١,٥	٦٨,-	٨١,٢	١٠٠,-	١١٦,١	١٣١,٣	١٤٩,٩	١٨٢,٧
العراق (بغداد)	٧١,٥	٧٤,٥	٧٨,٤	٨٢,٨	٩١,١	١٠٠,-	١١١,٢	١٢٠,٣	١٢٧,-	١٤٣,٢
الكويت (الكويت)	٥٨,٧	٦١,٢	٦٥,١	٧٥,-	٨٨,٤	١٠٠,-	١٠٦,٥	١١٤,١	١١٨,٨	١٢١,٣
لبنان (بيروت)	٥٧,٤	٥٨,٩	٦٤,-	٧٠,٢	٨١,٩	١٢٢,-	١٤٩,٢	١٥٢,٦	١٥٢,٦	١٩٥,٤
مصر (القاهرة)	٥٨,٣	٦٨,٢	٧١,٤	٧٦,٣	٨٩,٢	١٠٠,-	١١٤,٨	١٣١,٢	١٤٣,٧	١٥٤,٥
المغرب (الدار البيضاء)	٩٢,٩	٩٨,٨	١٠٣,٨	١٠٩,٤	٩٢,٩	١٠٠,-	١١٠,٢	١٢٥,٥	١٣٦,-	١٤٤,٧
المملكة العربية السعودية (الرياض)	٥٨,٥	٦٠,١	٦١,١	٧٠,٨	٨٣,٤	١٠٠,-	١٢٣,-	١٤٩,١	١٤٥,٥	١٤٩,٧
موريتانيا (نواكشوط)	٥٩,٥	٦٥,٢	٧٠,٨	٧٨,٥	٩١,٥	١٠٠,-	١١٩,٥	١٢٣,٤	١٤٠,٢	١٤٩,٢
اليمن (صنعاء)	٤٢,٦	٤٥,٧	٤٧,٦	٦٩,-	٨٩,-	١٠٠,-	١٢٢,٩	١٤٣,٣	١٦٧,٧	١٩٣,٢
اليمن الديمقراطية (عدن)	٥٤,٣	٥٨,٣	٦٠,٧	٧٥,٤	٩٢,٧	١٠٠,-	١٠٢,٦	١٠٣,٦	١١٠,٧	١١٦,٣
المجموع	٦٧,٦	٧٠,٨	٧٣,٤	٨٠,٢	٨٧,٩	١٠٠,-	١١٢,٤	١٢٨,٤	١٤١,٤	١٥٨,١

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ٥ .

الانفاق الاستهلاكي لكل من المواطن السوري والمواطن العراقي ، ويصل الى نحو ٧٩ بالمائة من جملة الانفاق الاستهلاكي للمواطن السوداني(٣) .

كما ترتب على الارتفاع الكبير لأسعار المستهلك لبعض بنود الانفاق المهمة كما هو مبين في الجدول رقم (١ - ٣) أن التهم التضخم في الأسعار معظم الزيادة التي طرأت على مستوى الأجور النقدية خلال السنوات الأخرى . ولاعطاء نماذج للتدهور الذي لحق بمستويات الأجور الحقيقية في عدد من البلدان العربية وفي بعض القطاعات والوظائف نورد فيما يلي عدداً من الأمثلة(٤) .

---

(٣) عبد المؤمن عليي ، « انماط الاستهلاك في الوطن العربي ، ١٩٦٠ - ١٩٧٥ ، » في : المعهد العربي للتخطيط ، انماط التنمية في الوطن العربي ، ١٩٦٠ - ١٩٧٥ (الكويت : المعهد ، ١٩٨٠) ، ج٢ : انماط الانفاق العام والاستهلاك وتوزيع الدخول في الوطن العربي ، جدول رقم (١٤) ، ص ٢١٥ .

(٤) هذه الأمثلة كلها مستقاة من :

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Levels and Structures of Wages in Selected ECWA Countries and Their Prospects on Employment and Labour Mobility at the* =

جدول رقم (١ - ٣)
تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك
لبعض بنود الانفاق في البلدان العربية ، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩
(سنة الاساس = ١٩٧٥)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الامارات العربية المتحدة (أبوظبي)										
الملبوسات والأحذية	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠,-	١١٠,-
السكن ومستلزماته	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠,-	١١٠,-
تونس										
الوقود والاصاءة	٩٠,-	٩١,٧	٩٣,٥	٩٤,٦	٩٦,-	١٠٠,-	١٠٢,١	١٠٦,-	١٠٧,٥	١١٢,٨
الملبوسات والاحذية	٧٩,٩	٨٠,٨	٨٢,-	٨٤,١	٩٢,-	١٠٠,-	١٠٥,٦	١١٢,٧	١١٦,٢	١٢٢,٣
الايجار	٨٩,٨	٩٣,١	٩١,٦	٩٤,-	٩٦,-	١٠٠,-	١٠٠,١	١٠٠,١	١٠٥,٧	١١١,٠
الجزائر (الجزائر)										
الملبوسات والاحذية	٨٧,٥	٩٠,-	٩٣,٢	٩٣,٧	٩٥,٩	١٠٠,-	١٠٤,-	١١٧,٨	١٣٩,٣	١٥٨,٧
السكن ومستلزماته	-	-	-	-	٩٦,-	١٠٠,-	١٠٠,٥	١٠٢,٩	١١٢,٩	١١٤,-
الجماهيرية العربية الليبية(طرابلس)										
الوقود والاصاءة	١١٢,٢	١٠٨,٩	٨٦,٣	٨٩,٦	٩٣,٤	١٠٠,-	١٠٥.٣	١٠٥,٨	١٠٧,١	-
الملبوسات والاحذية	٩٨,-	٩٣,٧	٩١,١	٩٠,٣	٩٣,٥	١٠٠,-	١١٧,٣	١٤١,٨	١٩٠,٩	-
الايجار	٤٥,٣	٤٨,٩	٥٦,٥	٧٨,-	٨٧,-	١٠٠,-	٩٩,٩	٩٤,٤	١٥٥,٤	-
الجمهورية العربية السورية (دمشق)										
الوقود والاضاءة	٩١,٤	٩٤,-	٩٤,-	٩٧,٤	٩٦,٦	١٠٠,-	١١٣,٨	١١٩,٣	١٢٩,٤	١٣٧,٦
الملبوسات والاحذية	٦٣,١	٦٤,٣	٩٥,٩	٨٧,١	٨٦,٦	١٠٠,-	١١٦,٢	١٤٩,١	١٥٢,٧	١٥٣,٣
الايجار	٦١,٣	٦٤,٦	٦٥,٨	٧١,٣	٩٠,٦	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٥,٩	١٠٧,-	١١٢,٤
جيبوتي (جيبوتي)										
الوقود والاصاءة	٧٣,٧	٧٤,٣	٧٤,٣	٧٤,٣	٨٩,١	١٠٠,-	١١٩,٧	١٣١,٤	١٢٤,٧	١٣٨,٨
الملوسات والاحذية	٩٣,٧	٩٢,٦	١٠٥,-	١١٠,٦	١١٧,٤	١٠٠,-	١٠٢,٤	١١٧,٧	٢١٦,١	٢٢٦,١
السودان (الخرطوم)										
الملبوسات والاحذية	٤٦,١	٤٦,١	٤٦,١	٥٩,٩	٨٤,٦	١٠٠,-	١٠١,٢	١٢٠,٤	١٣٤,٨	١٤٥,٨
السكن ومستلزماته	٣٩,٦	٤٥,٧	٥١,٨	٦٠,٩	٧٨,٩	١٠٠,-	١١٤,٦	١١٩,٢	١٢٣,٥	١٥٤,٦
الصومال (مقاديشو)										
الوقود والاضاءة	١١٩,-	١٢٢,٤	١٢٠,٢	٨٨,٢	٩٣,٢	١٠٠,-	٩٤,٢	١١٠,٠	١٤٠,٢	١٨٠,٣
الملبوسات والاحدية	٦٨,٨	٧١,٤	٧٢,٢	٧٥,٨	٨٧,١	١٠٠,-	١٢٣,٦	١٣٤,٣	١٣٤,٢	١٧٦,٦
الايجار	١٢٠,٨	١٠٧,٦	٩٠,٥	٩٢,١	٩٠,٢	١٠٠,-	١٠٣,-	١٠٥,٢	١٠٥,٣	١١٤,٧
العراق										
الوقود والاضاءة	١٢٣,٣	١١٢,٦	١١٣,٨	١١١,٥	١٠٢,٢	١٠٠,-	١١١,٧	١١٦,٦	١١٠,٨	-
الملبوسات والاحذية	٦٧,٩	٧٣,٦	٧٧,٥	٨٣,٤	٩٢,٢	١٠٠,-	١٠٩,٨	١٢٢,١	١٢٤,٦	-
الايجار	٨٩,٧	٩١,٣	٩١,٨	٩٣,١	٩٧,٢	١٠٠,-	١١٠,٧	١٢١,٤	١٣٤,٣	-

يتبع

= *National and Regional Levels* (Beirut · ECWA. 1980), pp. 68 – 69 .

تابع جدول رقم (١ ـ ٣)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الكويت										
الملبوسات والاحذية	-	-	٨٠,٤	٨٤,٨	٩٣,٨	١٠٠,-	١٠٩,-	١٢٢,-	١٢٨,٥	١٤٣,١
السكن ومستلزماته	-	-	٩٤,٣	٩٤,٧	٩٧,٠	١٠٠,-	١٠٧,-	١١٧,١	١٥٥,-	١٦٤,٨
لبنان (بيروت)										
الملبوسات والاحذية	٥٧,٢	٦١,٩	٦٥,٧	٧٢,٣	٨٢,٣	١٠٠,-	١٢١,-	١٤٧,٧	١٨٩,٤	٢٤٣,٧
السكن ومستلزماته	٨٧,٨	٨٨,٢	٨٨,٨	٨٩,٥	٩٠,٧	١٠٠,-	١١٠,٢	١٢١,٣	١٣٥,٢	١٥٠,٠
مصر										
الوقود والاضاءة	١٠٦,٦	١٠٤,٧	٩٩,٥	٩٤,٥	٩٦,٥	١٠٠,-	١٠٥,٧	١٠٦,-	١٠٧,٧	١٠٩,٢
الملبوسات والاحذية	٧٤,٨	٧٤,٢	٧٧,٩	٨٢,٩	٩٠,٩	١٠٠,-	١٠٦,٣	١٢٦,٣	١٦٤,٧	١٨٠,١
السكن ومستلزماته	١٠١,٤	١٠١,٢	٩٩,٥	٩٨,٣	٩٨,٩	١٠٠,-	١٠٢,-	١٠١,٧	١٠٢,٣	١٠٤,٧
المغرب (الدار البيضاء)										
الملبوسات والاحدية	٧٤,٥	٧٥,٦	٨٢,٣	٨٥,١	٩٢,١	١٠٠,-	١٠٣,٤	١١٥,٨	١٣٢,٦	١٤٢,٨
السكن ومستلزماته	٧٨,٩	٧٩,٧	٨٦,٧	٨٨,٨	٩٣,-	١٠٠,-	١٠٧,٥	١١٩,٧	١٢٩,٧	١٤١,٩
المملكة العربية السعودية (خمس مدن)										
الملبوسات والاحذية	٦٤,٤	٦٩,-	٧٥,٩	٨٧,-	٩٨,٥	١٠٠,-	١٢٤,١	١٣٥,٩	١٥٣,-	١٤٩,٩
السكن ومستلزماته	٣٠,١	٣٣,٥	٣٦,٥	٤٠,٩	٥٦,٩	١٠٠,-	١٤٤,٢	١٤٧,٤	١٣٨,٣	١٣٨,١
موريتانيا (نواكشوط)										
الوقود والاصاءة	٦٨,٩	٧٦,٦	٨٣,٧	٨٦,٤	٩٤,١	١٠٠,-	١١٢,١	١٢٥,٥	١٣١,٤	-
الملبوسات والاحدية	٦٧,٤	٦٩,٩	٧٩,٤	٨٤,-	٩٢,٥	١٠٠,-	١١٥,٦	١٢٢,٣	١٤١,٣	١٣٧,٣
اليمن (صنعاء)										
الوقود والاضاءة	-	-	٢٠,٥	٥٤,٦	٧٦,٨	١٠٠,-	١٤٢,٥	١٦٢,٤	١٧٨,٧	١٨٧,٦
الملبوسات والاحذية	-	-	٣٨,-	٥٨,٩	٨٧,١	١٠٠,-	١١٩,-	١٣٣,٥	١٦٢,٨	١٨٣,٢
الايجار	-	-	٣٥,-	٤٨,٣	٧١,-	١٠٠,-	١٣٢,٥	١٧٩,٤	١٧٩,٣	٢٧٨,-
اليمن الديمقراطية (عدن)										
الوقود والاضاءة	٤٩,٥	٥٠,٥	٥٣,٥	٥٤,٩	٧٧,٢	١٠٠,-	١٠٢,٥	١٠٦,٩	١٠٢,٥	١٢١,٣
الملبوسات والاحذية	٣٥,٣	٣٥,٦	٤٣,٧	٤٦,٣	٧٦,٤	١٠٠,-	١١٢,٩	١٢٥,٩	١٣١,٧	١٣٤,٦
الايجار	١٣٣,٣	١٣٣,٣	١٢٠,٥	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-	١٠٠,-

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ٦ ـ ٨ .

ففي ضوء البيانات القليلة المتاحة يتضح أن متوسط الأجور الشهرية الحقيقية قد ازدادت في المؤسسات الكبيرة في العراق بنسبة متواضعة هي ١٢ بالمائة في الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ حيث ارتفعت من ٢٨,٦ ديناراً عراقياً في الشهر عام ١٩٧٠ الى ٣٢,٠٧ ديناراً عام ١٩٧٧ (وذلك بأسعار عام ١٩٧٠) في مقابل دخل اسمي متوسط بلغ ٥١,٦ ديناراً عراقياً .

وفي الأردن اختلف الموقف كثيراً حيث ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الى حوالى ١٥٠ بالمائة خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ وقد انخفض نتيجة ذلك أساس الأجر الشهري الحقيقي لمستخدمي الحكومة من ٦١ ديناراً أردنياً الى ٢٧,٩ ديناراً ، وكانت نسبة هذا الانخفاض ٥٤ بالمائة مقومة بأسعار عام ١٩٧٠ . كذلك انخفض متوسط الأجور الشهرية الحقيقية

للمستخدمين ـ في المؤسسات الكبيرة ـ غير الزراعيين بنسبة ٤٢ بالمائة عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٠[٥] .

وفي الكويت : انخفض متوسط الأجر الحقيقي السنوي للعاملين بالحكومة من ١٣٠٤ ديناراً كويتياً الى ١١٧٥,٩ ديناراً عام ١٩٧٦ (بأسعار عام ١٩٧٠) وبذلك تكون نسبة النقص في الدخول الحقيقية ١٠ بالمائة .

وفي العربية السعودية : على الرغم من حدوث ارتفاع كاف في المتوسط الشهري الحقيقي لرواتب المستخدمين المدنيين عام ١٩٧٧ الا أن الراتب الحقيقي الشهري لم يرتفع الا بمقدار ١ بالمائة خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ .

وفي الجمهورية العربية السورية : انخفض متوسط الراتب الشهري الحقيقي للمستخدمين المدنيين خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ من ٥٠٨,٩ ليرة الى ٣٤٩,٢ ليرة (بأسعار عام ١٩٧٠) ، وهكذا بلغت نسبة النقص ٣١ بالمائة . أما عن الفئات الدنيا ممثلة في مستخدمي الدولة فلم يتعد الانخفاض سوى ٨ بالمائة .

وقد انخفض متوسط الأجر الحقيقي الاسبوعي في الصناعة بنسبة ٤ بالمائة فقط عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٠ ، بينما بلغت نسبة النقص في الحد الأدنى لأجور العمال « غير المهرة » ٤٣ بالمائة عن الفترة نفسها .

ثانياً : تطور كمية وسائل الدفع ومكونات السيولة المحلية الخاصة

عرضنا في الفقرة السابقة من هذا البحث لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التي تعكس التغيرات التي تطرأ على نفقات المعيشة ومن ثم نقيس مقدار التدهور الذي يلحق بالقوة الشرائية للنقود على مدار الزمن . ولذا فإن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تعبر عن المظهر العام أو الخارجي للتضخم فقط . لذا حاول البعض استخلاص مقاييس ومؤشرات أخرى ذات طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما بالاستناد الى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن اطار نسبي وليس مطلقاً ، حيث يجري مقارنة تطور حجم السيولة بتطور الطلب السيولة . ومن أهم هذه المقاييس ما يسمى معامل « الضغط التضخمي » أو « الاستقرار النقدي » ، ويأخذ هذا المقياس صورة بسيطة كما يلي :

حيث B = معامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي

و $\frac{\Delta M}{M}$ = معدل التغير في كمية وسائل الدفع

---

(٥) بالنسبة للفئات العليا من المستخدمين المدنيين فقد تم تعويض النقص في قوتهم الشرائية من خلال منح بدلات خاصة .

و $\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل التغير في اجمالي الناتج القومي الحقيقي .

والمعنى الذي يشير اليه هذا المعامل بسيط للغاية . فهو يعني انه اذا تساوى معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير في اجمالي الناتج القومي الحقيقي ، مما يعني أن تساوي قيمة المعامل صفراً ، فان ذلك يدل على أن الاسعار مستقرة . أما إذا زاد معدل تغير كمية وسائل الدفع عن معدل التغير في اجمالي الناتج القومي الحقيقي ، مما يعني أن B موجبة ، فان ذلك يدل على أن هناك ضغطاً تضخمياً يدفع الاسعار نحو الارتفاع . وفي حال ما اذا كان معدل التغير في كمية وسائل الدفع أقل من معدل التغير في اجمالي الناتج القومي الحقيقي ، مما يعني أن B سالبة ، فان الاسعار سوف تتجه للانخفاض .

والحقيقة أن الاقتصاد العربي قد شهد في السبعينات زيادة كبيرة ، وغير عادية ، في كمية النقود ووسائل الدفع المتاحة ، وهي زيادة لم يشهد لها الاقتصاد العربي مثيلاً منذ فترة الحرب العالمية الثانية .

ولدى دراسة تطور كمية النقود خلال الفترة محل الدراسة ، تواجه الباحث عادة مشكلة المفهوم الذي يعتمد عليه لتحديد « عرض النقود » والعوامل المؤثرة في زيادته . والحقيقة أن مفهوم عرض النقود في الدراسات النقدية قد طرأت عليه تعديلات جوهرية ، فبعدما كان مفهوم عرض النقود يقتصر على وسائل الدفع المعروفة التي تشمل صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية الخاصة ، بدأ الاهتمام يتحول الى فكرة السيولة المحلية ، وهي فكرة أوسع نسبياً من فكرة وسائل الدفع ، لأنها تضم عناصر أخرى إلى عرض النقود لا تشملها وسائل الدفع المعروفة . وبذلك اتسع نطاق عرض النقود ، ليشمل بالاضافة الى « النقود القانونية » و« نقود الودائع » ، الكثير من الأصول المالية الأخرى التي تتمتع ببعض خصائص النقود .

وفي ضوء البيانات الاحصائية المتاحة لعينة مختارة من البلدان العربية يمكن لنا أن نميز بين مفهومين أساسيين لكمية النقود المتاحة في الاقتصاد الوطني :

المفهوم الأول ، وهو المفهوم الضيق ، والذي يرمز به عادة في الاحصاءات النقدية الدولية بالرمز M_1 ويقتصر على تحديد كمية النقود في صافي البنكنوت المتداول + العملة المساعدة المتداولة[٦] + الودائع الجارية الخاصة تحت الطلب .

المفهوم الثاني ، ويعرف عادة بمصطلح « السيولة المحلية الخاصة » ويعطى له عادة الرمز M_2 في الاحصاءات النقدية الدولية . وهو مفهوم أوسع نسبياً من المفهوم الأول ، ينصرف الى تحديد عرض النقود على أساس مجموع وسائل الدفع M_1 + الودائع الآجلة وباخطار .

ولحسن الحظ ، تتوافر لدينا بيانات تفصيلية لعينة مهمة من البلدان العربية تتفق مع هذين المفهومين الأساسيين لعرض النقود ، وذلك على النحو الذي تعرضه البيانات الواردة في الجداول التالية . ويهمنا الآن ، أن نعرض بشكل سريع ، للتطور الذي طرأ على عرض النقود في

---

(٦) وتشمل النقود المعدنية والعملات المساعدة مثل اوراق النقد الحكومية التي تصدرها الخزانة العامة للدولة .

اقتصادات البلدان العربية التي تتوافر عنها البيانات بحسب هذه المفاهيم ، خلال الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .

١ـ تطور مجموع وسائل الدفع M1

يتضح لنا من النظرة السريعة على بيانات الجدولين (١ ـ ٤) و(١ ـ ٥) ، أن صافي البنكنوت المتداول والعملات المساعدة لا يمثل أهم المكونات في مجموع وسائل الدفع M1 ، اذ يفوق ذلك في الأهمية ، في معظم البلدان الودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب) . وعلى وجه الاجمال ، نلاحظ من تتبعنا للتطور الذي طرأ على كمية النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي .

إن هناك ما يشبه « الانفجار النقدي » في هذا التطور ولا سيا في بعض البلدان النفطية . اذ بلغت نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة في البلدان النفطية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ ، ١٨٨ بالمائة في العراق، ١٧٠بالمائة في الكويت ، ٥٦٩ بالمائة في قطر، ٦١٠ بالمائة في السعودية و٤٣٥ بالمائة في عُمان . أما فيما يتعلق بمعدلات النمو السنوية المركبة لكمية النقود المتداولة فنجد أن هذه المعدلات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ ، كانت ٢١ بالمائة بالنسبة للعراق ، ١٤,٥ بالمائة بالنسبة للكويت ، ٤١ بالمائة بالنسبة لقطر و٤٣ بالمائة بالنسبة للسعودية ، و٤٠ بالمائة بالنسبة لدولة الامارات .

وبالنسبة للبلدان غير النفطية فقد بلغت الزيادة النسبية في كمية النقود المتداولة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ : ١١٩بالمائة في الأردن،١٧١ بالمائة في لبنان، ٢١٥ بالمائة في سورية ، ٢١٦ بالمائة في اليمن الديمقراطية و٢٣٣ بالمائة في اليمن العربية . وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية المركبة لكمية النقود المتداولة خلال الفترة نفسها نجدها : ١٥ بالمائة بالنسبة للأردن، ٢٠ بالمائة بالنسبة للبنان، ٢٣ بالمائة بالنسبة لسورية ، ٢٣ بالمائة بالنسبة لليمن الديمقراطية و٢٤,٥ بالمائة بالنسبة لليمن العربية .

كذلك يمكن ملاحظة النمو الكبير ، وغير العادي ، الذي طرأ على الودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب) ، حيث بلغ متوسط معدل نموها السنوي (على أساس مركب) ٦٥ بالمائة في حال السعودية،٤٣ بالمائة في قطر، ٣١ بالمائة في كل من الكويت ودولة الامارات ، و٢٦ بالمائة في كل من العراق والبحرين . وبالنسبة للبلدان غير النفطية فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي المركب للودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب) ٥٨ بالمائة في اليمن العربية ، ٣٩ بالمائة في سورية ، ٣٢ بالمائة في اليمن الديمقراطية ، ٢٩ بالمائة في الأردن و١٤ بالمائة في لبنان . وتلك زيادات قياسية لم يسبق لها مثيل خلال السنوات السابقة .

ومما تقدم يتضح لنا ، ان معدل نمو الودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب) كان أسرع بكثير من معدل نمو صافي البنكنوت والعملات المتداولة خارج القطاع المصرفي في البلدان النفطية وغير النفطية على السواء ، وذلك باستثناء حالتي دولة الامارات ولبنان . والحقيقة أن هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في الودائع الجارية انما تعكس النمو الضخم الذي حدث في ودائع القطاع الخاص في البلدان المصدرة للنفط والمصدرة للعمالة ،والتي يعود جانب منها الى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بواسطة القطاع المصرفي .

جدول رقم (١ - ٤)

تطور عرض النقود (M1) في البلدان العربية النفطية ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(بالمليون وحدة من العملات المحلية)

البلد / الفترة	الامارات العربية المتحدة				الجزائر			
	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	جملة (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	جملة (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	- (ب)	- (ب)	- (ب)	-	- (ب)	- (ب)	- (ب)	-
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٧١١,٣	٢٢٤٣,٣	٢٩٥٤,٦	-	- (ب)	- (ب)	٢٢٩٢٠	-
١٩٧٧	١٣٩٢,٣	٥٢١٤,٦	٦٦٠٦,٩	١٢٣,٦	- (ب)	- (ب)	٤٢١١٦	٨٣,٧
١٩٧٨	١٧٠٣,٥	٤٠٧٢,٣	٥٧٧٥,٨	(١٢,٦)	- (ب)	- (ب)	٥١٤٠٦	٢٢,١
١٩٧٩	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)
١٩٨٠	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- ب)	- (ب)	- ب)	- (ب)	- (ب)

البلد / الفترة	الجماهيرية العربية الليبية				العراق			
	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التغير النسبي (٪)	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	- (ب)	- (ب)	- (ب)	-	٢١١,٤	٥١,٢	٢٦٢,٦	-
١٩٧٤ - ١٩٧٥	- (ب)	- (ب)	٣٢٠,٩	-	٤٨٨,٥	١٤٢,٤	٦٣٠,٩	١٤٠,٣
١٩٧٧	- (ب)	- (ب)	٨١٠,٩	١٥٢,٤	٦٠٧,٨	١٨٥,٣	٧٩٣,١	٢٥,٧
١٩٧٨	- (ب)	- (ب)	١٣٦٠,٤	٦٧,٩	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)
١٩٧٩	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)
١٩٨٠	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)	- (ب)

البلد / الفترة	الكويت				المملكة العربية السعودية			
	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التغير النسبي (٪)	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التعير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	٥٦,٠	٧٥,٩	١٣١,٩	-	٢١٩٢,٠	١٣٣٥,٠	٣٥٢٧,٠	-
١٩٧٤ - ١٩٧٥	١٠٤,١	١٩٠,٤	٢٩٤,٥	١٢٣,٢	٧١١٣,٦	٨٢٤٨,٣	١٥٣٦١,٩	٤٣٥,٥
١٩٧٧	١٥٠,٩	٣٣٩,٧	٤٩٠,٦	٦٦,٥	١٧٩٦٩,٠	٢٧٣٢٧,٠	٤٥٢٩٦,٠	١٩٥
١٩٧٨	١٧٧,٠	٤٢٢,٠	٥٩٩,٠	٢٢,١	٢١٠١٠,٠	٢٩٤٧,٠	٥٠٤٨٦,٠	١١,٥
١٩٧٩	١٨٨,٨	٤١٠,٠	٥٩٨,٨	صفر	- (ب) (أ)	- (ب) (أ)	- (ب) (أ)	- (ب)
١٩٨٠	- (ب)	- (ب)	- (ب)	-	٢٣٦٩٧,٠	٢٩٧٤٩,٠	٥٣٤٤٦,٠	٥,٩

(أ) البيانات لربع السنة الأخيرة .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - (ب) » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من :

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region* ([n.p.] : ECWA, [1980]), and *IMF Statistics* [International Monetary Fund], various issues

جدول رقم (١ ـ ٥)

تطور عرض النقود (M_1) في البلدان العربية غير النفطية ، خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠
(بالمليون وحدة من العملة المحلية)

البلد / الفترة	الاردن			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M_1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	٨٦,١	٣٠,٦	١١٦,٧	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	١٣٨,٧	٧٧,٧	٢١٦,٤	٨٥
١٩٧٧	١٨٨,٢	١٢٦,٥	٣١٤,٧	٤٥
١٩٧٨	٢١٩,٤	١٥١,١	٣٧٠,٦	١٨
١٩٧٩	٢٧٥,٤	١٩٠,٢	٤٦٥,٦	٢٦
١٩٨٠	٣٥١,٦	٢٢٩,١	٥٨٠,٧	٢٥

البلد / الفترة	الجمهورية العربية السورية			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M_1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	٢١٦٠,٥	٦٨٧,٢	٢٨٤٧,٧	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٤٢٠٦,٢	٢٤٩٠,٤	٦٦٩٦,٦	١٣٥
١٩٧٧	٦٧٩٦,٧	٤١٢٧,٥	١٠٩٢٤,٢	٦٣
١٩٧٨	٨٤٥٨,٩	٥٤٠٨,٢	١٣٨٦٧,١	٢٧
١٩٧٩	٨٩٣٧,-	٥٤١١,-	١٤٣٤٨,-	٣
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-

البلد / الفترة	لبنان			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M_1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	١٠٠٥,٨	١١٣٤,-	٢١٣٩,٨	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٢٢٢٦,-	١٦٧٨,-	٣٩٠٤,-	٨٢
١٩٧٧	٢٧٢٩,-	٢٣٣٣,-	٥٠٦٢,-	٣٠
١٩٧٩	٣٢٨٦,-	٢٨٦٢	٦١٤٨,-	٢١
١٩٧٩	٣١٩١,-(ب)	٣٠٢٦,-(ب)	٦٢١٧,-(ب)	١
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-

البلد / الفترة	مصر			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M_1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	٦٢٣	٣٣٠	٩٥٣	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	١٠٥٢	٦٣١	١٦٨٣	٧٧
١٩٧٧	١٧٤٩	١١٩٣	٢٩٤٢	٧٥
١٩٧٨	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-
١٩٧٩	٢٦٥٧	١٦٥٨	٤٣١٥	٤٧
١٩٨٠	٣٠٢٠(ج)	١٩٤٥(ج)	٤٩٦٥(ج)	١٥

يتبع

تابع جدول رقم (١ - ٥)

الفترة / البلد	المغرب			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠-١٩٧٣	-(أ)	-(أ)	٩٢٠٥	٨
١٩٧٤-١٩٧٥	-(أ)	-(أ)	١٦٩٢٤	٨٤
١٩٧٧	-(أ)	-(أ)	٢٢٦٢٥	٣٣
١٩٧٨	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-
١٩٧٩	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-

الفترة / البلد	اليمن			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠-١٩٧٣	٣٤٧,-	٦١,٦	٤٠٨,٦	-
١٩٧٤-١٩٧٥	١٣٤٣,٥	٣٣٧,٧	١٦٨١,٢	٣١١
١٩٧٧	٣٠٢٠,٩	٦٢٠,٩	٣٦٤١,٨	١١٧
١٩٧٨	٤٤٨٠,٩	٧٦٧,٤	٥٢٤٨,٣	٤٤
١٩٧٩	٥٥٦٣,٩	٧٤٧,٣	٦٣١١,٢	٢٠
١٩٨٠	٦٧٠٤,٥	٦٧٧,٩	٧٣٨٢,٤	١٧

الفترة / البلد	اليمن الديمقراطية			
	العملة المتداولة	ودائع تحت الطلب	جملة (M1)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠-١٩٧٣	٢٧,٩	٥,٩	٣٣,٨	-
١٩٧٤-١٩٧٥	٤٧,-	١٤,-	٦١,-	٨٠
١٩٧٧	٨٨,٢	٢٧,-	١١٥,٢	٨٩
١٩٧٨	١١٢,-	٢٧,٩	١٣٩,٩	٢١
١٩٧٩	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-

(ب) البيانات تغطي الربع الأول من السنة .

(ج) الارصدة حتى حزيران / يونيو ١٩٨٠ .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - أ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من :

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region* ([n.p.] : ECWA, [1980]), and *IMF Statistics* [International Monetary Fund], various issues.

٢ـ تطور السيولة المحلية الخاصة M2

كما ذكرنا سابقا فإن السيولة المحلية الخاصة انما تتكون من مجموع وسائل الدفع M1 + الودائع الآجلة وباخطار ، والتي تعرف في الكتابات النقدية بمصطلح « أشباه النقود » Quasi – Money . ورغم حدوث نمو كبير وملموس في حجم الودائع الادخارية « الآجلة وبإخطار » ، فإن التغير النسبي ومعدلات نموها السنوي ظلت منخفضة بكثير عن معدلات نمو الودائع الجارية في كافة البلدان النفطية وغير النفطية ، ولا سيما في حالتي كل من السعودية واليمن العربية(٧) .

وعموماً فإن البيانات التي بين أيدينا تفصح عن قوة التطور الذي طرأ على أرقام السيولة المحلية M2 خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، حيث راوحت معدلات النمو السنوي ما بين ٢٢ بالمائة كما في حال العراق والأردن ودولة الامارات و٦٤ بالمائة كما هو الحال في اليمن العربية ، وكلها معدلات نمو انفجارية بالمقاييس العربية والدولية كافة . وليس هناك من شك في أن عائدات النفط ، من جهة ، وتحويلات العاملين في البلدان النفطية ، من جهة أخرى ، قد كان لها أكبر الأثر في نمو حجم الودائع الجارية الخاصة والودائع الادخارية في كل من البلدان النفطية وغير النفطية . كما يكون للتضخم عينه دور تراكمي يساهم في زيادة حجم الودائع الجارية والادخارية نتيجة زيادة حجم الدخول النقدية لقطاع الأعمال الخاص ، والتي قفزت بمعدلات هائلة من جراء تضخم الأسعار وهوامش الربح في غمار الموجات التضخمية المتتابعة التي شهدها معظم البلدان العربية .

وقد ظل التوسع في السيولة المحلية ملموساً في البلدان النفطية خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ ، اذ بلغت الزيادة النسبية في السيولة المحلية بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ ـ ١٨ بالمائة في الجزائر ، ١٦ بالمائة في الكويت ، ٣٥ بالمائة في ليبيا ، ١٥ بالمائة في المملكة العربية السعودية ، ٨ بالمائة في دولة الامارات(٨) . ولكن هذه المعدلات رغم ارتفاعها انما تعكس تباطؤاً ملحوظاً بالنسبة للأعوام السابقة باستثناء ليبيا . وبالنسبة للبلدان غير النفطية فقد ظلت نسب التوسع في السيولة المحلية بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ عند مستواها السابق تقريباً في حال كل من الأردن والسودان وسورية وتونس مع بعض التذبذبات البسيطة ، بينما سجلت مصر توسعاً ملحوظاً (٣١ بالمائة) كما سجلت اليمن العربية انخفاضاً ملموساً في معدل نمو السيولة المحلية (١٩ بالمائة) بين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩(٩) . ولعل جانباً من هذا التباطؤ deceleration في معدل نمو السيولة المحلية ، بعد سنوات « الانفجار النقدي » (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) ، إنما يعود الى بعض التدابير الرامية إلى تقييد حجم الائتمان والتسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع العام ، وكذلك نظراً لتشبع الطلب الخاص على قروض الاسكان والبناء والتشييد مع انحسار موجة المضاربات العارمة في الأراضي والعقارات عند نهاية السبعينات(١٠) .

---

(٧) انظر الجدولين (١ ـ ٦) و(١ ـ ٧) .

(٨) البيانات مستقاة من : *IMF Statistics* التي تصدر عن صندوق النقد الدولي International Monetary Fund)) .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) انظر : كريم نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية ، » ورقة =

وبصفة عامة يمكن القول ان سرعة تدفق الأصول الأجنبية التي يتلقاها القطاع الخاص في شكل « تحويلات للعاملين » . في البلدان المصدرة للعمالة كان لها الآثار التوسعية نفسها على السيولة المحلية على نحو ما حدث بالنسبة لآثار العائدات النفطية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ، على النحو الذي سنراه في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

ثالثاً : تطور حجم « الفجوة التضخمية » على المستوى الكلي في الاقتصادات العربية

يمكن قياس « الفجوة التضخمية » Inflationary gap بدلالة اجمالي فائض الطلب المحلي . إذ أنه من المعروف جيداً أنه إذا زاد مجموع الانفاق القومي (بالأسعار الجارية) على الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) ، فان الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب اجمالي على الصعيد المحلي على النحو المبين في الشكل رقم (١) .

وهذا الفائض ينعكس بدوره في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة ، بعد استبعاد ذلك الجزء الذي يمتصه عجز الميزان التجاري (الواردات ـ الصادرات) . وفي ضوء ما تقدم ، فقد قمنا بحساب تطور حجم « الفجوة التضخمية » في عدد مختار من البلدان العربية بدلالة اجمالي فائض الطلب المحلي ، على النحو المبين في الجدول رقم (١ ـ ٨) .

ونظراً لأنه لم يتوافر لدينا الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الاجمالي Implicit price deflator of GDP ، وهو الرقم الذي نحصل عليه عن طريق ناتج قسمة الدخل القومي الاجمالي

شكل رقم (١)
فائض الطلب الاجمالي في الاقتصاد القومي

إجمالي الانفاق القومي (بالاسعار الجارية)			
Cp الاستهلاك الخاص	Cg الاستهلاك الجماعي	I الاستثمار	E المخزون

الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) GDP	فائض الطلب

المصدر : استناداً الى :
رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) .

= قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ندوة التكامل النقدي العربي ، ابو ظبي ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، التكامل النقدي العربي ، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ١٨٦ وما بعدها .

جدول رقم (١ - ٦)

تطور عرض النقود (M_2) في البلدان العربية النفطية ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(بالمليون وحدة من العملة المحلية)

البلد / الفترة	الامارات العربية المتحدة				الجزائر			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-
١٩٧٤ - ١٩٧٦	٢٩٥٤,٦	٧٤٤٧,٠	١٠٤٠١,٦	-	- (أ)	- (أ)	٢٣٩٥٣	-
١٩٧٧	٦٦٠٦,٩	١٠٣٢٠,٥	١٦٩٣٧,٤	٦٣	- (أ)	- (أ)	٤٣٨٠٨	٨٣
١٩٧٨	٥٧٧٥,٨	١١٨٤١,٢	١٧٦١٧,٠	٤	- (أ)	- (أ)	٥٣٦٨٥	٢٢
١٩٧٩	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-
١٩٨٠	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-

البلد / الفترة	الجماهيرية العربية الليبية				العراق			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	٢٦٢,٦	٨١,٨	٣٤٤,٤	-
١٩٧٤ - ١٩٧٦	- (أ)	- (أ)	٣٢٠,٩	-	٦٣٠,٩	١٨٢٧	٨١٣,٦	١٣٦
١٩٧٧	- (أ)	- (أ)	٨١٠,٩	٢,٧	٧٩٣,١	٢٥٤,٧	١٠٤٧,٨	٢٩
١٩٧٨	- (أ)	- (أ)	١٣٩٠,٤	٧,٨	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-
١٩٧٩	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-
١٩٨٠	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-

البلد / الفترة	الكويت				المملكة العربية السعودية			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٣١,٩	٣٤٦,٦	٤٧٨,٥	-	٣٥٢٧	١٠٥٧,٥	٤٥٨٤,٥	
١٩٧٤ - ١٩٧٦	٢٩٤,٥	٦٤٩,٥	٩٤٤,٠	٩٧	١٥٣٦١,٩	٢٥٣٥,٠	١٧٨٩٦,٩	٢٩٠
١٩٧٧	٤٩,٦	١٠٧٨,١	١٥٦٨,٧	٦٦	٤٥٢٩٦,٠	٨٣٢٠,٠	٥٣٦١٦,٠	٢٠٠
١٩٧٨	٥٩٩,٠	١٣١٨,٧	١٩١٧,٧	٢٢	٥٠٤٨٦,٠	١٠٨٩٤,٠	٦١٣٨٠,٠	١٤,٥
١٩٧٩	٥٩٨,٨	١٣٥٨,٥	١٩٥٧,٣	٢	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-
١٩٨٠	- (أ)	- (أ)	- (أ)	-	٥٣٤٤٦	١١٨٥٣,٠	١٥٢٩٩,٠	٦

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - أ » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها .

بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة في السنة نفسها ، فلم نجد مفراً من استخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة عند توافرها ولأسعار المستهلك كملجأ اخير . . رغم ما يحتويه ذلك المنهج من أخطاء تحيز يصعب انكارها للوصول الى رقم دقيق لما يسمى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة . فالميزة الأساسية للرقم القياسي الضمني أنه رقم

جدول رقم (١ ـ ٧)
تطور عرض النقود (M2) في البلدان العربية غير النفطية، خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠
(بالمليون وحدة من العملة المحلية)

البلد / الفترة	الاردن				الجمهورية العربية السورية			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	١١٦,٧	٢٩,٤	١٤٦,٣	-	٢٨٤٧,٧	٢٤٦,٩	٣٠٩٤,٦	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٢١٦,٤	٦٦٥	٢٨٢,٩	٩٣	٦٦٩٦,٦	٦٣٣,٨	٧٣٣٠,٤	١٣٧
١٩٧٧	٣١٤,٧	١٢٤,٢	٤٣٨,٩	٥٥	١٠٩٢٤,٢	٩٥٧,١	١١٨٨١,٣	٦٢
١٩٧٨	٣٧٠,٥	٢٢٦,٨	٥٩٧,٣	٣٦	١٣٨٦٧,١	١٢٤٨,١	١٥١١٥,٢	٢٧
١٩٧٩	٤٦٥,٦	٢٩٨,٣	٧٦٣,٩	٢٨	١٤٣٤٨,٠	١٦٦٠,٠	١٦٠٠٨,٠	٦
١٩٨٠	٥٨٠,٧	٣٨٨,٠	٩٦٨,٧	٢٧	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-

البلد / الفترة	لبنان				مصر			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	٢١٣٩,٨	٣٧٧٠,٢	٥٩١٠,٠	-	٩٥٣	٥٠٧	١٤٦٠	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٣٩٠٤,٠	٦٥٦٣,٧	١٠٤٦٧,٧	٧٧	١٦٨٣	٩٢١	٢٦٠٤	٧٨
١٩٧٧	٥٠٦٢,٠	٩٣١١,٠	١٤٣٧٣,٠	٣٧	٢٩٤٢	١٧٢١	٤٤٦٣	٧٩
١٩٧٨	٦١٤٨,٠	١١٠٨١,٠	١٧٢٢٩,٠	٢٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-
١٩٧٩	٨٢١٧,٠	١١٧٧٨,٠	١٧٩٩٥,٠	٤	٤٣١٥	٦٨٠	٦٩٩٥	٥٠
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-	٤٩٦٠(ب)	٣٢٥٣(ب)	٨٣١٨(ب)	١٧

البلد / الفترة	المغرب				اليمن			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	-(أ)	-(أ)	٩٢٠٥	-	٤٠٨,٦	٧٤,٩	٤٨٣,٥	-
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	-(أ)	-(أ)	١٦٩٢٤	٨٤	١٦٨١,٢	٤٦٢,٤	٢١٤٣,٦	٣٤٣
١٩٧٧	-(أ)	-(أ)	٢٠٢٦٥	٢٠	٣٦٤١,٨	٧٢٨,٦	٤٣٧٠,٤	١٠٤
١٩٧٨	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-	٥٢٤٨,٣	٩٥٦,٨	٦٢٠٥,١	٤٢
١٩٧٩	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-	٦٣١١,٢	١٢٧١,٩	٧٥٨٣,١	٢٢
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-	٧٣٨٢,٤	١٤٤٠,٢	٨٨٢٢,٦	١٦

تابع جدول رقم (١ - ٧)

البلد / الفترة	اليمن الديمقراطية			
	العملة المتداولة والودائع تحت الطلب	الودائع الآجلة والادخارية	الاجمالي (M2)	التغير النسبي (٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٣	٣٣,٨	٩,٠	٤٢,٨	-
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٦١,٠	١٦,٠	٧٧,٠	٨٠
١٩٧٧	١١٥,٢	٢٥,٢	١٤٠,٤	٨٢
١٩٧٨	١٣٩,٩	-(أ)	-(أ)	-
١٩٧٩	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-
١٩٨٠	-(أ)	-(أ)	-(أ)	-

(ب) الارصدة حتى حزيران / يونيو ١٩٨٠ .
ملاحظة عامة : تشير العلامة « - أ » الى ان البيانات غير متوفرة .
المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها .

يعكس التغير الذي يطرأ على أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي ، سواء أكانت استهلاكية أم وسيطة أم استثمارية ، كما أنه يعكس أسعار الجملة وكذا أسعار التجزئة السائدة خلال فترة معينة .

وفي ضوء ما تقدم من بيانات يمكن اعتبار نسبة اجمالي فائض الطلب المحلي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) بمثابة مقياس للحجم النسبي « للفجوة التضخمية » في الاقتصاد الوطني . وغني عن القول أنه كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية (العرض الحقيقي للسلع والخدمات) مما يعرض الأسعار في الداخل لموجات ارتفاعية . و« الفجوة التضخمية » بهذا المعنى تمثل ضغطاً صافي الطلب على المقدرة الفعلية للانتاج المحلي وعلى الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي .

واذا ما تتبعنا تطور نسبة هذه الفجوة في معظم البلدان العربية خلال النصف الثاني من السبعينات ، نجد أنها آخذة في التزايد في البلدان كافة دون استثناء . بل لقد وصلت هذه النسبة الى ما يفوق نسبة المائة في المائة في عدد من البلدان عام ١٩٧٨ (مصر ، الأردن ، سورية) . إن التطور الانفجاري لهذه النسبة في معظم البلدان العربية منذ منتصف السبعينات لخير دليل على أننا نعيش فعلاً « عصر التضخم » على الصعيد العربي .

جدول رقم (١ ـ ٨)

حساب الفجوة التضخمية في بعض البلدان العربية
المختارة بدلالة اجمالي فائض الطلب،
خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨
(بملايين الدولارات الامريكية)

البلد	السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة)	جلة الاستهلاك (عام + خاص)	جلة الاستثمار + التغير في المخزون	الانفاق القومي الاجمالي (٢) + (٣)	اجمالي فائض الطلب المحلي (٤) - (١)	نسبة اجمالي فائض الطلب المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي (٥) ÷ (١) × ١٠٠(٪)
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
الاردن	١٩٧٥	٨٤١,٧	١٢٢٣,٦	٢٦٨,٥	١٤٩٢,١	٦٥٠,٤	٧٧,٣
	١٩٧٦	١١١٥,-	١٤٨٧,٣	٥١٤,٤	٢٠٠١,٧	٨٨٦,٧	٧٩,٥
	١٩٧٧	١٣٣٥,٥	١٩٦٢,٤	٦٢٥,٣	٢٥٨٧,٧	١٢٥٢,٢	٩٣,٨
	١٩٧٨	١٤٩٧,٤	٢٢٩٢,٦	٧٨٥,٢	٣٠٧٧,٨	١٥٨٠,٤	١٠٥,٥
تونس	١٩٧٣	٣٢٥٧,٥	٢١٥٨	٥١٧,٥	٢٦٧٥,٥	(٥٨٢)	(١٧,٩)
	١٩٧٤	٣٩٠٧,-	٢٨٧١,١	٨٧٠,٥	٣٧٤١,٦	(١٦٥,٤)	(٤,٢)
	١٩٧٥	٤٠٥٨,٧	٢٩٨٢,٨	١٢٧٠,٥	٤٢٥٢,٧	١٩٤	٤,٨
	١٩٧٦	٤٥٨١,٧	٣٥٦٠,٨	١٤٣١,٣	٤٩٩٢,١	٤١٠,٤	٩,-
	١٩٧٧	٤٨٥٧,٦	٤٢٤٤,٣	١٥٩٨,٣	٥٨٤٢,٦	٩٨٥,-	٢٠,٣
	١٩٧٨	٥٥٤٩,٧	٥٠٤٩,٢	١٩٥٠,٠	٦٩٩٩,٢	١٤٤٩,٥	٢٦,١
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٣	١٦٠٣,٥	١٩١٢,٥	٤٠٥,٧	٢٣١٨,٢	٧١٤,٧	٤٤,٦
	١٩٧٤	٢٥٣٥,٥	٣٤٤٨,-	٧٣١,٤	٤١٧٩,٤	١٦٤٣,٩	٦٤,٨
	١٩٧٥	٣١٠٧,٥	٤٥٣٠,-	١٤٨٩,-	٦٠١٩,-	٢٩١١,٥	٩٣,٧
	١٩٧٦	٣١٢٠,٩	٤٨٩٦,٥	١٩٩٢,-	٦٨٨٨,٥	٣٧٦٧,٦	١٢٠,٧
	١٩٧٧	٣١٨٢,٣	٥٤٧٦,٧	٢٦١٥,٨	٨٠٩٢,٥	٤٩١٠,٢	١٥٥,٩
	١٩٧٨	٣٣٣٤,٢	٦٥٧٨,٢	٣١٦٨,٢	٩٧٤٦,٤	٦٤١٢,٢	١٩٢,٣

السودان	١٩٧٣	٢٢٥٨,٩	٢٢٢٩,٧	٣٠٢	٢٥٣١,٧	٢٧٢,٨	١٢,١
	١٩٧٤	٢٦٥٩,-	٢٩٤٧,٦	٦٥٨,٤	٣٦٠٦,-	٩٤٧,-	٣٥,٦
	١٩٧٥	٢٥٥٢,-	٣٩٥٨,٥	٧٦٠,٩	٤٧١٩,٤	٢١٦٧,٤	٨٤,٩
مصر	١٩٧٣	٨٩٥٧,٦	٨٥٨٥,-	٣٣٩٤,-	١١٩٧٩,-	٣٠٢١,٤	٣٣,٧
	١٩٧٤	٨٠٢٧,٨	١٠١١٣,٨	١٨٧١,٤	١١٩٨٥,٢	٣٩٥٧,٤	٤٩,٣
	١٩٧٥	٨٤٩١,٢	١١١٦٠,٨	٣٠٩٦,-	١٤٢٦٠,٨	٥٧٦٩,٦	٦٧,٩
	١٩٧٦	١٠١٧٢,٥	١٢٩٤٦,٧	٣٥٥٣,٥	١٦٥٠٠,٢	٦٣٢٨,١	٦٢,٢
	١٩٧٧	٩٧٤٣,٢	١٢٩٤٠,-	٣٨٢٠,-	١٦٧٦٠,-	٧٠١٦,٨	٧٢,-
	١٩٧٨	٩٣٥٠,-	١٤٧٥٨,-	٤٧٩٩,-	١٩٥٥٧,-	١٠٢٠٧,-	١٠٩
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٩٦,٣	٦٦,٨	١٩,٥	٨٦,٣	(٩,٤)	٩,٨
	١٩٧٥	٣٧٣,٢	٤١٨,٣	١٤٥,٥	٥٦٣,٨	١٩٠,٦	٥١,١
	١٩٧٦	٤٢٣,٦	٤٨٧,٦	٢٠٦,٤	٦٩٣,٩	٢٧٠,٣	٦٣,٨

المصادر : احتسبت من :

International Financial Statistics [International Monetary Fund], various issues, and *Monthly Bulletin of Statistics*, [UN], various issues.

الفصل الثاني

مصادر التضخم والقوى التضخمية في الاقتصاد العربي

على الرغم من تسليمنا بأن الظاهرة التضخمية ، تجد تفسيرها المبسط في الاختلال الذي حدث ويحدث دوماً بين نمو كمية وسائل الدفع والدخول النقدية ، من ناحية ، والنمو الذي يطرأ على العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، من ناحية أخرى . اذ يظل هذا التفسير الدارج والمبتذل للتضخم صحيحاً ـ حيث ان ارتفاع الأسعار انما ينتج ، في النهاية ، عن أن هناك كميةً كبيرةً من النقود تطارد كميات محدودة من السلع والخدمات .

بيد أنه لأغراض رسم السياسات اللازمة لمكافحة التضخم لا بد من نزع « الرداء النقدي » لكي ننفذ الى جوهر المشكلة حيث يمكن التصدي بالرصد والتحليل لطبيعة القوى التي تولد الظواهر والضغوط التضخمية في الاقتصاد العربي . إذ أن أي تفسير لمصادر التضخم ـ لكي يرقى الى مستوى دليل عمل للقضاء على الأسباب الجوهرية الكامنة وراء توليد التضخم ـ لا بد له من أن يتجاوز الظواهر السطحية surface phenomena ، لكي يشخص مجموعة الاختلالات الهيكلية والقوى المولدة للتضخم والتي تعكس ، في التحليل الأخير ، الأوضاع البنائية والملامح المميزة لحركة الاقتصاد العربي في هذه المرحلة المتميزة من تاريخه . اذ تلعب العوائد النفطية وحركة هجرة العمالة دوراً جديداً وفريداً في تغذية الضغوط التضخمية في ظل غياب سياسات واضحة وحازمة لمكافحة ومحاصرة القوى التضخمية .

ونود أن نذكر هنا بدءاً ، أن الاختلالات والقوى التضخمية الموجودة في حال الاقتصاد العربي هي قوى متعددة ومتنوعة ، ولكنها تظل مترابطة ومتداخلة من حيث آثار تغذيتها العكسية Feedback effects للضغوط التضخمية في الاقتصاد العربي . ورغم المامنا بتعدد وتفرع روافد العملية التضخمية على الصعيد العربي ، إلا أن المجال لا يتسع هنا سوى لانتقاء مجموعة من القوى التضخمية التي نعتقد أن صلتها بطبيعة العملية التضخمية الحادثة في الاقتصاد العربي ، هي صلة وثيقة وقوية .

وأهم هذه القوى التي سنتناولها تباعاً بالتحليل هي :

ـ دور « التضخم المستورد » في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية .

- أثر « تحويلات العاملين » في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية المصدرة للعمالة .
- دور قطاع التشييد والبناء في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية .
- التوسع في الانفاق الحكومي واثره في تغذية الضغوط التضخمية .

أولاً : دور التضخم المستورد في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية

حرصت البلدان الصناعية المتقدمة على الحفاظ على ثبات قيمة النقود لديها حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت العبرة عندئذ بالاستقرار والتوازن النقدي ـ ولو على حساب التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ـ وبخاصة في ظل « قاعدة الذهب » The Gold Standard . وفيما بعد الكساد الكبير ، مع بدء الثلاثينات ، بدأت النظرة تتغير تحت تأثير المفاهيم والسياسات الكينزية حيث بدأ الاهتمام يتحول الى ضمان مستوى مرتفع من الطلب الفعال والانفاق الاستثماري للحفاظ على مستوى عالٍ من التوظف والتشغيل الكامل للطاقات الانتاجية . . . وذلك على حساب الاهتمام بالاستقرار والتوازن النقدي والذي كان لا يخرج عن كونه توازناً شكلياً في معظم الأحوال .

وفي ظل هذا التحول في الرؤية أصبحت اعتبارات التوسع الاقتصادي في البلدان الرأسمالية والصناعية المتقدمة تفوق اعتبارات « التوازن والاستقرار النقدي » . . . وبذا أصبح التضخم وارتفاع الأسعار ظاهرة مواكبة لعمليات التوسع والنمو في تلك البلدان . وصار الاهتمام بما يسمى « التضخم التدريجي المحكوم » أداة اقتصادية مهمة لتحفيز الاستثمارات ومبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة[1].

وفي ضوء التطورات التي لحقت بهيكل البنيان الاقتصادي ـ الاجتماعي في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتزايد القدرة التفاوضية لنقابات العمال غدا من الصعب ضغط مستويات الأجور النقدية بشكل مباشر أو الحيلولة دون زيادتها بشكل تدريجي . ومن ثم أصبح التضخم النقدي ، والزيادة التدريجية في أسعار السلع والخدمات ، أداةً أساسيةً للحفاظ على « هوامش الربح » المطلوب تحقيقها . كذلك في وجه نجاح بعض البلدان النامية (ومن بينها البلدان النفطية) في تصحيح أسعار صادراتها من الخامات والمعادن والطاقة ، عملت البلدان الصناعية المتقدمة على تعويض هذه الخسارة في « شروط التبادل » ، وفي مستويات رفاهها ، عن طريق تصدير السلع المصنعة (الاستهلاكية / الوسيطة / الاستثمارية) التي تحتاج اليها البلدان النامية « بأسعار تضخمية » .

بيد أن الجديد والخطير في الأمر أن ظاهرة التضخم العالمي قد أخذت طابعاً متفجراً وحاداً منذ بدء السبعينات . فعلى الرغم من أن زحف التضخم لم يتوقف طوال حقبة الستينات الا أن معدله السنوي لم يتجاوز ٤ بالمائة في المتوسط ، ولم نبدأ نشهد ظاهرة التضخم الحاد الذي يتجاوز علامة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : فؤاد مرسي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) ، الفصل ٥ .

العشرة بالمائة Two – digit inflation الا منذ عام ١٩٧٣ . والجدير بالتسجيل أيضاً أن هذه القفزة الكبيرة في معدلات التضخم السنوي لم تكن ظاهرة طارئة أو عارضة بل أخذت تتأكد كظاهرة بنيانية جديدة تطبع المعاملات والاقتصاد الدولي وعلينا أن نتعايش واياها لآجال طويلة مقبلة .

فالتضخم العالمي الجديد لم يعد نتاجاً لأخطاء أو لقصور في عمليات الادارة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، بل غدا في حقيقة الأمر « تضخماً مداراً Managed inflation . . » ، أي غدا عملية منتظمة ومخططة تسير جنباً الى جنب مع تعويم اسعار الفائدة في أسواق المال الدولية وأسعار الصرف للعملات الرئيسية . وبإختصار فإن « ظاهرة التضخم المُدار » قد غدت سمة دائمة ومتنامية من سمات الاقتصاد الدولي منذ منتصف السبعينات ، وأصبح « تصدير التضخم » سياسة أساسية واعية من سياسات البلدان الرأسمالية المتقدمة ذات الأسواق التصديرية الواسعة[٢] .

وهكذا تحددت آلية جديدة لانتقال التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة (خصوصاً الولايات المتحدة ، بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، واليابان) الى البلدان العربية ، تضيف الى الضغوط التضخمية ذات المنشأ المحلي أو الداخلي . واذا كانت التجارة والمبادلات الخارجية هي القناة الرئيسية والمباشرة لتصدير التضخم الى البلدان العربية ، فقد رافق تزايد دور «التضخم المستورد» على الصعيد العالمي إنفتاح الاقتصادات العربية (النفطية وغير النفطية على السواء) بدرجة لم يسبق لها مثيل على السوق العالمية ولا سيما في مجال الاستيراد المكثف للسلع والخدمات .

ويمكن قياس درجة ومدى انفتاح اقتصاد بلد عربي معين على عمليات التبادل الخارجي باستخدام مؤشرين أساسيين هما[٣] :

١ ـ درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على قطاع التبادل الخارجي Degree of openess of the National Economy

٢ ـ الوزن النسبي للواردات في تغذية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ، أو ما يسمى عادة « نسبة الواردات الى الاستيعاب المحلي » Ratio of imports to domestic absorption .

ويوضح المؤشر الأول درجة ارتباط اقتصاد قطر عربي ما بالسوق العالمية ، وبالتالي نقيس الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في بنية هذا الاقتصاد . وتقاس درجة الانفتاح هذه بالمؤشر التالي :

$$\frac{\text{ص} + \text{م}}{\text{د}} \times ١٠٠$$

(٢) Surjit Bhalla, "Transmission of Inflation into Developing Economics," in: W. Cline et al., *World Inflation and the Developing Countries* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981).

(٣) علي صادق ، « ميزات خاصة للتجارة الخارجية لبعض اقطار منظمة الاوابك ، » النفط والتعاون العربي (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) ، السنة ٤ ، العدد ٢ ، (١٩٧٨) .

حيث : ص تمثل الصادرات من السلع والخدمات
م تمثل الواردات من السلع والخدمات
د تمثل الناتج المحلي الاجمالي

ويطلق على هذه النسبة أحياناً في بعض التحليلات « نسبة التجارة الخارجية » ، إذ أنها تشير الى درجة « انفتاح » - أوكما يرى البعض « انكشاف » الاقتصاد الوطني - بالنسبة لتقلبات عمليات التبادل الخارجي كمية وسعراً .

ويلخص الجدول رقم (٢ - ١) تطور « نسب التجارة الخارجية » أو « درجات الانفتاح على

جدول رقم (٢ - ١)
تطور درجات انفتاح اقتصاديات البلدان العربية في مجال المبادلات الخارجية السلعية والخدمية ، خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧

البلد	نسبة انفتاح الاقتصاد القومي على القطاع الخارجي (المعاملات السلعية)			نسبة انفتاح الاقتصاد القومي على القطاع الخارجي (المعاملات السلعية والخدمية)		
	١٩٦٠ - ١٩٦٥ (٪)	١٩٦٦ - ١٩٧١ (٪)	١٩٧٢ - ١٩٧٧ (٪)	١٩٦٠ - ١٩٦٥ (٪)	١٩٦٦ - ١٩٧١ (٪)	١٩٧٢ - ١٩٧٧ (٪)
البلدان غير النفطية						
الأردن	٤١,٩	٣٧,٣	٧٥,٢	٦١,٧	٦٣,٥	١٤٠,٣
تونس	٣٦,٨	٣٣,٦	٤٦,٦	٤٨,٠	٥٢,٢	٦٨,٧
الجمهورية العربية السورية	٣٩,٨	٣٢,٣	٤٤,٦	٤٧,٣	٤٣,٢	٥٨,٩
السودان	٣٦,٣	٣٠,٥	٢٥,٨	٤٤,٢	٣٨,١	٣٣,٠
لبنان	٦٧,٠	٦٥,٩	٧٣,٣	١٠٠,٧	١٠٥,٠	-
مصر	٣٣,٣	٢٦,٦	٣٤,٦	٤٦,٢	٣٥,٢	٥٠,٧
المغرب	٣٦,٩	٣٢,٨	٤٥,٨	٤٧,٤	٤٦,٠	٦٠,٩
اليمن	-	-	٢٥,٢	-	-	٣٣,٧
البلدان النفطية						
الامارات العربية المتحدة	-	-	١١٣,٥	-	-	١١٨,٣
الجزائر	٤٨,١	٤٣,٢	٥٩,٥	-	٥٢,٩	٧٠,٩
الجماهيرية العربية الليبية	٧٩,١	٧٩,٩	٧٧,٣	-	١١١,٧	٩٥,٩
العراق	٥٦,٣	٤٧,٩	٦٧,٧	٧٨,٤	٦٨,٨	٨٥,٤
عُمان	-	-	٩٥,٦	-	-	-
الكويت	٤٧,٤	٥٨,٤	٨٢,١	-	-	١٢٤,٩ [أ]
المملكة العربية السعودية	٦٩,٥	٨١,٢	١٠٧,١	١٠٦,١	١٢٤,٣	١٤٣,٥

(أ) للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

المصدر : احتسبت من : محمود عبد الفضيل ، « انماط التجارة والتبادل الخارجي في الوطن العربي ، ١٩٦٠ - ١٩٧٧ ، » في : المعهد العربي للتخطيط ، انماط التنمية في الوطن العربي ، ١٩٦٠ - ١٩٧٥ (الكويت : المعهد ، ١٩٨٠) ، ج ١ .

قطاع التبادل الخارجي » في كل من مجال المعاملات السلعية ومجال المعاملات السلعية والخدمية معاً ، وذلك خلال فترات ثلاث مختارة : ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ .

وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ١) يلاحظ أن مجموعة البلدان العربية « النفطية » كانت تتميز خلال الستينات بارتفاع « نسب التجارة الخارجية » لديها ، أي قبل الطفرة في أسعار النفط ، وذلك نتيجة اعتمادها الكبير والمتزايد على الصادرات النفطية وعلى الواردات السلعية والخدمية . وفي الوقت نفسه يلاحظ أن « درجات انفتاح » اقتصاديات البلدان « غير النفطية » ـ باستثناء حال لبنان المعروفة تقليدياً ـ كانت جد متواضعة في حدود ٢٥ بالمائة ـ ٤٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ . بيد أن الظاهرة الجديرة بالتسجيل هي الارتفاع الملموس في « نسب التجارة الخارجية » . وبالتالي ارتفاع درجات انفتاح الاقتصادات « غير النفطية » ـ باستثناء السودان ـ على قطاع التبادل الخارجي خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٣ ، ويتضح ذلك بصفة حادة في حال الاردن .

وقد تميزت أوضاع البلدان النفطية كافة بحدوث قفزة كبيرة في « نسب التجارة الخارجية » والاعتماد المتزايد على التبادل الخارجي ـ (المعاملات السلعية والخدمية) ـ خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ بالمقارنة مع النصف الأول من الستينات . ولكنه على الرغم من الارتفاع الملموس لنسب التجارة الخارجية في مجال المعاملات السلعية والخدمية بالنسبة للبلدان النفطية كافةً ، يلاحظ أن هذه النسب كانت أكثر ارتفاعاً في حال كل من السعودية ، الكويت ، دولة الامارات ، وليبيا ، إذ تجاوزت « نسب التجارة الخارجية مستوى ١٠٠ بالمائة في حال كل من السعودية ، الكويت، ودولة الامارات ، كما شهد العراق ارتفاعاً ملموساً في نسب التجارة الخارجية خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٢ مقارنة بالنصف الثاني من الستينات ، بينما تزايدت « نسب التجارة الخارجية » في حال الجزائر بدرجة أقل نظراً لسياسات تقييد الاستيراد والرقابة على الصرف الاجنبي المعمول بها .

وهكذا يمكن القول بصفة عامة أن حلول الحقبة النفطية الجديدة ، منذ خريف عام ١٩٧٣ ، نتج عنه ازدياد اعتماد البلدان العربية النفطية وغير النفطية على السواء على عمليات التجارة الخارجية والتبادل الخارجي عن أي وقت مضى ، وبالتالي ازدياد « درجة الانكشاف » Degree of exposure بالنسبة لتلك الاقتصادات بالنسبة للتقلبات التي تطرأ على الكميات والأسعار في السوق العالمية .

وفي مجال قياس درجة اعتماد النشاط الاقتصادي في بلد معين على الواردات السلعية والخدمية من الخارج قد يكون من المفيد ، لأغراض فهم آليات « التضخم المستورد » ، الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه الواردات في تغطية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني . ويتم ذلك من خلال تتبع تطور نسب الواردات الاجمالية (السلعية والخدمية) إلى الاستيعاب المحلي Domestic Absorption ويقصد بالاستيعاب المحلي جملة الانفاق المحلي Domestic Expenditure بعناصره الثلاثة(٤):

---

(٤) انظر في هذا الخصوص :

= Richard E. Caves and Harry G. Johnson, eds., *Readings in International Economics*, Republished articles

الاستهلاك الخاص من السلع والخدمات ، الاستثمارات الاجمالية ، الاستهلاك العام ، ويضاف إليها التغير في المخزون السلعي .

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) تطور نسبة الواردات الاجمالية (السلعية والخدمية) الى جملة الاستيعاب المحلي وفقاً للتعريف السابق بالنسبة لمجموعتي البلدان النفطية وغير النفطية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ على أساس مقارن . وفي ضوء هذه البيانات يلاحظ الدور المتزايد الذي تلعبه الواردات من السلع والخدمات في سد حاجات الاقتصاد الوطني وتغذية العرض الكلي Aggregate Supply من السلع والخدمات .

ويلاحظ بصفة عامة حدوث قفزات هائلة في نسب الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي بالنسبة لكل من الاردن والمملكة العربية السعودية ، حيث بلغت نسبة الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي مستويات عالية وحرجة للغاية بالمقارنة بما كانت عليه الحال في الستينات . وفي ضوء البيانات الخاصة بتطور نسب الواردات السلعية الى الاستيعاب المحلي بالنسبة لدولة الكويت يلاحظ ايضاً ارتفاع هذه النسبة من ٢٨,٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى ٣٨,١ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ثم الى ٤٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، بينما بلغت نسبة الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي ٧٠,٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

وجدير بالملاحظة أيضاً أن نسب الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي قد انخفضت في بلد نفطي مثل ليبيا خلال الفترة ١٩٧٢ـ ١٩٧٧ ، بينما ظلت في حدود معقولة (٣٦,٥ بالمائة) بالنسبة للجزائر خلال الفترة نفسها ، وذلك بالمقارنة مع بقية البلدان النفطية التي شهدت زيادات مهمة في نسب الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي بعد عام ١٩٧٣ .

ومن الناحية التحليلية ، يمكن لنا تصنيف البلدان العربية موضع المقارنة من حيث تباين « نسب الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي » على النحو التالي :

أ ـ مجموعة البلدان النفطية « ذات الطبيعة الريعية البحتة »[5] مثل السعودية ، الكويت ، دولة الامارات ، عُمان ، وليبيا ، حيث ترتفع نسب الواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي نتيجة ضعف الهياكل الانتاجية في تلك البلدان ، من ناحية ، وارتفاع « طاقتها الاستيرادية » نتيجة توافر العائدات النفطية ، من ناحية أخرى .

ب ـ مجموعة البلدان « غير النفطية » المنفتحة بدرجة كبيرة على عمليات التبادل الخارجي والتي تلعب عمليات « اعادة التصدير » للبلدان العربية دوراً مهماً لديها ، مثل لبنان والاردن والتي تتميز بنسب مرتفعة للواردات الاجمالية الى الاستيعاب المحلي .

ج ـ مجموعة البلدان التي قطعت شوطاً في عمليات التصنيع خلال « الاحلال محل الواردات » مثل مصر ، سورية ، تونس ، المغرب والجزائر ، وبالتالي ينخفض لديها « المكوّن

= on economics, 11 (Homewood, Ill : Irwin for the American Economic Association, 1968), p 350.

(٥) حول مفهوم البلدان النفطية ذات « الطبيعة الريعية البحتة » انظر : محمود عبد الفضيل ، « مشاكل وآفاق التنمية في البلاد النفطية الريعية ، » النفط والتعاون العربي ، السنة ٥ ، العدد ٣ (١٩٧٩) .

جدول رقم (٢ - ٢)
تطور نسبة الواردات الاجمالية (السلعية والخدمية)
الى الاستيعاب المحلي في البلدان العربية ،
للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٧
(نسب مئوية)

البلد / السنة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
البلدان غير النفطية																		
الاردن	٣٤,٥	٣٠,٨	٣٣,٤	٣٦,١	٣١,٥	٣١,٦	٣٥,٨	٢٨,١	٣٢,٧	٣٧,٣	٢٧,٧	٣٣,٢	٣٧,٥	٣٨,٨	٤٤,٩	٦٣,٢	٧١,٢	٧١,٩
تونس	-	٢٦,٩	٢٦,٧	٢٤,٢	٢٦,٣	٢٨,٢	٢٧,٧	٣١,١	٢٧,٢	٢٨,٥	٢٩,١	٢٧,٤	٢٨,٧	٣٢,٧	٣٩,٩	٣٨,٢	٣٩,٦	٤١,٨
الجمهورية العربية السورية	٣١,٤	٢٣,١	٢٤,٥	٢٤,٣	٢٠,٩	١٩,٣	٢٤,١	١٩,٤	٢٢,٠	٢٤,٧	٢٣,١	٢٢,٣	٢١,٦	٢٧,٦	٣٢,٧	٣٢,٠	٣٧,٤	٣٥,٣
السودان	٢٢,٧	٢٤,٥	٢٦,٠	٢٦,٧	٢٤,٠	٢٠,١	٢٠,٣	٢٠,٦	١٩,٥	١٨,٨	١٩,٨	١٧,٧	١٧,٦	١٨,٢	٢٠,٦	٢٠,٩	-	-
لبنان	٤٣,٢	٤٥,٢	٤٨,١	٤٨,٩	٤٩,٧	٥٠,٠	٥١,٢	٥٠,٩	٤٥,٢	٤٣,٥	٤٤,٥	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٢٢,٣	٢٢,٧	٢٧,٣	٢٨,٧	٢٤,٦	٢٢,٤	٢٠,٣	٢٠,١	١٧,٢	١٨,٧	٢٠,٥	٢٠,٠	١٩,١	٣٠,٣	٣١,١	٣٤,٤	٢٨,٥	٢٧,٩
المغرب	٢٦,٠	٢٧,١	٢١,٢	٢٢,٥	٢٦,٩	٢٣,٦	٢٥,٩	٢٤,٢	٢٣,٥	٢٤,٣	٢٦,٢	٢٤,٥	٢٤,١	٢٨,٣	٣٧,٠	٣٧,٢	٣٦,٦	٣٤,٤
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧,٢	٢٢,١	٢٣,٣	٢٠,٣	٢١,٢	٢٥,١	-
البلدان النفطية																		
الامارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٨,٧	٩٨,٦	٦٩,٣	٦٥,٧	٨٢,٢	٧٠,٤	٦٤,٣	٦٣,٩
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	٢٣,٠	٣٢,٧	٣٤,٦	٣٠,١	٢٥,٨	٢٦,١	٣٠,٣	٤١,٤	٤٣,٤	٤١,٧	٤٠,١
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	-	-	-	٦٥,٤	٦٦,٣	٦٦,٤	٧٥,٩	٧٣,٦	٧٤,٥	٦٤,١	٥٦,٠	٥٦,٧	٥٥,٣	٥٥,٢	٤٩,٥	٥٢,٨
العراق	٥٠,٨	٤٦,٦	٤٢,٧	٤٥,٩	٤٥,٣	٤٤,١	٤٣,٣	٣٦,٤	٣٨,٥	٣٧,٧	٣٨,٠	٤٥,٥	٣٤,٩	٣٦,٤	٥٨,٧	٥٣,٤	-	-
عمان (أ)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤,٦	٤٥,٤	٥١,٩	٥٨,٠	٥٨,٤	٥٧,٩	٥٣,٠	٥٧,١
الكويت (أ)	٢٦,٥	٢٣,٥	٢٦,٣	٣٠,٩	٢٩,٢	٣٥,٨	٣٥,١	٣٦,٤	٣٤,٨	٣٩,٦	٤٣,٣	٣٨,٦	٣٩,٤	٤٥,٣	٥٣,٣	٧٠,٧	٦٩,٨	-
المملكة العربية السعودية	٧٤,٥	٧٦,٥	٧٧,٧	٨٨,١	٨٦,٠	٩٢,٢	١٠١,٦	٨٢,٨	٩٠,٩	٨٣,٦	٨٨,٤	١٠٥,٢	١٢٠,٢	١٤٣,٨	١٧٦,٣	١٢١,١	١١٢,٦	٧٤,٢

(أ) (نسبة الواردات السلعية فقط في الاستيعاب المحلي) بالنسبة لعمان خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، وبالنسبة للكويت (نسبة الواردات السلعية فقط في الاستيعاب المحلي) خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٤ و(نسبة الواردات الاجمالية في الاستيعاب المحلي) للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من :
International Financial Statistics [International Monetary Fund], various issues.

الاستيرادي » في تغذية العرض الكلي [٦] .
Import Content of Supplies.

د ـ مجموعة البلدان التي تتميز بأهمية « القطاع الأوَّلي » .Primary Sector والذي يلعب دوراً كبيراً في تغذية العرض الكلي من السلع والخدمات نتيجة ضعف « الطاقة التصديرية » لدى بلدان مثل السودان واليمن العربية .

ونتيجة درجات الانفتاح العالية للاقتصادات العربية خصوصاً في مجالات الاستيراد السلعي والخدمي ، فان تصدير التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية ، بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، اليابان) قد غدا أحد المصادر الرئيسية لتغذية العملية التضخمية في الاقتصاد العربي . إذ أن الزيادة الكبيرة في « أسعار الاستيراد » .C.I.F لا بد من أن تنعكس على مستوى الأسعار المحلية وهيكل التكاليف المحلية ، مما يفاقم من حدة الضغوط التضخمية في البلدان العربية ، وبخاصة تلك البلدان التي تستورد سلة عريضة من سلع الاستهلاك الضروري والترفي بالاضافة الى السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية اللازمة لأغراض النمو والتوسع .

وفي دراسة عن مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالتضخم المستورد [٧]، تبين أن هناك عدة عوامل قد ساعدت منذ البدء على زيادة حدة التأثر « بالتضخم المستورد » . فلقد افصحت هذه الدراسة التطبيقية عن مسؤولية ارتفاع أسعار الواردات عن نحو ثلثي الزيادة (٦٦,٦ بالمائة) التي لحقت بالرقم القياسي لأسعار الجملة في الاقتصاد العراقي . كما تبين ـ وفقاً لهذه الدراسة ـ أن ارتفاع أسعار الواردات بنسبة ١ بالمائة يؤدي عادة الى ارتفاع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بنسبة ٠,٥٧ بالمائة .

يزيد من خطورة آثار « التضخم المستورد » في حال الاقتصادات العربية ، النفطية وغير النفطية ، تضافر عدة عوامل داخلية غير مواتية تتعلق بطبيعة تركيب الأسواق للسلع المستوردة تزيد من حدة الآثار الداخلية لموجات « التضخم المستورد » . ويمكن لنا أن نجمل هذه العوامل فيما يلي :

(١) إن جانباً كبيراً من « سلة الواردات » لا تقتصر على مجموعة الواردات الضرورية اللازمة لتسيير الحياة الاقتصادية ، أو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية « Maintenance imports » ، بل تتجاوزها بكثير لتشمل العديد من السلع الترفية والكمالية في ضوء الظروف المتعلقة بمسار نمو الاقتصاد العربي في هذه اللحظة التاريخية .

وهكذا فان « تصدير التضخم » بأسلوب مدار أصبح أداة تستخدمها شركات دولية النشاط لاعادة توزيع العائدات التي تتولد خلال عمليات التبادل الخارجي لمصلحتها على حساب البلدان

---

(٦) لعرض جيد للعلاقة التاريخية بين عمليات التصنيع وانخفاض المكوِّن الاستيرادي في تغذية العرض الكلي انظر :
Alfred Maizels, *Growth and Trade* (London : Cambridge University Press, 1970), pp. 135 – 145.
(٧) دانيال ، عبد الله ، التضخم في العراق (بغداد : وزارة التخطيط ، ١٩٧٥) .

العربية المستوردة . ولعل أكثر البلدان العربية تضررا من هذه الظاهرة هي تلك البلدان النفطية ذات الطبيعة الريعية ، والتي لا تملك صناعة متطورة أو خامات متنوعة وانما تملك مخزوناً نفطياً قابلاً للنفاد يجري تصديره بمعدلات استنزافية ، وتجري مبادلته دولياً مقابل مجموعة من الواردات السلعية والخدمية التي يدفع مقابلها « أسعار ابتزازية » .

ولإلقاء مزيد من الضوء حول تطور قيم الواردات من السلع والخدمات لمجموعة البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ - وفقاً لأحدث البيانات الاحصائية المتوافرة - يمكن الرجوع الى الجدول رقم (٢ - ٣) .

ومع ذلك فانه ينبغي القول بأن الآثار التضخمية الداخلية لعمليات « التضخم المستورد » تتفاوت فيما بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية وفق تركيب « سلة الاستيراد » . فعند استيراد السلع الغذائية وسلع الاستهلاك الضرورية تكون وطأة التضخم بالدرجة الأولى على كاسبي الأجورWage – earners، ومن ثم يمكن أن تؤدي الى نوع من تضخم التكاليفCost – push من خلال آلية «Wage – price spiral» ، بافتراض درجة - كافية - مرونةالأجور النقدية في اتجاه الارتفاع . وفي حال استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية على نطاق واسع فان عبء « التضخم المستورد » يقع بصفة أساسية على برامج التنمية من خلال تضخم قيمة كافة الاستثمارات وتكاليف الانشاء وبالتالي تخفيض معدلات الانجاز والاستثمار الحقيقي في ظل الموازنات النقدية والمالية المرصودة .

(٢) إن معظم أسواق السلع المستوردة (الترفية ، المعمرة ، الوسيطة ، الاستثمارية) يغلب عليها طابع « احتكار القلة »Oligopolistic Structure في العديد من الاقتصادات العربية ، مما يؤثر تأثيراً بالغاً على عمليات تكوين الأسعار في أسواق هذه السلع . إذ نشهد في معظم الحالات تضخم أسعار السلع المستوردة بهوامش ربح « شبه احتكارية » تضاف الى موجات ارتفاع الأسعار .

(٣) إن الجانب الأعظم من فئات المستهلكين والمستثمرين الذين يُغذّون الطلب المتزايد على هذه السلع المستوردة ، هي الفئات المستفيدة أصلا بالموجات التضخمية الجديدة في الاقتصاد العربي ، وحيث يعاد توزيع الدخل القومي لمصلحتهم مع كل موجة تضخمية . ونتيجة ذلك نجد أن المرونة السعرية للطلب على هذه السلع منخفض للغاية بل تكاد تكون عديمة المرونة Price inclastic في بعض الأحوال(٨) .

وهكذا تبدو مشكلة « التضخم المستورد » اكثر تعقيداً في ظروف الاقتصاد العربي حيث تمتزج العوامل الخارجية والداخلية لتسكب مزيداً من الزيت على وقود العملية التضخمية . وخلاصة القول ان مشكلة « التضخم المستورد » - بقنواته المتعددة - تضيف عنصراً جديداً الى قائمة المشاكل التي على البلدان العربية مواجهتها لمكافحة التضخم وبخاصة « الشّق المستورد » منه . وهذا يطرح بدوره مجموعةً من السياسات طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي وكذا برامج التصنيع المحلي وترشيد هياكل الاستيراد على النحو الذي سنراه في القسم المخصص لمناقشة

---

(٨) Rodney Wilson, *Trade and Investment in the Middle East* (London : Macmillan, 1977), pp. 95

جدول رقم (٢ ـ ٣)
تطور الاستيراد من البضائع والخدمات لبعض البلدان العربية ،
للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ (أ)
(بالمليون دولار)

البلد / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	نسبة الزيادة خلال ١٩٧٣/ ١٩٧٩(٪)
الامارات العربية المتحدة								
بضائع	٨٢١	١٧٠٥	٢٦٦٩	٣٣٢٧	٤٥٠٣	.٥٣٦٤	٦٩٥٢	٨٤٦,٧
خدمات	-	-	-	-	-	-	-	-
البحرين								
بضائع	٥١١	١١٢٧	١١٩٨	١٦٦٨	٢٠٢٩	٢٠٤٥	٢٤٧٨	٤٨٤,٩
خدمات	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر								
بضائع	٢١٤١	٣٦٦٧	٥٤٥٢	٤٦٩٣	٦١٩٧	٧٢٩٣	٧٧٩٧	٣٦٤,٢
خدمات	٦٥٨	١٠١٩	١٣٧٦	٢١٠٩	٢٧٠٥	٣٢٩٧	٤٣٤٤	١٦٠,٢
الجماهيرية العربية الليبية								
بضائع	٢٠١١	٣٧٤٦	٤٤٢٤	٤٢٧٧	٥٢١٤	٥٧٦٤	٦١٦٠	٣٠٦,٣
خدمات	١٢٣٧	١٦٥١	٢٠١٣	١٩٨٢	٢٤٨٩	١٨١٥	٢١٠٢	١٦٩,٩
الجمهورية العربية السورية								
بضائع	٥٦٩	١٠٣٩	١٤٢٥	٢١٠٢	٢٣٨٦	٢١٩٤	٣٠٥٦	٥٣٧,-
خدمات	١٢٥	٣٩٧	٥٠٣	٥٠٥	٤٥١	٥٥٣	٧١٤	٥٧١,٢

العراق								
بضائع	٨٥٠	٢٧٥٤	٤١٦٢	٣٧٥٠	٤٠٥٢	٤٠٥٢	٧٥٣٤	٨٨٦,٤
خدمات	٨٠٠	١٩٢٧	١٧١٢	١٥٢٤	١٦٤٦	١٦٤٦	٣٠٦٠	٣٨٢,٥
قطر								
بضائع	١٩٥	٢٧١	٤١٣	٨٣٠	١٢٢٥	١٠٥٧	١٢٧٢	٢٥٢,٨
خدمات	-	-	-	-	-	-	-	
الكويت								
بضائع	٧٠٧	٩١٨	٢٣٤٨	٣١٩١	٤٤٩٠	٤٣١٩	٥٠١٤	٧٠٩,٢
خدمات	١١٩	٦٦	٩٤٦	١١٦٧	١٦٥٤	٢١٥٠	٢٦٩٥	٢٢٦٤,٧
مصر								
بضائع	١٤٢٩	٢٩١٤	٣٩٤١	٣٨٤٢	١٤٢١	٤٨٢٨	٦١٠٣	٤٢٧,-
خدمات	٥٥٦	٨٢٩	١١٧٨	١٢٦٠	١٦٨١	١٨٧٥	٢٠٩٧	٣٧٧,٢
المملكة العربية السعودية								
بضائع	٣١٠٣	٣٧١٣	٥٩٩٨	١٠٣٩٦	٤٣٥٥	٢٠٦٣٨	٢٤٩٧٣	١١٨٧,٥
خدمات	٣٠٩٨	٤٣٩٤	٦٥٣٨	١١١١٨	٣٦٧٤	١٧٩٠٩	٢٣٧٤٦	٧٦٦,٥
المجموع								
بضائع	١١٣٣٧	٢١٨٥٤	٣٢٠٣٠	٣٨٠٧٦	٤٨٥٧٢	٥٧٥٥٤	٧١٣٤٠	٦٢٩,٣
خدمات	٦٥٩٣	١٠٢٨٣	١٤٢٦٥	١٩٦٦٥	٢٤٣٠٠	٢٩٢٤٥	٣٨٧٥٨	٥٨٧,٥
الاجمالي	١٧٩٣٠	٣٢١٣٧	٤٦٢٩٥	٥٧٧٤١	٧٢٨٧٢	٨٦٧٩٩	١١٠٠٩٨	٦١٤,-
الزيادة السنوية (٪)	-	٧٩,٢	٤٤,-	٢٤,٧	٢٦,٢	١٩,١	٢٦,٨	

(أ) فوب (FOB) .

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، تقرير الامين العام السنوي السادس ، ١٩٧٩(الكويت : المنظمة ، ١٩٨٠) .

ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ : *International Financial Statistics*, various issues.

الأدوات والسياسات اللازمة لمكافحة التضخم المستشري في شرايين الاقتصاد العربي .

ثانياً : أثر « تحويلات العاملين » في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية المصدرة للعمالة

قد لا نبالغ كثيرا اذا ما قلنا ان هجرة الايدي العاملة من البلدان العربية « غير النفطية » الى البلدان العربية « النفطية » ، على نطاق واسع خلال السبعينات ، قد أدت الى احداث انقلاب صامت في هيكل الأوضاع الاقتصادية لدى مجموعة البلدان المصدرة للعمالة ، كمصر ، الأردن ، اليمن بشطريها ، والسودان . . . الخ . إذ غدت تحويلات دخول العاملين في البلدان العربية النفطية من أهم المكونات الرئيسية للدخل القابل للتصرف في الاقتصاد المصدر للعمالة . كما أخذت حصيلة النقد الاجنبي المتولدة من تحويلات دخول العاملين بالخارج تتصاعد تدريجياً منذ عام ١٩٧٣ حتى أصبحت تفوق في بعض الأحوال حصيلة الصادرات من السلع التصديرية التقليدية ، وكذا أصبحت تشكل احدى المكونات المهمة للدخل القومي الاجمالي في تلك الاقتصادات .

واذا ما تأملنا البيانات التي يتضمنها الجدول رقم (٢ ـ ٤) ، لاتضح التطور الهائل الذي طرأ على الحجم المطلق « لتحويلات العاملين بالخارج » منذ عام ١٩٧٣ . كما تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه التحويلات بصفة خاصة في حال بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة على نطاق واسع كما هو الحال بالنسبة للاردن ومصر واليمن العربية وعلى الرغم من ذلك فلا بد لنا من تسجيل تحفظ مهم بهذا الخصوص . إذ أن التحويلات التي يتم تسجيل حركتها في موازين المدفوعات تمثل ذلك الجزء من التحويلات من دخول العاملين بالخارج الذي يجري تحويله خلال القنوات المصرفية الرسمية ، ووفقاً للقوانين والتعليمات المنظمة لتحويل النقد الأجنبي ووفقاً لاسعار الصرف الرسمية والتشجيعية ، دون أن تشمل هذه البيانات مكونات كافة تحويلات دخول العاملين بالخارج والتي تأخذ أشكالاً متعددة مثل البنكنوت الأجنبي الذي يجري تحويله عن طريق « السوق السوداء للصرف الأجنبي » بهدف الحصول على سعر صرف أعلى أو عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة المسافرين أو عن طريق التهريب .

وعلى الرغم من هذه التحفظات ، فان البيانات الاحصائية « المسجلة » تشير الى تصاعد وتعاظم أهمية تحويلات العاملين في الخارج Workers remittances ولا سيما منذ عام ١٩٧٥ كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ٤) ولكن بعدما شهدت البلدان المصدرة للعمالة قفزات هائلة في حجم التحويلات خلال سنوات الذروة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) أخذت التحويلات تنمو ولكن بمعدلات متباطئة في السنوات اللاحقة .

بيد أنه رغم المساهمة الايجابية والمهمة لتحويلات العاملين في الخارج ، التي لعبت وما زالت تلعب دوراً متنامياً في مجال تخفيف حدة العجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات في بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة التي تشكو من « عجز مزمن » في موازين مدفوعاتها ، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد أضافت بعداً جديداً للعملية

جدول رقم (٢ - ٤)
تطور تحويلات العاملين في بعض البلدان العربية ،
للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٩
(بالمليون دولار)

السنة / البلد	١٩٧٣	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	القيمة	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)
المجموعة الأولى (أ)													
الاردن	٤٥	٧٥	٦٧	١٧٢	١٢٩	٣٨٨	١٢٦	٤٠٨	٥	٤٣٨	٧	٥١٠	١٦
الجمهورية العربية السورية	٥١	٦٢	٢٢	٩٩	٦٠	١٤٠	٤١	٢٤٣	٧٤	٢٣١	(٥)	٢٩٠	٢٥
السودان	٤,٢	٢,٥	(٤٠,٥)	١٤٠	٥٥٠٠	١٦٠	١٤	١٣٠	(١٩)	٢٤٠	٨٥	٢٧٠	١٢
مصر	٨٥	١٨٩	١٢٢	٣٦٦	٩٤	٧٥٥	١٠٦	٨٩٦	١٩	١٧٦١	٩٧	٢٢٨٢	٣٠
اليمن	١٣٥	-(ج)	-	٢٧٠	١٠٠	٦٧٦	١٥٠	٩٨٧	٤٦	٩٤٦	(-٤,٢)	١٠٢٤	٨
اليمن الديمقراطية	٣٣	٤١	٢٤	٥٨	٤١	١١٩	١٠٥	١٨٨	٥٨	٢٥٧	٣٧	٢١٤	٢٢
المجموعة الثانية (ب)													
تونس	٩٨	١١٨	٢٠	١٦١	٣٦	٣٦٤	١٢٦	٥١١	٤٠	٥٣٨	٥	٥٨٩	٩
الجزائر	٣٧١	٣٩٠	٥	٤٢٣	٨	٤٥٦	٨	٣٨٨	(١٥)	٤٣٦	١٢	٤٥٣	٤
المغرب	٢٤٩	٣٥٦	٤٣	٤٨٩	٣٧	٤٩٩	٢	٥٧٤	١٥	٦٥٧	١٤	٩٤٤	٤٤

(أ) مجموعة البلدان المصدرة للعمالة في اتجاه البلدان النفطية العربية بصفة اساسية .

(ب) مجموعة بلدان الشمال الافريقي المصدرة للعمالة في اتجاه اوروبا بصفة رئيسية ، باستثناء تونس حيث يتوجه جزء مهم من الايدي العامة الى الجماهيرية العربية الليبية .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - ج » إلى ان البيانات غير متوفرة .

المصـــادر : احتسبـــت من : *International Financial Statistics*, various issues.

التضخمية في البلدان العربية المصدرة للعمالة . . . حيث أدت الى تزايد قوى الطلب الاستهلاكي وبالتالي تزايد حجم « فائض الطلب » الكلي في الاقتصاد الوطني .

فقد أدت تحويلات العاملين بالبلدان العربية النفطية المجاورة الى احتلال هائل بين الدخول وهيكل الاثمان في البلدان المصدرة للعمالة (مثل مصر والاردن واليمن) . حيث أن هيكل الاثمان النسبية أصبح يتحدد بمستويات انفاق وقوى شرائية تتولد خارج النطاق العادي للنشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية للاقتصاد المحلي ، وبالتالي تزايدت « الفجوة التضخمية » بين العرض الكلي للسلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي والخدمي للاقتصاد المحلي ومقدار الطلب الكلي الذي يتحدد جانب كبير منه بمستويات الدخول والاجور السائدة في الاقطار العربية النفطية[٩] .

وبالاستناد الى المنطلقات الكينزية في التحليل الاقتصادي يلاحظ أنه اذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الانتاج المحلي الاجمالي ، فان « فائض الطلب » ينعكس لا محالة في شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات التي يشتد الطلب عليها ، وكذا في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار[١٠] .

ويهمنا الآن ان نقوم بتقدير فائض الطلب الذي ظهر في الاقتصادات العربية خلال السبعينات ودور « تحويلات العاملين من الخارج » في تغذية فائض الطلب هذا . وقبل ان نقوم بهذه المحاولة نود ان نشير الى الطريقة المستخدمة في قياس « فائض الطلب » وهي ببساطة تتمثل في الصيغة الآتية :

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - y$$

حيث D_x = اجمالي فائض الطلب المحلي

C_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

C_g = الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية

I = الاستثمار بالأسعار الجارية

E = الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية

Y = اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة .

أما صافي فائض الطلب .Net Exess Demand فيقاس على أساس المتطابقة البسيطة التالية :

$$D_{xn} = (D_x - F)$$

---

(٩) محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، ١٦ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩) ، ص ١٣٨ .

(١٠) John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London : Macmillan, 1936), p.303.

حيث D_{xn} = صافي فائض الطلب

D_x = اجمالي فائض الطلب

F = عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات .

والمنطق الكامن من وراء تعريف صافي فائض الطلب بالمعنى السابق هو انه اذا حدث وان زاد اجمالي الانفاق القومي (الطلب الكلي الفعال) بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) - والذي يمثل المقدرة الفعلية للطاقات الانتاجية المحلية - فان جانباً من فائض الطلب الاجمالي سوف يشبع عن طريق التوسع في الاستيراد وبما يخلق عجزاً في ميزان العمليات الجارية . أما الجزء الباقي من فائض الطلب الذي لم يقابله عجز في ميزان العمليات الجارية فهو يمثل صافي فائض الطلب ، والذي يمثل في هذه الحال ضغطاً تضخمياً ، يدفع الأسعار نحو الارتفاع[11] .

وقد قمنا بتركيب الجدول رقم (٢ - ٥) لحساب اجمالي فائض الطلب وكذلك صافي فائض الطلب لمعظم البلدان العربية التي تتوافر عنها البيانات . وقد تم تعديل طريقة حساب صافي فائض الطلب بهدف ايضاح الدور الذي تلعبه « تحويلات العاملين في الخارج » في توليد الضغوط التضخمية في جانب تكوين الطلب الكلي . وتتلخص طريقة الحساب في الوصول الى صافي فائض الطلب عن طريق تعديل رقم عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات على خطوتين :

١ - اضافة رقم التحويلات الرسمية من جانب واحد (أو دون مقابل)Unrequited public transfers مما يترتب عليه الاقلال من رقم العجز .

٢ - اعادة احتساب رقم عجز العمليات الجارية قبل أخذ تحويلات العاملين في الخارج في الاعتبار ، التي تعتبر بمثابة عائد مقابل تصدير خدمات قوة العمل الوطنية للخارج ، مما يترتب عليه زيادة حجم عجز العمليات الجارية . وهكذا يمكن لنا حساب تطور نسبة التحويلات الخاصة بالعاملين في الخارج كنسبة مئوية من صافي فائض الطلب في الاقتصاد القومي على النحو المبين في الجدول رقم (٢ - ٥) .

ولتوضيح الدلالة التحليلية لهذه الطريقة المعدلة في حساب صافي فائض الطلب المحلي ، لا بد لنا من أن نشير الى أن الطريقة المعتادة تقوم على مجموع العجز في ميزان العمليات الجارية من مجموع فائض الطلب خلال فترة معينة لكي يمكن الوصول الى « صافي فائض الطلب » في الاقتصاد الوطني . اذ أن عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات يلعب دوراً مهماً في اشباع جانب مهم من مجموع فائض الطلب المحلي ، وذلك من خلال « فائض الواردات من السلع والخدمات » . وفي حال وجود « تحويلات العاملين في الخارج » على نطاق ملموس فان مجموع العجز في ميزان العمليات الجارية يميل الى التقلص وبالتالي تنخفض نسبة ما يجري اشباعه من مجموع فائض الطلب عن طريق « فائض الواردات » ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويغذي التضخم .

ولذا فقد قمنا باعادة حساب مقدار العجز في ميزان العمليات الجارية دون أخذ تحويلات

---

(١١) رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ، ص ١٦١ .

جدول رقم (٢ ـ ٥)

حساب فائض الطلب ونسبة التحويلات الخاصة الى صافي فائض الطلب في مجموعة مختارة من البلدان العربية المصدرة للعمالة ، خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨

(بالمليون جنيه)

البيان / البلد والسنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة)	جملة الاستهلاك (عام + خاص)	جملة الاستثمار والتغير في المخزون	الانفاق القومي الاجمالي (٢) + (٣)	اجمالي فائض الطلب المحلي (٤) - (١)	عجز العمليات الجارية	التحويلات العامة	العجز + التحويلات العامة	التحويلات الخاصة (تحويلات العاملين)	عجز العمليات الجارية بدون التحويلات الخاصة (٨) + (٩)	صافي فائض الطلب (٨) - (١٠)	نسبة التحويلات الخاصة الى صافي فائض الطلب (٩) ÷ (١١) × ١٠٠ (٪)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
الاردن												
١٩٧٥	٨٤١,٧	١٢٣٣,٦	٢٦٨,٥	١٤٩٢,١	٦٥٠,٤	(٣٧٠,٧)	٤٣٥,٥	٦٤,٨	١٧٢	(١٠٧,٢)	٥٤٣,٢	٣١,٧
١٩٧٦	١١١٥,٠	١٤٨٧,٣	٥١٤,٤	٢٠٠١,٧	٨٨٦,٧	(٢٩٨,٣)	٣٦٩,٣	٧١,٠	٣٨٨	(٣١٧,٠)	٥٦٩,٧	٦٨,١
١٩٧٧	١٣٣٥,٥	١٩٦٢,٤	٦٢٥,٣	٢٥٨٧,٧	١٢٥٢,٢	(٤٨٨,٨)	٥٠٦,٦	١٧,٢	٤٠٨	(٣٩٠,٢)	٨٦٢,٠	٤٧,٣
١٩٧٨	١٤٩٧,٤	٢٢٩٢,٦	٧٨٥,٢	٣٠٧٧,٨	١٥٨٠,٤	(٦٢٩,٧)	٣٣٥,٣	(٢٩٤,٤)	٤٣٨	(٧٣٢,٤)	٨٤٨,٠	٥١,٧
الجمهورية العربية السورية												
١٩٧٣	١٦٠٣,٥	١٩١٢,٥	٤٠٥,٧	٢٣١٨,٢	٧١٤,٧	(٦٣)	٣٦٤	٣٠١	٥١	(٣٥٢)	٣٦٢,٧	١٤,١
١٩٧٤	٢٥٣٥,٥	٣٤٤٨,٠	٧٣١,٤	٤١٧٩,٤	١٦٤٣,٩	(٢٩٣)	٤١٦	١٢٣	٦٢	٦١ +	١٧٠٤,٩	٣,٦
١٩٧٥	٣١٠٧,٥	٤٥٣٠,٠	١٤٨٩,٠	٦٠١٩,٠	٢٩١١,٥	(٦٤٠)	٦٥٤	١٤	٩٩	(٨٥)	٢٨٢٦,٥	٣,٥
١٩٧٦	٣١٢٠,٩	٤٨٩٦,٥	١٩٩٢,٠	٦٨٨٨,٥	٣٧٧٦,٦	(١٢٢٧)	٤٠٢	(٨٢٥)	١٤٠	(٩٦٥)	٢٨١١,٦	٤,٥
١٩٧٧	٣١٨٢,٣	٥٤٧٦,٧	٢٦١٥,٨	٨٠٩٢,٥	٤٩٦٠,٢	(١٥٨٤)	١١٣٦	(٤٤٨)	٢٤٣	(٦٩١)	٤٢٦٩,٢	١٦,٢
١٩٧٨	٣٣٣٤,٢	٦٥٧٨,٢	٣١٦٧,٢	٩٧٤٦,٤	٦٤١٢,٢	(١٥١٢)	٧٧٧	(٧٣٥)	٢٣١	(٩٦٦)	٥٤٤٦,٢	١٧,٧
السودان												
١٩٧٣	٢٢٥٨,٩	٢٢٢٩,٧	٣٠٢,٠	٢٥٣١,٧	٢٧٢,٨	(٢٧)	٢٦,٨	٠,٢	٤,٢	(٤,٤)	٢٦٨,٤	١,٦
١٩٧٤	٢٦٥٩,٠	٢٩٤٧,٦	٦٥٨,٤	٣٦٠٦,٠	٩٤٧,٠	٩٣,٩	٣٥,٤	١٢٩,٣	٢,٥	١٢٦,٨	١٠٧٣,٨	٢٣
١٩٧٥	٢٥٥٢,٠	٣٩٥٨,٥	٧٦٠,٩	٤٧١٩,٤	٢١٦٧,٤	(١١٦)	٤٠,٤	(٧٥,٦)	١٤٠,٠	(٢١٥,٦)	١٩٥١,٨	٧,٢
مصر												
١٩٧٣	٨٩٥٧,٦	٨٥٨٥,٠	٣٣٩٤,٠	١١٩٧٩,٠	٣٠٢١,٤	(٢٩٤)	١٠	(٢٨٤)	٨٥	(١٩٩)	٢٩٢٢,٤	٢,٩١
١٩٧٤	٨٠٢٧,٨	١٠١١٣,٨	١٨٧١,٤	١١٩٨٥,٢	٣٩٥٧,٤	(١٩٣)	٨	(١٨٥)	١٨٩	(٣٧٤)	٣٥٨٣,٤	٥,٥
١٩٧٥	٨٤٩١,٢	١١١٦٤,٨	٣٠٩٦,٠	١٤٢٦٠,٨	٥٧٦٩,٦	(٥٨٠)	٣	(٥٧٧)	٣٦٦	(٩٤٣)	٤٨٢٦,٦	٧,٥٨
١٩٧٦	١٠١٧٢,٥	١٢٩٤٦,٧	٣٥٥٣,٥	١٦٥٠٠,٢	٦٣٢٨,١	(١٤٢)	-	(١٤٢)	٧٥٥	(٨٩٧)	٥٤٣١,١	١٣,٩
١٩٧٧	٩٧٤٣,٢	١٢٩٤٠,٠	٣٨٢٠,٠	١٦٧٦٠,٠	٧٠١٦,٨	(٦٥٧)	-	(٦٥٧)	٨٩٦	(١٥٥٣)	٥٤٦٣,٨	١٦,٤
١٩٧٨	٩٣٥٠,٠	١٤٧٥٨,٠	٤٧٩٩,٠	١٩٥٥٧,٠	١٠٢٠٧,٠	(٩٤٨)	-	(٩٤٨)	١٧٦١	(٢٧٠٩)	٧٤٩٨,٠	٣٣,٥

اليمن	١٩٧٣	٣٧٢,٠	٥٩٤,٧	١٠٤,٨	٦٩٩,٥	٣٢٧,٥	(٥٦٤)	٥٣,٣	(٥١٠,٧)	١٣٥	(٦٤٥,٧)	(٣١٨,٢)	(٤٢,٤)
	١٩٧٥	٥١٤,٥	١٩٦,٥	٢٥٥,٨	١٤٥٢,٣	٩٣٧,٨	(٢٥٧,١)	١١٦,٩	(١٤٠,٢)	٢٧٠	(٤١٠,٢)	٥٢٧,٦	٥١,٢
	١٩٧٦	٦٤٢,٣	١٧٣٨,١	٥٧٣,٩	٢٣١٢,-	١٦٦٩,٧	(٤٨٢,٩)	١٠٢,٧	(٣٨٠,٢)	٦٧٦	(١٠٥٦,٢)	٦١٣,٥	١١٠,٢
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٩٦,٣	٦٦,٨	١٩,٥	٨٦,٣	(٩,٤)	(٨٤,٥)	٠,٥	(٨٤)	٣٣	(١١٧)	(١٠٧,٦)	
	١٩٧٥	٣٧٣,٢	٤١٨,٣	١٤٥,٥	٥٦٣,٨	١٩٠,٦	(١٥٣)	١٠,١	(١٤٢,٩)	٥٨	(٢٠٠,٩)	(١٠,٣)	
	١٩٧٦	٤٢٣,٦	٤٨٧,٦	٢٠٦,٣	٦٩٣,٩	٢٧٠,٣	(٢١٥,٧)	٤٦,٣	(١٦٩,٤)	١١٩	(٢٨٨,٤)	(١٨,١)	

ملاحظات عامة :

- يشير القوسان « ( ) » في العمود رقم (٥) الى وجود عجز اجمالي في الطلب .

- تشير الحاصرتان « [ ] » في العمود رقم (١٠) الى فائض التحويلات الخاصة بعد طرح العجز الجاري، اما القوسان في العمود نفسه « ( ) » فيشيران الى الباقي من العجز الجاري بعد طرح التحويلات الخاصة .

- تشير الحاصرتان « [ ] » في العمود رقم (١١) الى صافي قصور الطلب الكلي ، وبذلك تكون النسبة التي بين الحاصرتين في العمود رقم (١٢) هي نسبة التحويلات الخاصة الى صافي مصدر الطلب الكلي .

المصادر : احتسبت من :

- بالنسبة للبيانات الخام : *International Financial Statistics.*

- بالنسبة الى بيانات الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار المثبتة) تم استخدام الرقم القياسي لاسعار الجملة ولاسعار المستهلك (حسب الاحوال) كمنخفض (Deflation) ، نظراً لعدم توافر الرقم القياسي الضمني للناتج القومي الاجمالي (Implicit GNP Price Deflation) . وقد تم الرجوع الى : [UN] *Monthly Bulletin of Statistics* وكذلك المصادر المحلية للحصول على البيانات القياسية المطلوبة .

العاملين في الحسبان ، وبعد اضافة الأثر الخاص بالتحويلات الرسمية من جانب واحد ، وذلك لكي يمكن حساب صافي فائض الطلب المحلي في البلدان موضع الدراسة بعد استبعاد أثر التحويلات . وهكذا فان نسبة تحويلات العاملين الى صافي الطلب المحلي « المعدل » انما تشكل مؤشراً مهماً للاسهام التضخمي لتحويلات العاملين في الخارج في تكوين صافي الطلب المحلي . وفي ضوء البيانات التي يحتويها الجدول رقم (٢ ـ ٦) و(٢ ـ ٧) ويتضح أن أثر التحويلات له خطورة كبيرة في حال كل من الأردن واليمن العربية على وجه الخصوص .

كذلك ، وتأييداً للحقيقة نفسها ، كان للتزايد المطرد في حجم تحويلات العاملين في الخارج أكبر الأثر في زيادة عرض النقود والتوسع في السيولة المحلية في معظم البلدان العربية المصدرة للعمالة ، وبالتالي توليد العديد من الضغوط التضخمية نتيجة « فائض السيولة » الناجم عن تعاظم حجم هذه التحويلات . ويكفي لنا للتدليل على ذلك الاستشهاد بحال كل من اليمن العربية والأردن (الضفة الشرقية) حيث توجد علاقة وثيقة بين تزايد حجم تحويلات العاملين في الخارج والزيادة في عرض النقود .

ففي حال اليمن العربية ، يتضح الدور الحاسم الذي لعبته « الأصول الأجنبية » ـ تحويلات العاملين بصفة خاصة ـ في تفسير التغير الهائل الذي طرأ على عرض النقود في الاقتصاد اليمني . كما

جدول رقم (٢ ـ ٦)
تحويلات العاملين والعوامل المؤثرة على تطور
عرض النقود في الجمهورية العربية اليمنية ،
للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩
(بملايين الريالات)

الفترة	مكونات العرض النقدي		اجمالي العرض (M2)	التغير في عرض النقود (ΔM2)	الاصول الاجنبية كعامل مؤثر على عرض النقود
	نقود وودائع جارية	شبه النقود			
١٩٧٢/١٩٧١	٣٤٩,٨	٥٧,٥	٤٠٦,٥		٥٤٦,٣
١٩٧٣/١٩٧٢	٤٧٤,٣	١١٠,٣	٥٨٤,٦	١٧٨,١	٦٠٨,٩
١٩٧٤/١٩٧٣	٦٦١,٥	١١٦,٨	٧٢٨,٣	١٣٩,١	٦٩٣,٠
١٩٧٥/١٩٧٤	٩٦٤,٠	١٧٧,٩	١١٤١,٩	٤١٣,٦	١١٨٥,٠
١٩٧٦/١٩٧٥	٢٠٢٨,٤	٤٨٠,٧	٢٥٠٩,١	٣٦٧,٢	٢٦٠٧,٣
١٩٧٧/١٩٧٦	٣٥١٦,٠	٨٥٤,٤	٤٣٧٠,٤	١٨٦١,٣	٤١٠٦,٤
١٩٧٨/١٩٧٧	٥٢٤٨,٣	٩٥٦,٨	٦٢٠٥,١	١٨٣٤,٧	٦١١٨,٨
١٩٧٩/١٩٧٨	-(أ)	-(أ)	٧٥٨٨,٠	١٣٨٢,٩	-

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ أ » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسبت من : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ م .

جدول رقم (٢ ـ ٧)
تطور حجم التحويلات والزيادة في عرض النقود
في الاردن ، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩

السنة	حجم التحويلات (بالمليون دينار)	الناتج القومي الاجمالي (بالاسعار الجارية) (بالمليون دينار)	نسبة التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي (٪)	اجمالي عرض النقد (M2) (بالمليون دينار)	نسبة التحويلات الى اجمالي عرض النقد (M2) (٪)
	(١)	(٢)	(أ)	(٣)	(ب)
١٩٧٢	٧,٤١	٢٢١,٠	٣,٤	١٤٦,٥	٥,١
١٩٧٣	١٤,٧٠	٢٤١,٥	٦,١	١٧٦,١	٨,٣
١٩٧٤	٢٤,١٣	٢٧٩,٣	٨,٦	٢١٩,٩	١١,٠
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٣٤٢,٥	١٥,٥	٢٣٨,٤	٢٢,٣
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٥٤٢,٥	٢٥,١	٣٨١,٨	٣٥,٧
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٦٢٣,٥	٢٤,٨	٤٧٥,٧	٣٢,٥
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٧١٤,١	٢٢,٣	٥٩٧,٤	٢٦,٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٣	٨٥٣,٢	٢١,١	٧٦٣,٩	٢٣,٦

المصدر : احتسبت من : بسام الساكت ، التحويلات واستعمالاتها : تجربة الاردن (عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨١) ، جدول رقم (٣) .

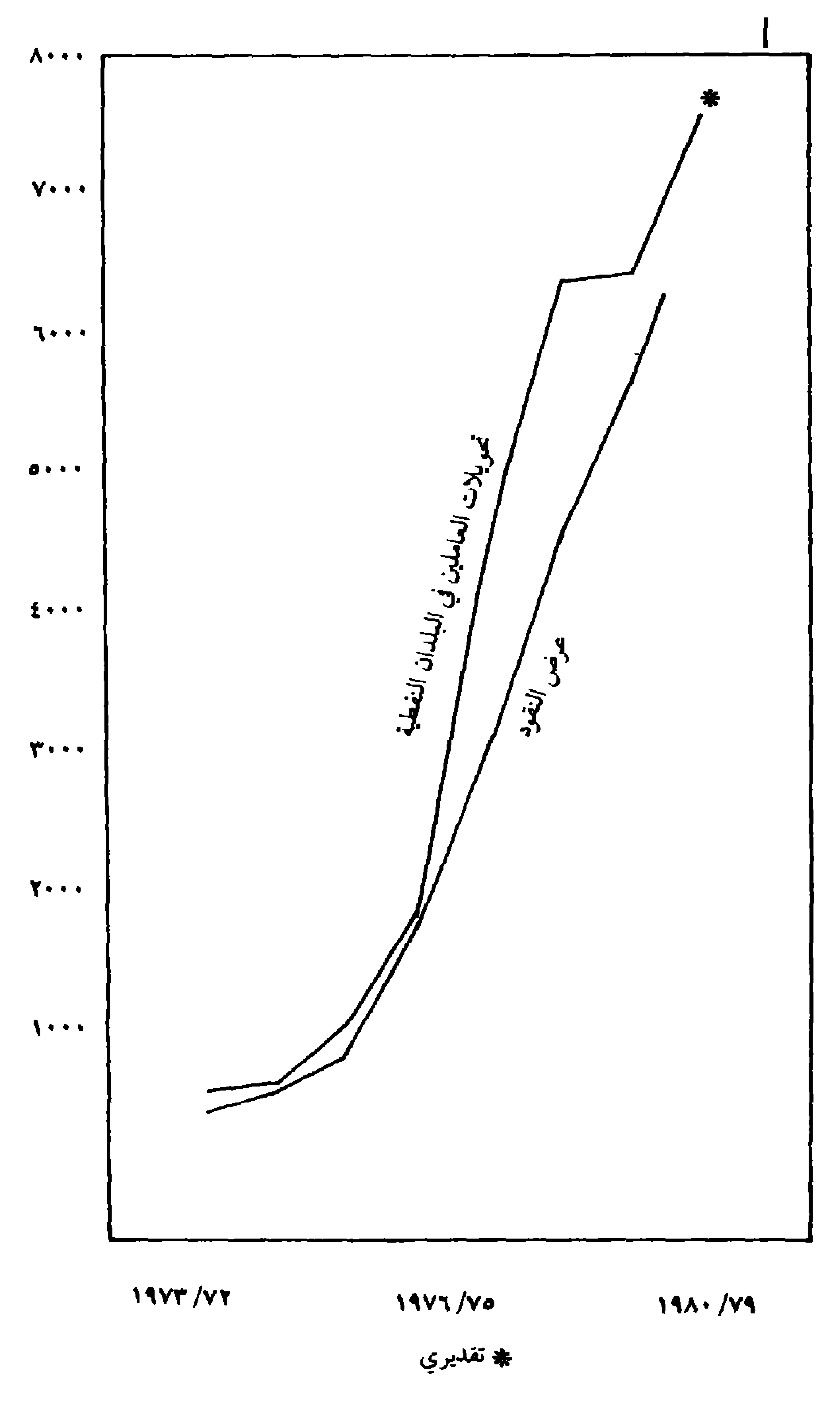
هو موضح في الجدول رقم (٢ ـ ٦) .

وتتضح هذه العلاقة بشكل أكثر شفافية من خلال الشكل البياني رقم (٢ ـ ١) ، حيث يفصح هذا الشكل عن درجة الاقتران الوثيق بين زيادة عرض النقود بشكل انفجاري والزيادة المتنامية في تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ .

كذلك تشير البيانات الاحصائية المتاحة الى ان نسبة « تحويلات العاملين » الى اجمالي عرض النقود (M_2) في الأردن قد قفزت من ٥,١ بالمائة عام ١٩٧٢ الى ٢٢,٣ بالمائة عام ١٩٧٥ ، ووصلت الى الذروة عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ (٣٥,٧ بالمائة) و(٣٢,٥ بالمائة) على التوالي ، ثم عادت لتنخفض الى ٢٣,٦ بالمائة عام ١٩٧٩ . على النحو الموضح في الجدول رقم (٢ ـ ٧) .

وهكذا تلعب تحويلات العاملين Workers'remittances بالبلدان العربية النفطية دوراً أساسياً في تغذية « العملية التضخمية » في الاقتصاد العربي من خلال حركة جذب الطلب « Demand Pull » . اذ أن حجم الطلب الاضافي على السلع والخدمات ، والمدعوم بالقوة الشرائية المتولدة من الدخول التي يجتنيها العاملون بالبلدان العربية النفطية ، لا يقابلها عرض موازٍ من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ، نظراً لأنها دخول متولدة خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطني . وهي بذلك لا تشكل « عوائد لعوامل الانتاج » بالمعنى المتعارف عليه للكلمة ، وانما يمكن اعتبارها بمثابة « دخول ريعية » متولدة بالخارج ومرتبطة أساساً بظاهرة « الريع النفطي » في البلدان العربية المصدرة للنفط .

شكل رقم (٢)
العلاقة بين تطور تحويلات العاملين
والزيادة في عرض النقود في الاقتصاد اليمني،
للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٩
(ملايين الريالات)



المصدر : استناداً الى :

Nader Fergany, *Emigration and Development in the Yemen Arab Republic*, WEP working paper (Geneva: ILO, 1980).

إن هذه الدخول « شبه الريعية » التي تتولد عن تحويلات العاملين في الخارج قد أدت في جميع البلدان العربية المصدرة للعمالة الى خلق طلب اضافي ومتزايد لصنوف عديدة من السلع الكمالية والمعمرة المستوردة ، والتي لم تعد قاصرة ـ كما كان الحال من قبل ـ على أصحاب الدخول المرتفعة من سكان الريف والمدينة . وتشير الاحصاءات والمشاهدات العملية ، الى أن السوق المحلية في كافة البلدان العربية المصدرة للعمالة قد أغرقت في السنوات الأخيرة بألوان عديدة من هذه السلع . وربما كان أكثر هذه دلالة ، هذا التطور الهائل الذي حدث في عدد سيارات الركوب الخاصة المستوردة في مصر ، فقد ارتفع هذا العدد من ١٤٠٠ سيارة عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ الى ٤٠ الف سيارة عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦[١٢] .

وعلى أي حال فإنه مما لا شك فيه فان تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد لعبت دوراً مهماً في تغذية الضغوط التضخمية « في جانب الطلب » في عدد من الأسواق المهمة للسلع والخدمات عن طريق « الأثر الدخلي »Income effect الذي نشأ من خلال ما خلقته هذه التحويلات من دخول « شبه ريعية » للعديد من الفئات الاجتماعية ، والتي غدت تعتمد في معيشتها وأنماط استهلاكها على تحويلات ذويهم من العاملين في البلدان النفطية .

ومن ناحية أخرى ، تطور حجم استيراد سلع الاستهلاك الجاري في الأردن (من غير المواد الغذائية) من حوالى ٢٧ مليون دينار أردني عام ١٩٧٥ الى ٦٣ مليون دينار عام ١٩٧٩ ، أي بزيادة نسبية قدرها ١٣٣ بالمائة . كذلك قفزت قيمة واردات السلع الاستهلاكية المعمرة (معظمها ترفية وكمالية) من ١٤,٣ مليون دينار اردني عام ١٩٧٥ الى حوالى ٥٢ مليون دينار عام ١٩٧٩ ، أي بزيادة نسبية مقدارها ٢٦٤ بالمائة[١٣] . وليس هناك من شك في أن تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد لعبت أكبر دور في تمويل الجانب الأعظم من هذه الواردات ، ولا سيما واردات السلع الاستهلاكية المعمرة .

وفي السودان ، تم انشاء « سوق موازية » في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩ على غرار « نظام الاستيراد دون تحويل عملة » في مصر ، حيث يجري تمويل واردات القطاع الخاص بواسطة حسابات بالنقد الأجنبي موجودة بالخارج . وقد مال تركيب السلع المستوردة عن هذا الطريق ، والممولة أساساً بواسطة تحويلات العاملين بالخارج ، الى مجموعة السلع المعمرة والترفية ذات هوامش الربحية العالية . وقد تمثل واقع الحال في ان المواطنين السودانيين العاملين بالخارج كانوا يسلمون تحويلاتهم الى تجار يقومون بدورهم بتمويل الواردات السلعية الى البلد الأم ، ثم يقدمون مستندات المبيعات الى عائلات العاملين الموجودة بالداخل[١٤] .

وبقدر بسيط من التأمل نجد أن دخول العاملين في البلدان النفطية والمحولة لبلد المنشأ تتجه بصفة أساسية نحو اربعة أنواع من الأسواق :

---

(١٢) انظر : علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ٢١٦ .

(١٣) انظر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، السنة ١٧ ، العدد ٣ (اذار/ مارس ١٩٨١) ، جدول رقم (٢٧) .

(١٤) انظر : كريم نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في البلدان العربية ، » ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ندوة التكامل النقدي العربي ، ابو ظبي ، ٢٤ ـ =

ـ أسواق السلع الاستهلاكية (السلع الغذائية والكسائية) .
ـ أسواق السلع المعمرة (الادوات الكهربائية ، الاثاث ، والسيارات الخاصة) .
ـ أسواق خدمات الأعمال والخدمات الشخصية والترفيهية .
ـ أسواق الاراضي والعقارات .

وبشكل اكثر تحديداً يمكن القول ان الجانب الاعظم من تحويلات العمالة المهاجرة « ذات الدخول المنخفضة » يتجه بصفة أساسية الى أسواق السلع الاستهلاكية (ولا سيما سلع الاستهلاك الضروري) وكذلك الى أسواق السلع المعمرة (ولا سيما المنتجة محلياً) . بينما يتجه الجانب الاعظم من تحويلات العمالة المهاجرة « ذات الدخول المرتفعة » الى أسواق الخدمات الشخصية والترفيهية وأسواق الاراضي والعقارات والسلع المعمرة المستوردة(١٥) .

وليس هناك من شك في أن حدة « العملية التضخمية » في الأجزاء المختلفة للاقتصاد العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة « عدم مرونة العرض » في الأسواق الاربع المذكورة آنفاً .

كذلك فان عدم مرونة العرض المحلي في أسواق بعض السلع والخدمات التي ينصب عليها الطلب الاضافي تدفع باتجاه زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة ما يؤدي بدوره الى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد المصدر للعمالة نتيجة « التخفيض الفعلي » Defacto» devaluation « لسعر العملة المحلية نتيجة تدفق تحويلات العاملين بالخارج من خلال « القنوات غير الرسمية » ، أي من خلال « عمليات السوق السوداء » للنقد الاجنبي . اذ ان هناك « علاوة في سعر الصرف » للعملة المحلية يجري للحصول عليها ضمناً من خلال عمليات السوق السوداء لتمويل استيراد السلع ، ويتم نقل عبئها على مستهلكي هذه السلع من خلال تضخيم « هوامش الربح » المفروضة على هذه السلع المستوردة ، وبحيث يمكن للتجار المتعاملين في هذه السلع من تعويض أسعار الصرف « غير الرسمية » المرتفعة التي يتحملونها للحصول على النقد الاجنبي اللازم لتمويل هذه العمليات الاستيرادية(١٦) .

وبشكل عام يمكن تصوير الآثار التراكمية Cumulative effects للعلاقة بين ميكانيكية العملية التضخمية وعملية تصدير العمالة للبلدان النفطية على النحو المبين في الشكل رقم (٣)(١٧) .

وهكذا تصبح « الضغوط التضخمية » المتولدة عن التحويلات في البلد العربي المصدر للعمالة

= ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، التكامل النقدي العربي ، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(١٥) يؤيد هذا الاستنتاج نتائج دراسة بالعينة تمت حول استخدامات تحويلات العمالة المهاجرة في الاردن . انظر بهذا الخصوص : بسام خليل الساكت ، « تحويلات العمالة المهاجرة : حالة الاردن ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ١٠٧ ـ ١٢٠ .

(١٦) ينطبق هذا التحليل بصفة خاصة على عمليات « الاستيراد دون تحويل عملة » في حال الاقتصاد المصري والعمليات المشابهة في كل من الاقتصاد اليمني والاردني والسوداني ، الخ . . .

(١٧) انظر : محمود عبد الفضيل ، « اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة ، » النفط والتعاون العربي ، السنة ٦ ، العدد ١ (١٩٨٠) ، ص ٩٨ .

جدول رقم (٢ ـ ٨)
بعض النماذج من نمو الواردات الاستهلاكية الكمالية المعمرة
في مصر ، للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨
(مستوردة عن طريق الاستيراد دون تحويل عملة)
(بالالف جنيه)

المجموعات السلعية / السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
أدوات منزلية	١٠٠٥	١٦٨٦	٣٦٣٨
سيارات الركوب	٧٣٧٠	١١٤٧٩	٣٤٥٧٠
مستحضرات الزينة	٣٣٧	٧٢٨	١٦٢٨
كاميرات وأدوات تصوير	٧٣٠	٨٨٣	١٣٧٦
شرايط كاست واسطوانات	٧٠٠	١٠٦٦	٢٢٤١
أدوات كهربائية منزلية	٣٥٠٧	٥١٠١	١١٣٢٨
فواكه طازجة	١١٦٧	١٣٤٨	٢٤٩٢
ياميش	٢٢٦١	٤٢٣٣	٨٠٨٠
حلويات	-	٣٦٧	١٦٣٠
آلات حاسبة	١٤٢٦	٩٠٩	١٤٢٩
أدوات مكتبية	١٦٠١	٢٠١٧	٣١٠٣
سجاد	٢٨١	٣٧٥	٦٢٠

المصدر : احتسبت من : لجنة التيسيرات الاستيرادية كما وردت في : رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ، ص ٤٩٩ .

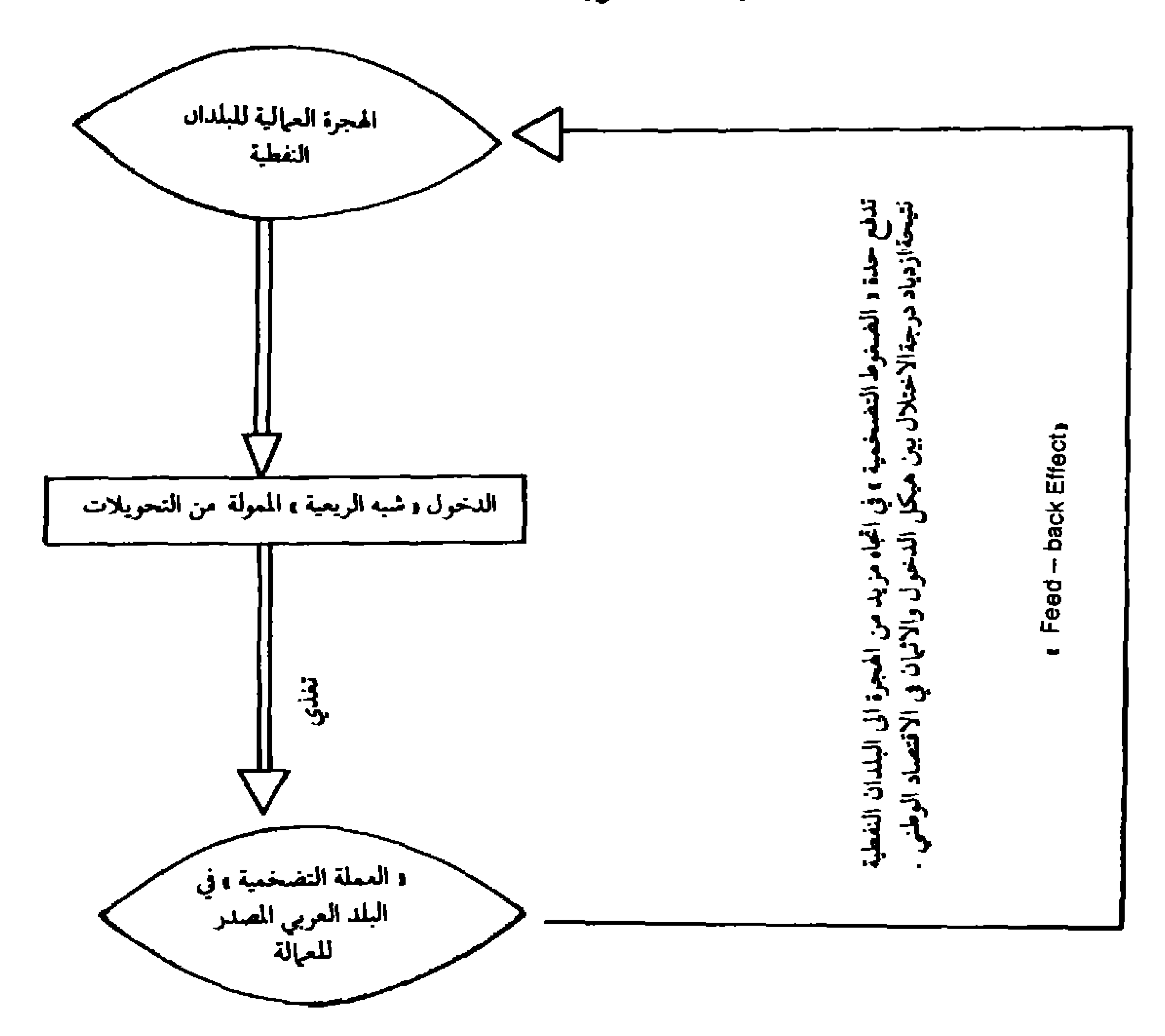
احدى القوى الطاردة Push factors التي تدفع بدورها مزيداً من العاملين ـ على اختلاف مستويات مهاراتهم وتخصصاتهم ـ الى الهجرة الى البلدان النفطية ، مما يؤدي بدوره الى توسيع نطاق الهجرة للهروب من دائرة التضخم . . ولكن ذلك لا يؤدي سوى الى سكب مزيد من الزيت على نيران التضخم ، وهكذا تأخذ العملية طابعاً تراكمياً على مدار الزمن .

وأخيراً تبقى مسألة على قدر كبير من الأهمية لفهم ديناميكية العملية التضخمية في الاقتصاد العربي وهي أن تشتت قوة العمل الماهرة في القطاعات المختلفة من خلال عمليات الهجرة الى البلدان النفطية يؤدي الى تأثيرات سلبية على انتاجية ومعنويات عناصر قوة العمل المتبقية والتي لم تشملها عملية الهجرة . ويمكن الاشارة هنا الى مسألتين مهمتين تؤثران تأثيراً سلبياً على انتاجية العاملين في الاقتصادات المصدرة للعمالة[١٨] .

---

(١٨) انظر : ابراهيم سعد الدين ، « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في البلدان الاقل دخلاً : حالة مصر ، » النفط والتعاون العربي ، السنة ٣ ، العدد ٤ (١٩٧٧) ، ص ٢٤ .

شكل رقم (٣)
العلاقة بين العملية التضخمية
وعملية تصدير العمالة
للبلدان العربية النفطية



اذ أن حدة الفروق الاجرية بين من يستمرون في العمل في الاقتصاد الوطني وبين من ينتقلون للعمل في الخارج في البلدان النفطية تؤدي الى سيطرة شعور متزايد بالاحباط لدى العاملين المتبقين ، يتلخص في أن أملهم الاساسي لم يعد يكمن في زيادة وتحسين انتاجيتهم وخدمة مؤسسات الاقتصاد الوطني ، بل أن أمل التقدم والرقي أصبح يرتبط في أذهانهم بترك العمل في الاقتصاد الوطني والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة الى البلدان النفطية . وهذا يؤدي بدوره الى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية مما يؤثر سلباً على تطور انتاجية العمل ، وبالتالي المساهمة في تغذية العملية التضخمية في الاقتصاد الوطني .

ثالثاً : دور قطاع التشييد والبناء في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية

يلعب الانفاق الاستثماري وعملية تكوين الأصول الجديدة New Asset Formation دوراً مهماً في توليد بعض الضغوط التضخمية نتيجة « فترات الابطاء » Lag Periods التي تحدث بين حدوث الانفاق الاستثماري وبين بدء الحصول على بعض العائد أو الثمار الملموسة لهذه

الاستثمارات ، والتي عادة ما تعرف « بفترة التفريخ » في التحليل الاقتصادي . ولذا فان تحليل هيكل الأصول الجديدة التي تم تكوينها يكتسب اهمية خاصة لفهم أبعـاد العملية التضـخمية الحادثة في معظم البلدان العربية . ويزيد من أهمية وخطورة الأمر الفورة التـي شهدهـا قطـاع التشييد والبناء خلال فترة السبعينات في البلدان العربية كافة،التي كان لها أكبر الأثـر في تغـذية الضغوط التضخمية في البلدان العربية النفطية وغير النفطية على السواء .

وبالقاء نظرة على الجدول رقم (٢ ـ ٩) يبدو واضحاً للعيان الدور المهم الذي تحتله أعمال البناءوالتشييدConstruction Boom في هيكل تكوين الأصول الثابتة الجديدة في البلدان العربية النفطية وغير النفطية . فقد شكل الانفاق الاستثماري على التشييدات والأبنية الجديدة ما يراوح بين ٥٠ بالمائة و٨٠ بالمائة من جملة الاستثمار في الأصول الثابتة خلال السبعينات في ضوء البيانات المختارة التي يحتويها الجدول رقم (٢ ـ ٩) إذ يلعب قطاع البناء والتشييد دوراً طاغياً في عملية التكوين الرأسمالي في بعض البلدان على وجه الخصوص مثـل السعـودية (٧٥ ـ ٨٠ بالمائـة) ، والأردن (٧٠ ـ ٧٢ بالمائة) ، واليمن العربية (٦٦ ـ ٨٢ بالمائة) .

ويمكن لنا تقسيم البلدان العربية ـ التي تتوافر عنها بيانات حول التوزيع النسبي للأصـول

جدول رقم (٢ ـ ٩)
تطور التوزيع النسبي لتكوين الاصول الجديدة
في بعض البلدان العربية المختارة ،
للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ (نسب مئوية)

البلد	الفترة	تصنيف الأصول الجديدة			
		التشييدات والابنية الجديدة (٪)		الآلات والمعدات الرأسمالية (٪)	وسائل ومعدات النقل (٪)
		التشييدات الاجمالية (٪)	التشييدات السكنية (أ) (٪)		
الأردن	١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٦٩,٠	(٢٩,٣)	١٢,٧	١٨,٣
	١٩٧٥	٧٠,٨	(٢٧,٥)	١٢,١	١٧,١
	١٩٧٦	٧١,٦	(٢٥,٥)	١٣,٧	١٤,٧
	١٩٧٩	٥٤,٠	(٢٠,٠)	٢٧,٠	١٩,٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٦٠,١	(٢٣,٢)	٣٢,٦	٧,٣
	١٩٧٥	٥٢,٣	(١٥,٣)	٣٠,٠	١٧,٧
	١٩٧٦	٥١,٤	(١٤,٨)	٣٣,٨	١٤,٨
	١٩٧٧	٤٨,٣	(١٤,٢)	٤٢,٤	٩,٣
	١٩٧٩	٦٤,٠	(١٥,٠)	٣٥,٠	١
العراق	١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٥٨,٨	(١٦,٣)	٣١,٨	٩,٤
	١٩٧٥	٥٢,٣	(١١,٢)	٢٣,٦	٢٤,١
مصر	١٩٧٠	٤٦	-	٤٢	١٢
	١٩٧٣	٤١	-	٣١	١٧
	١٩٧٤	٣٨	-	٣٩	١٠
	١٩٧٥	٤٣	-	٣٠	١٦

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٩)

البلد	الفترة	تصنيف الاصول الجديدة			
		التشييدات والابنية الجديدة (٪)		الآلات والمعدات الرأسمالية (٪)	وسائل ومعدات النقل (٪)
		التشييدات الاجمالية (٪)	التشييدات السكنية (أ) (٪)		
المملكة العربية السعودية	١٩٧٥	٧٥,١	(١٩,٥)	١٢,٥	١٢,٤
	١٩٧٦	٨٠,٥	(١٥,٣)	٩,٣	١٠,٢
	١٩٧٧	٧٤,٠	(١٥,٠)	١٥,٦	١٠,٤
	١٩٧٨	٧٧,٣	(١١,١)	١٣,٤	٩,٣
	١٩٧٩	٨٠,٠	(٩,٠)	١٠,٠	١٠,٠
اليمن	١٩٧١ - ١٩٧٣	٨١,٦	(٤٨,٧)	١٨,٤	
	١٩٧٥	٦٥,٧	(٣٧,٠)	٣٤,٣	
	١٩٧٧	٦٨	-	٣١	
	١٩٧٩	٥٩	-	٤١	

(أ) التشييدات لأغراض السكن لأغراض (Residential Construction) تمثل ذلك الجزء من جملة التشييدات المخصص لأغراض السكن الخاص .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، وجامعة الدول العربية ، المؤشرات الاحصائية للعام العربي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بيروت : الاكوا والجامعة ، ١٩٨١) ، جدول رقم (٣-٧) ، و

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region* ([n.p.] : ECWA, [1980]), table (5), p.27.

الثابتة الجديدة - إلى مجموعتين وفقاً للنصيب النسبي للاستثمارات الموجهة لقطاع التشييد والبناء الى جملة تكوين رأس المال الثابت :

المجموعة الأولى : حيث راوحت الحصة النسبية بين ٦٦ بالمائة - ٨٢ بالمائة وتشمل : السعودية ، الأردن ، اليمن العربية .

المجموعة الثانية : حيث راوحت الحصة النسبية بين ٥٠ بالمائة - ٦٠ بالمائة ، وتشمل سورية والعراق .

وبالنسبة للتشييدات السكنية الخاصة نجد أنها تحتل أيضاً نسباً عالية نسبياً من جملة التكوين الرأسمالي الاجمالي للأصول الثابتة بالمقاييس العالمية . ويمكن تصنيف البلدان العربية - التي تتوافر بياناتها لدينا - الى المجموعات التالية وفقاً لحصة الانفاق الاستثماري على التشييدات السكنية الخاصة الى جملة الانفاق الاستثماري الاجمالي :

أعلى من ٣٥ بالمائة : اليمن العربية
٢٥ - ٣٠ بالمائة : الأردن
١٠ - ٢٠ بالمائة : السعودية - سورية - العراق

وبصفة عامة يمكن القول ان ارتفاع الحصة النسبية للانفاق الاجمالي على التشييدات والأبنية الجديدة (السكنية وغيرها) انما يرتبط ارتباطاً عكسياً بالحصة المخصصة للانفاق على الآلات والمعدات الرأسمالية ، اذ تصل الحصة النسبية للانفاق الاستثماري على الآلات والمعدات الرأسمالية أعلى معدلاتها في حال كل من سورية (٣٠ ـ ٤٢ بالمائة) والعراق (٢٤ ـ ٣٢ بالمائة) ومصر (٣٠ ـ ٤٠ بالمائة) .

وليس هناك من شك في أن تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد لعبت دوراً مهماً في توجيه المدخرات القومية و« الأموال القابلة للاستثمار » نحو الانفاق على التشييدات السكنية الخاصة في كل من الأردن واليمن العربية ، باعتبارها أشد قنوات الانفاق الاستثماري جاذبية والحاحاً لدى أفراد القطاع العائلي الذين يتمتعون بفائض ادخاري مهم .

ولمزيد من الفهم للطبيعة التضخمية لعمليات الانفاق الاستثماري في قطاع البناء والتشييد ، لا بد لنا من تحليل هيكل عناصر الانفاق الاستثماري في هذا القطاع . وبالاستناد الى بيانات عام ١٩٧٧ ـ أي في غمار الفورة الكبرى لعمليات البناء والتشييد ـ يمكن لنا تكوين فكرة عن التوزيع النسبي لعناصر هذا الانفاق على النحو الموضح في الجدول رقم (٢ ـ ١٠) .

ويتضح من هذا الجدول أن الجانب الأعظم من مكونات الانفاق الاستثماري في مجال التشييد والبناء يذهب الى شراء مواد البناء ومدفوعات الأجور والأرباح (ما بين ٨٠ بالمائة ـ ٩٠ بالمائة) ، أي تلك المكونات الانفاقية التي تخلق ضغوطاً تضخمية مهمة في سوق السلع والخدمات . كذلك تشكل المدفوعات الأجرية والأتعاب والأرباح المحققة ما يراوح بين ٤٠ بالمائة و٥٠ بالمائة من جملة الانفاق الاستثماري على عمليات البناء والتشييد .

ونتيجة ذلك ، فقد أدت القفزة الكبيرة في الانفاق الاستثماري في قطاعات التشييد والاسكان والخدمات في البلدان النفطية منذ عام ١٩٧٤ الى زيادة الطلب على عمال البناء والتشييد (الماهرة وغير الماهرة) ، مما نتج عنه ارتفاع معدلات الاجر النقدي في مختلف أسواق العمل في البلدان العربية (النفطية وغير النفطية) .

وقد زاد من حدة هذه الظاهرة استمرار تدفقات فئات العمالة الماهرة والفنية الى البلدان النفطية على نطاق واسع ، مما أدى الى حدوث نقص مهم في عرض بعض فئات العملة الماهرة والفنية في قطاع التشييد والبناء مما يترتب عليه زيادة هائلة في معدلات الاجور لهذه الفئات ، مما أثر تأثيراً بالغاً على هيكل الاجور والتكاليف في البلدان المصدرة للعمالة . فعلى الرغم من ان معظم اقتصاديات البلدان العربية المصدرة للعمالة تعاني انتشار البطالة المفتوحة والمقنعة على نطاق واسع في الريف والمدينة ، ولا سيما بين العمالة غير الماهرة ، فان تحيز هيكل الطلب الخارجي في اتجاه فئات العمالة الماهرة والفنية أدى الى حدوث اختناقات واضحة في عرض بعض فئات العمالة الماهرة ولا سيما في صفوف عمال البناء والتشييد ، على اختلاف مستويات مهاراتهم .

وتأكيداً لهذه الظاهرة التضخمية تشير الدلالة الاحصائية الى حدوث ارتفاع بالغ في مستويات الاجور النقدية لعمال البناء المهرة في الاقتصادات العربية كافة وبخاصة بعد عام ١٩٧٣ . اذ تضاعفت الاجور اليومية لمعظم عمال البناء في مصر عدة مرات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . وقد

جدول رقم (٢ ـ ١٠)
هيكل عناصر الانفاق الاستثماري في قطاع البناء والتشييد
في بعض البلدان العربية ، عام ١٩٧٧

البلد	جملة الانفاق (بالمليون دولار أمريكي)	عناصر الانفاق: معدات بناء (جديدة ومستخدمة)		مواد بناء		نفقات أخرى (أتعاب تصميمات + أجور + ارباح)		جملة الانفاق في قطاع البناء والتشييد للفرد الواحد من السكان (دولار)
		القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	
البلدان النفطية								
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٠	٢٩٠	١٤,٨	٧٨٠	٣٩,٨	٨٩٠	٤٥,٤	٢٢٧٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٤٣٣	٢٥٣	١٧,٦	٧٢٠	٥٠,٢	٤٦٠	٣٢,٢	٥٦٢
العراق	٢٧٥٠	٣٦٦	١٣,٣	١١٥٠	٤١,٨	١٢٣٤	٤٤,٩	٢٢٥
عمان	٤٨٣	٧٩	١٦,٤	٢١٤	٤٤,٣	١٩٠	٣٩,٣	٣٢٢
قطر	٤٦١	٦٣	١٣,٧	٢١٠	٤٥,٦	١٨٨	٤٠,٧	٢٠٩٥
الكويت	١٠٢٠	١٠٧	١٠,٥	٤٢٥	٤١,٧	٤٨٨	٤٧,٨	١٠٢٠
البلدان غير النفطية								
الاردن	٣٢٠	٣٥	١٠,٩	١٣٥	٤٢,٢	١٥٠	٤٦,٩	١١٤
البحرين	٣٢٠	٥٨	١٨,١	١٢٠	٣٧,٥	١٤٢	٤٤,٤	١١٠٣
الجمهورية العربية السورية	٦٣٠	٧٢	١١,٤	٢٤٣	٣٨,٦	٣١٥	٥٠,٠	٧٩
مصر	١٧٢٣	١٩٠	١١,١	٦٩٠	٤٠,٣	٨٣٣	٤٨,٦	٤٤

المصدر : احتسبت من :

Plantecon Overseas (Research) (London : 1978).

أخذت هذه الزيادة شكلاً حاداً في حال البنائين ، عمال خلط الخرسانة المسلحة ، وعمال تركيب الأدوات الصحية ، حيث بلغت الزيادة في مستويات الأجور النقدية حوالى خمسة أمثال[١٩] .

ونلاحظ الظاهرة نفسها في حال كل من العراق وسورية حيث تضاعفت أجور عمال التشييد والبناء خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ على وجه الخصوص ، كما هو مبين في الجدولين رقم (٢ ـ ١١) ، (٢ ـ ١٢) .

جدول رقم (٢ ـ ١١)
تطور أعداد العاملين ومتوسط الأجر الشهري للعاملين
في قطاع التشييد والبناء في العراق ،
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

البيان / السنة	١٩٧٠	١٩٧٦	التغير النسبي(٪) ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦
أعداد العاملين	٦٧٥١٤	١١٢٩٦٦	٦٧,٣
متوسط الأجر الشهري لعمال البناء والتشييد (بالدنانير العراقية)			
القطاع الخاص	٢٣,٤	٥٨,٧	١٥٠
القطاع العام	٣٠,٤	٦٤,٠	١١١

المصدر : احتسبت من :
Republic of Iraq, *Annual Statistical Abstract, 1977*.

ويعتبر سلوك الاجور في سوق العمالة المرتبط بعمليات البناء والتشييد حصيلة قوتين تضخميتين اساسيتين :

١ ـ النقص في عرض العمالة الماهرة والفنية في مجال التشييد والبناء نتيجة عمليات الهجرة الواسعة لافراد قوة العمل المحلية استجابة للطلب الخارجي على هذا النوع من العمالة من جانب البلدان العربية النفطية .

٢ ـ ارتفاع الطلب المحلي على أعمال البناء والتشييد الجارية في البلد المصدر للعمالة نتيجة تحويلات العاملين في البلدان النفطية والتي يتجه جانب كبير منها لتمويل عمليات البناء والتشييد

(١٩) انظر في هذا الخصوص :
Nazli Choucri, Richard N. Echaus and Amr Mohie – Eldin, *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development* (Cairo : Cairo University; M.I.T. Technology Adaptation Program, 1978), p.52.

جدول رقم (٢ - ١٢)
التغيرات في متوسط الاجر اليومي (أ) لفئات عمالة مختارة في قطاع التشييد في الجمهورية العربية السورية، للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧ (بالليرات السورية)

فئات المهارة	١٩٧٤ ايار (مايو)	١٩٧٥ ايلول (سبتمبر)	١٩٧٦ ايلول (سبتمبر)	(١٩٧٧) شباط (فبراير)	التغير النسبي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧(٪)
نجار باب وشباك (جـ)	٢٣,٥	٣٧,-	٤٥,-	٤٧,-	١٠٠
بناء (د)	٢٠,٥	٣٣,-	٤٢,-	٤٧,-	١٢٩
مركب مواسير (هـ)	٢٢,٥	٣٦,٥	٤٨,٥	٥٢,-	١٣١
كهربائي مباني (و)	٢١,٥	٣٣,٥	٤١,٥	٤٤,٥	١٠٧
عامل بناء (ز)	١٠,٥	١٧,٥	٢٠,٥	٢٢,٥	١١٤

(أ) متوسط الاجر اليومي في كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

(ب) لمعرفة تعريف كل وظيفة من الوظائف المبينة في الجدول انظر :

International Labor Organization [ILO], *International Standard Classification of Occupations (ISCO), 1978* (Geneva : ILO, 1978),

بالنسبة لـ (جـ) : ISCO code no. 9.52.20 ؛ بالنسبة لـ (د) : ISCO code no 9.51 20 ؛ بالنسبة لـ (هـ) : ISCO code no. 9.59.50 ؛ بالنسبة لـ (و) : ISCO code no. 8.55.20 ، وبالنسبة لـ (ز) : ISCO code no 9 99.10 .

المصدر : احتسبت من:

Syrian Arab Republic, Central Bureau of Statistics, *Statistical Bulletin on Average Wages in the Construction Sector, 1974 - 1977.*

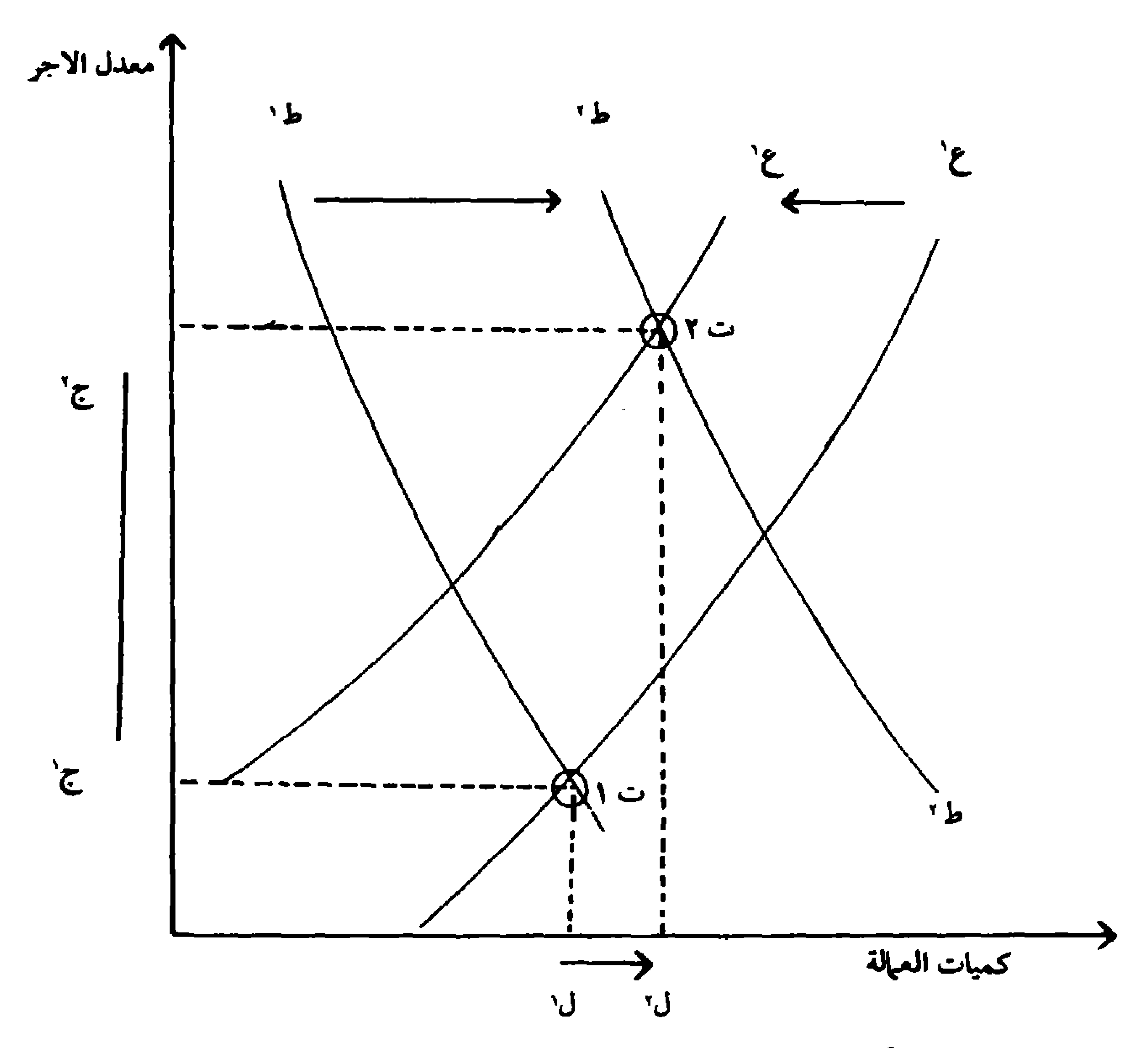
والاسكان الفاخر مما يؤدي الى ازدياد حدة الطلب في مواجهة العرض المحدود (الرصيد المتبقي بعد الهجرة) لفئات العمالة الماهرة والفنية المرتبطة بعمليات البناء والتشييد .

ويمكن تصوير هذا الموقف بشكل بياني باستخدام منحنيات العرض والطلب التقليدية الخاصة باليد العاملة الماهرة في قطاع البناء والتشييد على النحو المبين في الشكل رقم (٤) .

ويتضح من هذا الشكل أن منحنى عرض العمالة الماهرة يتحرك ليصبح ع٢ بعد هجرة العمالة مما يعكس نقصاً في الأيدي العاملة المتاحة مقارنة بمنحنى العرض السابق لعملية الهجرة ع١ ، وفي الوقت نفسه يزداد الطلب المحلي على العمالة في قطاع التشييد والبناء نتيجة تحويلات العاملين في البلدان النفطية ، وبذلك يصبح منحنى الطلب الجديد على العمالة ط٢ بدلاً من ط١ مما يعكس الزيادة الكبيرة في الطلب على العمالة في هذا القطاع . وتكون حصيلة هذه التحركات في منحنيات العرض والطلب الخاص بالعمالة الماهرة في قطاع البناء والتشييد الوصول لمستوى جديد أكثر ارتفاعاً « لمعدل الاجر التوازني » ج٢ مقارنة بالمعدل القديم للاجر السائد ج١ . وتقاس القفزة في معدل الاجر النقدي المترتبة على هذه الاوضاع الجديدة بمقدار النسبة :

$$\frac{\text{ج}_{2}}{\text{ج}_{1}} \times 100 \quad \text{أو} \quad \left(\frac{\text{ج}_{2} - \text{ج}_{1}}{\text{ج}_{1}}\right) .$$

شكل رقم (٤)
العلاقة بين تحركات منحنى العرض والطلب للعمالة في قطاع التشييد وحركة معدلات الاجر



المصـــدر : استنـــاداً الى : Nazlı Choucrı, Rıchard N. Echaus and Amr Mohıe – Eldın, *Migration and Employment in the Construction Sector : Critical Factors in Egyptian Development* (Caıro : Caıro Unıversıty; M I.T. Technology Adaptation program, 1978), p.115.

وليس هناك من شك أن سلوك الأجور الخاص بعمال البناء والتشييد وغيرهم من الحرفيين لا يقتصر على التأثير على هيكل التكاليف الخاص بالمباني ، بل يمتد ليؤثر على سلوك وهيكل الأجور في قطاعات ومهن أخرى حيث يوجد تأثير متبادل بين الأسواق المختلفة للعمل . وهكذا تغذي الزيادة في أجور عمال البناء والتشييد العملية التضخمية في البلدان العربية من خلال :

أ ـ اضافة حلقة جديدة من حلقات التضخم من خلال « تضخم التكاليف » والذي يمس معظم السلع والخدمات .

ب ـ ضخ قوة شرائية كبيرة في السوق المحلية من خلال المدفوعات للاجر الناجمة عن الانفاق الاستثماري ، حيث يراوح « المكوّن الأجري » للانفاق الاستثماري على عمليات التشييد والبناء ما بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمائة حسب طبيعة عقود المقاولة والأساليب الفنية لعمليات البناء ومدى

كثافتها من حيث العمالة الماهرة وغير الماهرة .

فبافتراض أن المكوِّن الأجري يشكل نسبة متواضعة للغاية (١٠ بالمائة) من جملة الانفاق الاستثماري على عمليات البناء والتشييد وبالرجوع الى بيانات الجدول رقم (٢ - ١٠) ، يمكن استخلاص تقدير مبدئي لحجم المدفوعات الأجرية لعام ١٩٧٧ المتولد عن نشاطات التشييد والبناء على النحو التالي :

البلدان النفطية	المملكة العربية السعودية	حوالى مليار دولار
	العراق	٢٧٥ مليون دولار
	الامارات العربية المتحدة	١٩٦ مليون دولار
	الجماهيرية العربية الليبية	١٤٣ مليون دولار
	الكويت	١٠٫٢ مليون دولار
	قطر	٤٦ مليون دولار
	عمان	٤٨ مليون دولار
البلدان غير النفطية	مصر	١٧١ مليون دولار
	الجمهورية العربية السورية	٦٣ مليون دولار
	الأردن	٣٢ مليون دولار
	البحرين	٣٢ مليون دولار

رابعاً : التوسع في الانفاق الحكومي وأثره في تغذية الضغوط التضخمية

تؤثر مستويات الانفاق العام تأثيراً مباشراً على مكونات السيولة المحلية في البلدان النفطية وغير النفطية على السواء . فعلى صعيد البلدان النفطية ، نجد أن ايرادات النفط التي تراوح بين ٤٥ بالمائة من اجمالي الايرادات الحكومية في الجزائر ، الى اكثر من ٩٠ بالمائة من الايرادات الحكومية في بلدان الخليج ، يجري استخدامها في تمويل مستويات عالية من الانفاق العام . وعلى الرغم من أن جانباً لا بأس به من هذا الانفاق العام ينطوي على « مكوِّن استيرادي » مهم[٢٠] ، وبالتالي فهو يتسرب الى الخارج ، الا أن الجانب الأعظم من مكونات الانفاق العام تذهب الى الأجور والمرتبات والمشتريات السلعية والخدمية مما يتولد عنه ضخ مزيد من السيولة المحلية .

وهكذا فان حجم الانفاق العام يمثل أحد المحددات المهمة للطلب الكلي خلال فترة السبعينات

(٢٠) تشير بعض التقديرات إلى ان اوجه الانفاق على الواردات لا تكاد تزيد عن ثلث حجم الانفاق العام في معظم البلدان العربية . انظر : نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية ، » ص ١٨١ .

في معظم البلدان العربية ، ولا سيما من خلال « آثار المضاعف » التي تتولد في بقية أجزاء الاقتصاد الوطني نتيجة ذلك إذ أن الزيادة الحادة في حجم الانفاق الحكومي منذ عام ١٩٧٤ (راجع جدول رقم ٢ ـ ١٣) قد أدت الى توليد العديد من الآثار التضخمية في معظم الاقتصادات العربية . فليس هناك من شك في أن التوسع ، بل الانفجار ، في الانفاق الحكومي (بشقيه الجاري والانمائي) قد أدى الى تكثيف الضغوط على الموارد المحلية المحدودة ، مما نجم عنه أوجه نقص في بعض فئات العمالة وكذا العديد من الاختناقات في أسواق السلع والخدمات وأسواق خدمات عوامل الانتاج .

وبالرجوع الى جدول رقم (٢ ـ ١٣) يتضح أن الانفاق العام في البلدان النفطية قد شهد قفزة ليس لها مثيل من قبل خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ مقارنة بالفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ، أي منذ حدوث الطفرة في أسعار وعائدات النفط . فقد راوحت الزيادة في مستويات الانفاق العام من أربعة أضعاف (كما هو الحال في العراق) الى أكثر من ستة أضعاف (كما هو الحال في السعودية وعُمان) . ولكن الأهم من ذلك أن تلك الطفرة الهائلة في الانفاق العام (بشقيه الجاري والانمائي) لم تستقر عند هذا المستوى المرتفع الذي شهدته الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ، بل استمرت مستويات الانفاق العام في البلدان النفطية في الارتفاع خلال السنوات التالية . اذ بلغت المستويات الجديدة للانفاق العام السائدة في المملكة العربية السعودية خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ثلاثة عشر ضعفاً اذا ما قورنت بمتوسط الانفاق العام خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ . وكذلك الحال بالنسبة لدولة الامارات المتحدة ، حيث بلغ مستوى الانفاق العام السائد خلال عام ١٩٧٩ نحو ستة عشر ضعف مستوى الانفاق العام الذي ساد خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ . وتنطبق الملاحظة نفسها بدرجات أقل حدة على حال الكويت وقطر وعُمان ، ولا يستثنى من ذلك سوى العراق التي سجلت أكبر طفرة في مستوى الانفاق العام خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ .

واذا ما التفتنا الى البلدان غير النفطية ، نجد أنها أيضاً قد سجلت قفزات لم يسبق لها مثيل في مجال الانفاق العام ، وان كانت بمعدلات أقل من تلك التي سجلتها البلدان النفطية خلال الفترات نفسها . وكانت أهم البلدان التي سجلت أعلى قفزات في مستويات الانفاق العام خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٣ : سورية واليمن العربية على وجه التحديد . اذ قفز حجم الانفاق نحو ثماني مرات في سورية فيما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٩ ، وقفز حجم الانفاق العام في اليمن العربية عام ١٩٧٨ الى ثمانية أمثال مستواه السائد عام ١٩٧٣ . كما بلغ مستوى الانفاق العام (بشقيه الانمائي والجاري) في الأردن ٥١٦ مليون دينار عام ١٩٨٠[٢١] ، أي ما يفوق خمسة اضعاف مستوى الانفاق العام السائد خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ .

وتكتسب عمليات الانفاق الحكومي الواسع أهمية خاصة في حال البلدان العربية « غير النفطية » حيث تقصر الموارد العامة عن تمويل عمليات الانفاق العام على النحو الذي حدث منذ عام ١٩٧٤ . اذ أن « عجز موازنة الدولة » يلعب دوراً مهماً في تغذية الضغوط التضخمية في تلك البلدان ، حيث أن الزيادة في المعروض من النقود تتأثر تأثراً بالغاً بمقدار عجز الايرادات العامة عن تمويل جملة النفقات العامة بشقيها الجاري والانمائي . وعلى الرغم من أن امكانات عرض السلع

(٢١) انظر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، السنة ١٧ ، العدد ٣ (اذار / مارس ١٩٨١) ، جدول رقم (٣٥) .

جدول رقم (٢ - ١٣)
تطور حجم الانفاق العام (أ) في بعض البلدان العربية ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

البلد	متوسط الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣		متوسط الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	حجم الانفاق	الرقم القياسي	حجم الانفاق	الرقم القياسي	حجم الانفاق	الرقم القياسي	حجم الانفاق	الرقم القياسي	حجم الانماق	الرقم القياسي	حجم الانفاق	الرقم القياسي
البلدان النفطية												
الامارات العربية المتحدة	١٦٢٠,٥	١٠٠	٨٩٩٢,٦	٥٥٥	٢١٢٧٢,٠	١٣١٣	٢٣٣٤١,٨	١٤٤٠	٢٦٩٣٩	١٦٦٣	- (ج)	-
العراق	٥١٢,٤	١٠٠	٢١٢٩,٢	٤١٥	١٢٦٩,٥	٢٤٨	١٧٦١,٥	٣٤٤	- (ج)	-	- (ج)	-
عمان	٦٨,٦	١٠٠	٤٦٣,٢	٦٧٥	٥٠٩,٥	٧٤٣	٥٦٠,٠	٨١٦	- (ج)	-	- (ج)	-
قطر	٩٢٣,٧	١٠٠	٣٩٤٤,١	٤٢٧	٧٣١٨,٠	٧٩٢	٦٥١٨	٧٠٥	٨٣٤٥	٩٠٣	١١١٧٤(ب)	٣١٧
الكويت	٣٧٢,٧	١٠٠	١١٧٢,٢	٣١٥	١٧٤٥,٥	٤٦٨	١٧٦٢,٣	٤٧٣	٢٢٣٧(ب)	٦٠٠		-
المملكة العربية السعودية	٩٢٣٩,٥	١٠٠	٥٩٨٢٩,٧	٦٤٧	١١٥٩٣٥,٠	١٢٥٥	١١١٤٠,٠	١٢٠٠	١٢٤٤٦٧	١٣٤٧	١٦٩٨٢٠	٨٨٣٨
البلدان غير النفطية												
الاردن	٩٦,٢	١٠٠	١٩١,٥	١٩٩	٣٣٧,٨	٣٥١	٣٦١,٥	٣٧٦	٥٠٦(ب)	٥٢٧	- (ج)	-
الجمهورية العربية السورية	٢٥٩٠,١	١٠٠	٨٨٢٦,٤	٣٤١	١٧٠٤٧,٠	٦٥٨	١٨٢٠٢,١	٧٠٣	٢٢٦٤١(ب)	٨٧٤	- (ج)	-
لبنان	٨٢٤,٢	١٠٠	١٢٢٥,٠	١٤٩	١٦٦١,٥	٢٠٢	٢٢٥٩,٩	٢٧٤	٢٨٠٦(ب)	٣٤٠	- (ج)	-
اليمن	٣٣٢,٤	١٠٠	٩٩٨,٢	٣٠٠	٢٣٧٢,٤	٧١٤	٢٦٨٢,٨	٨٠٧	٣٨١٢(ب)	١١٤٨	- (ج)	-
اليمن الديمقراطية	٢٢,١	١٠٠	٤٢,٤	١٩٢	١٠١,٤	٤٥٩	١١٨	٥٣٦	١٥٠(ب)	٦٨٢	- (ج)	-

(أ) يشمل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري .
(ب) كلها يمثل مجرد تقديرات للموازنة العامة وليست ارقام انفاق فعلي .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - ج » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ،اعداد مختلفة ، و
UN, ECWA, *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region, 1980*, table (8).

والخدمات تتوسع خلال تنمية قاعدة الموارد المحلية ، عن طريق الانفاق الحكومي الاستثماري او الانمائي ، الا أن الضغوط التضخمية لا بد لها من أن تتولد من خلال التمويل التضخمي لعجز ميزانية الدولة في الأجل القصير والمتوسط .

وكما يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ١٤) يلعب « عجز الميزانية » دوراً مهماً وحاسماً في توليد الضغوط التضخمية في عدد من البلدان العربية مثل الأردن وسورية واليمن الديمقراطية والسودان حيث راوحت نسب مقدار عجز الميزانية الى الدخل المحلي الاجمالي ما بين ١٥ بالمائة و٤٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ . كذلك فقد بلغ عجز الميزانية نحو ١٣ بالمائة من جملة المعروض من النقود في اليمن الديمقراطية عام ١٩٧٧ ، ونحو ٢٥ بالمائة من جملة المعروض من النقود في الأردن خلال عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ و٥٠ بالمائة من جملة المعروض من النقود في سورية خلال الفترة نفسها[٢٢] . والأدهى من ذلك أن الجانب الأعظم من هذا العجز قد تم تمويله خلال الاقتراض الواسع من الجهاز المصرفي . والذي فشل بدوره عن امتصاص « فائض السيولة » المتاح في الاقتصاد الوطني .

وجدير بالذكر ان المصارف التجارية قد أخذت تشكل في بعض البلدان العربية « غير المصدرة للنفط » مصدراً من المصادر المالية للحكومات . فعلى سبيل المثال ، اضطر لبنان ، عقب حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الى المعاناة من عجز في ميزانيته . ولتغطية هذا التقصير لجأت الحكومة الى اصدار أذون خزينة قصيرة الأجل ، اشترى معظمها القطاع المصرفي . ففي الأشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٨٠ مثلاً ، غطى التمويل المصرفي نحو ٧٥ بالمائة من العجز التقديري في الميزانية. وفي تونس، اتخذ اقراض الحكومة شكل المساهمة في سندات الخزينة الطويلة الأجل ، وقد بات مؤخراً مصدراً للتمويل مهماً . وكذلك في المغرب فان المصارف التجارية تقدم تسهيلات ذات شأن للحكومة ، ففي سنة ١٩٧٨ ، تم تمويل زهاء ربع عجز الخزينة بقروض من المصارف[٢٣] .

وكون المصارف التجارية في البعض من الاقتصاديات العربية غير النفطية تقوم بدور نشط في تغطية عجز الميزانية يدل على ما للعمليات الحكومية من تأثير فعال في التطورات النقدية المحلية . وكما يدل أيضاً على العلاقة الوثيقة القائمة بين الحكومات والقطاع المصرفي التجاري ، وان دور المصارف التجارية في هذه البلدان لم يعد مقتصراً على منح القروض الى القطاع الخاص أو الى مؤسسات القطاع العام ، بل تعداه الى المساندة المالية للحكومة[٢٤] .

وعلى سبيل الاجمال ، يمكن الاستناد الى نسبة العجز المحلي في الموازنات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر تقريبي للأهمية النسبية لدور « عجز الموازنة الحكومية » في توليد الضغوط التضخمية في الاقتصاد العربي . فقد تراوح متوسط هذه النسبة خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) من ٧ ـ ١٠ بالمائة كما في حال السودان والجزائر واليمن العربية والمغرب الى ١٦ ـ ٢١ بالمائة كما في

---

(٢٢) United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region, 1980* ([n.p.]: ECWA, [1980]), p. 40.

(٢٣) انظر : تعقيب د . سمير المقدسي على ورقة : نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية ، » ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ندوة التكامل النقدي العربي ، ابوظبي ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، التكامل النقدي العربي ، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٢٠٤ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .

جدول رقم (٢ - ١٤)
تطور عجز الميزانية في بعض البلدان العربية المختارة ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨

البلد	متوسط الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣		متوسط الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨	
	حجم العجز	كنسبة من الدخل المحلي الاجمالي (٪)	حجم العجز	كنسبة من الدخل المحلي الاجمالي (٪)	حجم العجز	كنسبة من الدخل المحلي الاجمالي (٪)	حجم العجز	كنسبة من الدخل المحلي الاجمالي(٪)
الاردن	٥٧ (مليون ديسار)	٢٩	١٠٥,٢ (مليون ديسار)	٢٧,٣	٧٣,٤ (مليون دينار)	١٥,٤	١٢١,٣	٢١,٠
العراق	١٣٦ (مليون دينار)	٩,٢	٩٩٥ (مليون دينار)	٢٤,٧	(٣٤,٢) (مليون دينار)	٠,٦	٧٥,٩ (مليون دينار)	١,١
الجمهورية العربية السورية	٦٥٢ (مليون ليرة)	٨,١	٢٩٤٤ (مليون ليرة)	١٥,٣	١٥٣٨١ (مليون ليرة)	٤٠	١١٨١٣ (مليون ليرة)	٣٥
لبنان	٢٢,٣ (مليون ليرة)	٠,٤	٢١٣,٥ (مليون ليرة)	٣,٧	٥٧٧,٦ (مليون ليرة)	٧,١	٨٥٦,٩ (مليون ليرة)	-
اليمن	١٥١,٧ (مليون ريال)	٦,٣	٢٣٨,٧ (مليون ريال)	٤,٢	٤٤٧,٥ (مليون ريال)	-	٥٦١,٨ (مليون ريال)	-
اليمن الديمقراطية	٩,٢ (مليون ريال)	١٣,٧	٢٤,١ (مليون ريال)	٢٠,٧	٦٦,٥ (مليون ريال)	٣٢,٧	-	-

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، جدول رقم (٧) و(٨) .

حال مصر وسورية وموريتانيا واليمن الديمقراطية الى ٣٢ بالمائة كما في حال الأردن[٢٥] .

خامساً : خلاصة موجزة

وفي ضوء ما سبق يمكن لنا تلخيص العناصر الرئيسية التي تؤثر على ديناميكية « العملية التضخمية » من خلال تحويلات العاملين بالبلدان النفطية ، والفورة في عمليات البناء والتشييد ، وكذلك عناصر التضخم المستورد من خلال تكثيف الاستيراد إذ يمكن القول بأن المستوى العام للاسعار P يتوقف على حركة المتغيرات الثلاثة التالية :

١ ـ السعر المحلي للسلع المستوردة شاملاً التعريفة الجمركية وهوامش الربح (P_m) .

٢ ـ الرقم القياسي للاجور النقدية (W)

٣ ـ الرقم القياسي لانتاجية العمل (G)

وبالتالي فان مدى « العملية التضخمية الجديدة » في الاقتصاد العربي يمكن قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$P_t / P_{(t-1)} = \left[1 + e_1 \left(\frac{P_{m(t-1)} - P_{m(t-2)}}{P_{m(t-2)}} \right) + e_2 \left(\frac{W_t - W_{(t-1)}}{W_{(t-1)}} \right) + e_3 \left(\frac{G_t - G_{(t-1)}}{G_{(t-1)}} \right) \right]$$

حيث : e_1, e_2, e_3 تمثل معاملات مرونة المستوى العام للاسعار بالنسبة للتغير النسبي في السعر المحلي للسلع المستوردة وبالنسبة للتغير في الرقم القياسي للاجور النقدية ، وبالنسبة للتغير في الرقم القياسي لانتاجية العمل على الترتيب[٢٦] .

ويمكن بالاستناد لهذه المعادلة تحديد النصيب النسبي لكل من هذه المتغيرات الثلاثة في تغذية « العملية التضخمية » في البلدان العربية . وهكذا فان القفزات الهائلة التي تطرأ على مستوى السعر المحلي للسلع المستوردة ومعدلات الاجور النقدية والتدهور في مستوى انتاجية العمل ـ على النحو السابق شرحه ـ تعتبر ثلاث حلقات مترابطة في تغذية حدة « الموجات التضخمية » في الاقتصادات العربية . وغني عن البيان ان حركة هذه المتغيرات الثلاثة انما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمقدار عجز الميزانية ، ومقدار التمويل التضخمي لهذا العجز .

---

(٢٥) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ؛ صندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ (الشارقة : دار الخليج ، ١٩٨٢) ، جدول رقم (٨ ـ ٤) ، ص ٢٥٠ .

(٢٦) معاملات المرونة بالنسبة للتغير في السعر المحلي للسلع المستوردة وبالنسبة للتغيير في الرقم القياسي للاجور تأخذ قيما موجبة ، بينما معامل المرونة بالنسبة للتغير في الرقم القياسي لانتاجية العمل يأخذ قيمة سالبة .

الفصل الثالث

الآثار والابعاد الاجتماعية للتضخم على الصعيد العربي

مثلما يصعب الفصل بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية المسببة للتضخم ، يصعب أيضاً الفصل بين الآثار الاجتماعية والآثار الاقتصادية للتضخم . فهناك علاقة جدلية قوية تربط بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية على نحو شديد التداخل ، بالشكل الذي يجعل من الصعب الفصل بينها دون الارتفاع الى مستوى عالٍ من التجريد . وعلى الرغم من ذلك يمكن لنا أن نرصد في هذا الفصل أهم الآثار والأبعاد الاجتماعية لظاهرة التضخم على الصعيد العربي في ضوء الشواهد والمصاحبات التي رافقت ظاهرة التضخم خلال حقبة السبعينات .

أولاً : النتائج المترتبة في مجال اعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة

من المعلوم أن التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي ، أي أنه يؤثر في توزيع « الأنصبة النسبية » للطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة من الدخل القومي . والقاعدة العامة هي أن مستويات الأجور النقدية تتسم بالتغير البطيء الذي لا يجاري التغير الحادث في حركة أسعار المستهلك . ويترتب على ذلك ، أن النصيب النسبي الحقيقي لكاسبي الأجور Wage earners يأخذ في التدهور مع اشتداد موجات التضخم مما ينتج عنه حدوث تآكل حقيقي في النصيب النسبي لكاسبي الأجور وأصحاب المرتبات في الدخل القومي . وفي مقابل ذلك ، يرتفع النصيب النسبي لطبقات وشرائح اجتماعية اخرى في الدخل القومي ، وهي عموماً تلك الطبقات والشرائح التي تتسم دخولها بطابع التغير المستمر في غمار الموجات التضخمية المتتابعة ، والتي تأخذ شكل الفوائد والأرباح والريوع .

ويصعب على المرء العادي إنكار أن الموجات التضخمية التي شهدتها وتشهدها البلدان العربية منذ بدء السبعينات قد أفادت بعض الفئات والشرائح الاجتماعية ، وأضرت ضرراً بالغاً بفئات

وشرائح أخرى ، وتلك في الواقع نتيجة معروفة ومتوقعة للآثار التي يباشرها التضخم في عملية اعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الفئات ذات الدخول المتغيرة (أصحاب عوائد حقوق التملك) وضد الفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة والثابتة . وتلك بلا شك إحدى أهم الآثار السلبية التي يحدثها التضخم في خلخلة العلاقات والأوضاع الدخلية بين الطبقات والفئات المختلفة مما يهدد مما سماه البعض « السلام الاجتماعي » بين الطبقات والفئات المختلفة .

واذا حاولنا ان نستقصي هذا الأثر في حال الاقتصاد المصري مثلاً فسوف نجد ، رغم عدم دقة البيانات ، انه قد حدث بالفعل إعادة توزيع واضحة للأنصبة النسبية المختلفة من الدخل القومي . فبينما بلغ نصيب الأجور ٤٦,٨ بالمائة من الدخل القومي في بدء السبعينات ، اذا بهذا النصيب يتدهور سنة بعد اخرى ، حتى إنه وصل الى ٤٣,٨ بالمائة عام ١٩٧٦ . ويقابل هذا التدهور في النصيب النسبي للأجور ارتفاع واضح في النصيب النسبي لعوائد حقوق التملك خلال الفترة نفسها [١].

وفي تقرير حديث لوزارة التخطيط المصرية ، يشير التقرير في تشخيصه العام للازمة الاقتصادية الى « ان مصر دولة استهلاكية تعاني حالة من التضخم ، بمعنى ارتفاع القوة الشرائية وكمية النقود بدرجة تفوق ما هو متاح من سلع وخدمات في الاسواق »[٢]. كما ان التضخم قد ادى الى « امتصاص القوة الشرائية من الطبقات ذات الدخل الثابت وتحويلها في صورة ارباح وفوائض لدى كبار التجار وذوي الدخل غير الثابت » . وأن « اخطر مضاعفات التضخم هو أن القوة الشرائية لدى الجماهير العريضة ، قد تم امتصاصها بالفعل ، وأن توزيع الدخل القومي أصبح لغير صالح هذه الطبقات »[٣].

ولكن هذا التشخيص العام للآثار التوزيعية للتضخم رغم سلامة وجهته الأساسية ، فانه لا يطابق حركة الواقع تماما ولا سيما في تفاصيلها وتعقيداتها ، حيث هناك شواهد وأدلة عديدة على أن بعض فئات كاسبي الأجور قد استفاد دخلياً من الموجات التضخمية التي سادت الاقتصاد العربي في السنوات الأخيرة . ففي الوقت الذي تدهورت فيه الاوضاع الدخلية الحقيقية لبعض فئات كاسبي الأجر ازدهرت الأوضاع الدخلية الحقيقية لبعض الفئات الأخرى من كاسبي الأجر مثل عمال الزراعة وعمال التشييد والبناء وبعض أرباب الحرف .

فالملاحظ بصفة عامة ، أنه في بعض القطاعات التي تخرج عن سيطرة وادارة الدولة ، مثل القطاع الخاص الحرفي والصناعي والتجاري والخدمي ، فضلاً عن العمال الزراعيين ، فان الاجور فيها أصبحت الآن تتعايش والتضخم ، تؤثر فيه من ناحية ، ويؤثر هو فيها من ناحية أخرى . وفي أحوال كثيرة نجد أن علاقة التأثير الأمامية (أي تأثير الأجور على التضخم) لا تتكافأ في حالات كثيرة مع علاقة التأثير الخلفي (أي تأثير التضخم على الأجور) . ولكن أياً كان الأمر ، فإن

---

(١) انظر : جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي ٦٤/ ٦٥ - ١٩٧٥ (القاهرة : [الوزارة] ، ١٩٧٨) .

(٢) انظر : جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ، ١٩٧٨-١٩٨٢ ، ج١ :الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة : [الوزارة ، د . ت .]) ، ص ١/ ٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١ / ٩ .

الاجور الحقيقية في هذه القطاعات قد شهدت في السنوات الأخيرة زيادات ملموسة في العديد من البلدان العربية .

ويمكن لنا تصوير الموقف بالنسبة لآثار التضخم على المراكز والحصص النسبية للدخول الحقيقية للفئات الاجتماعية وشرائحها المختلفة عن طريق تركيب جدول افتراضي للآثار التوزيعية السلبية والايجابية الناجمة عن التضخم كما يمكن أن نلمسها في معظم البلدان العربية النفطية وغير النفطية على السواء . ولكننا ما زلنا بحاجة ماسة للعديد من الدراسات القطرية التي توضح أثر التضخم على الحصص النسبية للفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة في خريطة توزيع الدخل خلال حقبة السبعينات .

جدول توضيحي لآثار التضخم على المراكز الدخلية
الحقيقية للفئات الاجتماعية وشرائحها المختلفة في البلدان العربية

الفئات الاجتماعية وشرائحها	تقدير الموقف النسبي لآثار التضخم على الاوضاع الدخلية.
١ ـ الحائزون الزراعيون	
أ ـ صغار الحائزين	تدهور
ب ـ أصحاب الحيازات المتوسطة	تثبيت أوضاع أو تحسن طفيف
ج ـ أصحاب الحيازات الكبيرة	تحسن ملموس
٢ ـ أصحاب المصانع والشركات	
أ ـ أصحاب المصانع الصغيرة	تحسن طفيف
ب ـ أصحاب المصانع المتوسطة	تحسن ملموس
ج ـ أصحاب شركات الاستيراد والتصدير	تحسن شديد
د ـ مقاولو الانشاءات والمباني	تحسن شديد
هـ ـ وكلاء الشركات الأجنبية	تحسن شديد
٣ ـ عناصر الطبقة المتوسطة	
أ ـ موظفو الحكومة والخدمة المدنية	تدهور ملموس
ب ـ موظفو القطاع العام	تدهور نسبي
ج ـ تجار الجملة	تحسن ملموس
د ـ تجار التجزئة	تحسن طفيف
هـ ـ المهنيون من ذوي المهن الحرة (الأطباء - المحامون ، المحاسبون ، والمهندسون)	تحسن ملموس

الفئات الاجتماعية وشرائحها	تقدير الموقف النسبي لآثار التضخم على الأوضاع الدخلية
٤ ـ أصحاب الدخول الريعية	
أ ـ أصحاب العقارات السكنية القديمة	تدهور ملموس
ب ـ أصحاب العقارات السكنية الجديدة	تحسن
ج ـ أرباب المعاشات	تدهور شديد
٥ ـ العمال والحرفيون	
أ ـ العمال الزراعيون	تحسن ملموس
ب ـ عمال البناء والتشييد	تحسن شديد
ج ـ الحرفيون (النجارون ـ السباكون ـ النقاشون ـ الحدادون ـ عمال اصلاح السيارات)	تحسن شديد
د ـ عمال الصناعة والخدمات	تدهور

ومهما يكن من أمر فلا بد من التأكيد على حقيقة مهمة ألا وهي ان الآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم في مجال توزيع الدخل القومي وفي مجال اعادة توزيع الثروات هي التي يترتب عليها سلسلة مهمة من الآثار الاجتماعية والتي تمس نظام القيم والبنية الاجتماعية في الصميم على النحو الذي سنراه في القسم الثالث من هذا الفصل .

ثانيا : الآثار المضاربية للتضخم واعادة توزيع الأصول والثروات بين الافراد والجماعات

شهدت المنطقة العربية في السنوات الاخيرة موجة جامحة من المضاربات والتي تمثلت في عمليات شراء وبيع الاراضي والعقارات . وقد يكون من الطبيعي أن تتجه أسعار الاراضي والمباني في المدن الى الارتفاع التدريجي في المدى الطويل نتيجة الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي ارتفاع معدلات الدخول النقدية في المناطق الحضرية . وحيث أن مساحات الاراضي داخل نطاق المدن تميل الى الثبات عادة نظرا لأن الآمال المعلقة على تقسيم أرض فضاء جديدة واعدادها للبناء يبقى أمرا ضعيف الاحتمال في معظم البلدان ذات الكثافة الحضرية العالية . ومثل هذا الاتجاه الطبيعي نحو الزيادة التدريجية لأثمان الاراضي والعقارات ليس هو مصدر اهتمامنا هنا ، وانما ما يشغل بالنا هو دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن سلسلة الارتفاعات السريعة والمفاجئة في أثمان الاراضي والعقارات في المنطقة العربية في السنوات الاخيرة .

ويعتبر اقتناء أراضي البناء والعقارات من أهم الاوعية الادخارية في البلدان النامية والمتخلفة .

فأراضي البناء والعقارات مثلها مثل الذهب ، تشكل وعاء ادخارياً أساسياً مرغوباً فيه من معظم المدخرين (ولا سيما صغار ومتوسطي المدخرين) نظراً لانه ليس هناك الكثير من الأصول التي توحي بالثقة والضمان الكافي أكثر مما يهيئه للمستثمر المباني والاراضي . في حال انعدام روح المخاطرة وعدم وضوح الرؤية التنموية طويلة الاجل فان المدخرين عادة ما يتجهون الى اقتناء الاصول المضمونة لاستثمار أموالهم فيها . ومع اشتداد حدة الضغوط التضخمية يزداد الميل الحدي لدى الافراد « لتفضيل العقار على النقد السائل » نتيجة انخفاض القوة الشرائية للارصدة النقدية والذي يعني اتجاهاً واضحاً للتخلص من النقود ، والتي تعتبر أقل الاصول المتاحة جاذبية لعجزها عن مواكبة حركة التضخم . وبهذا تصبح الاراضي والعقارات « المخزن المفضل للقيمة » Superior store of value نظراً لانه في ظل الظروف التضخمية هناك احتمال أكبر أن تتجه أثمان الاراضي والمباني الى الارتفاع بمعدلات تفوق الزيادة التي تطرأ على هيكل أثمان السلع والخدمات بوجه عام . وبهذا تصبح آليات التضخم والمضاربات واحدة ومتداخلة كجزء من عملية « ديناميكية » واحدة self – perpetuating process يغذي كل منهما الآخر .

ولذا في ظل الارتفاع الجامح والمستمر لأسعار الأراضي والعقارات في معظم البلدان والعواصم العربية يختلط « أثر المضاربة » Speculation effect مع « أثر التضخم البحت » Pure inflation effect بطريقة يصعب الفصل بينها . ففي مثل هذه الأحوال نجد أن المنطق السائد في التحليل الاقتصادي لا ينطبق على حال المستثمر الذي هدفه الأول والأخير هو « المضاربة » على ارتفاع سريع ومضطرد في أثمان المباني والاراضي بحيث يصبح الحافز الاكبر للمستثمر ، في مثل هذه الاحوال ، هو شراء واقتناء « الاصول العقارية » مهما بلغ ثمنها دون الاهتمام كثيراً بما تدره هذه الأصول من عائد جارٍ أو سنوي . نظراً لأن الرهان الحقيقي لمثل هذا النوع من « المستثمرين ـ المضاربين » يتعلق بالتوقعات المستقبلية لحركة أثمان الاصول العقارية في الاتجاه الصعودي بغية تحقيق أرباح رأسمالية ومضاربية في الاجل القصير أو المتوسط . وتمشياً مع هذا المنطق ، فقد يترك « المستثمر ـ المضارب » الأرض الفضاء (المعدة للبناء) دون استغلال مدةً قد تطول أو تقصر الى أن تسنح الفرصة المأمولة ويرتفع الثمن فيتحقق له « الربح المضاربي » Speculation profit المنشود[٤] .

وهكذا يؤدي التضخم المشوب بالمضاربة الى عملية اعادة توزيع واسعة للثروة القومية فيما بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة . وهنا نجد عدة مؤشرات لذلك . ولنأخذ هنا ، على سبيل المثال ، التغير الذي حدث في اسعار الاراضي . إذ من المشاهد ان أسعار الاراضي سجلت منذ عام ١٩٧٤ قفزات واضحة في معظم البلدان العربية . وليس هناك اغرب من تلك القفزات التي سجلها ارتفاع أسعار اراضي البناء بمدينة القاهرة والاسكندرية وغير ذلك من مدن مصر الكبرى (أنظر شكل رقم ٣ ـ ١) لدرجة أن سعر متر الارض المربع في وسط مدينة القاهرة قد وصل الى الف جنيه ، وعلى كورنيش النيل يراوح هذا السعر فيما بين ٧٥٠ ـ ١٠٠٠ جنيه . « وبناء على ذلك ، فمن المتصور ، ان من كان يملك ربع فدان من الاراضي على شاطىء النيل يمكن له ان يتحول ، بكل سهولة الى مليونير

---

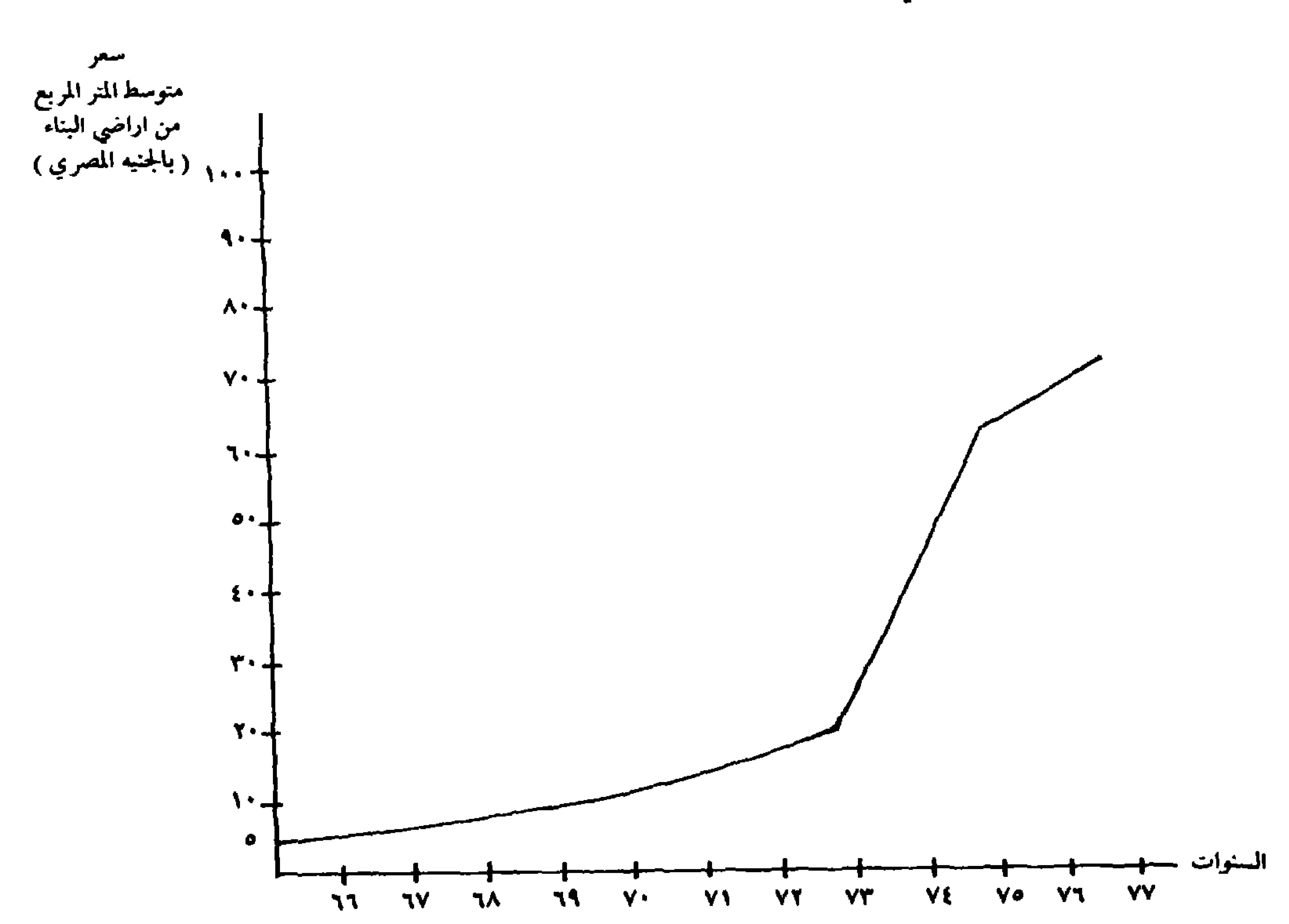
(٤) انظر : محمود عبد الفضيل ، « الاقتصاد السياسي للمضاربات في ظل الزيادة في عوائد النفط ، » في : محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، ١٦ (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٠ .

دون ان يبذل اي جهد في ذلك »[٥].

وفي المغرب ، سجل بعض المحللين أن متوسط ثمن المتر المربع من الأرض بالدار البيضاء ، والرباط قد انتقل ، في مناطق الفيلات ، من ٥٠ ـ ١٣٠ درهما في المتوسط عام ١٩٧٣ ، الى ٢٢٠ ـ ٣٠٠ درهم عام ١٩٧٧ ، وفي منطقه العمارات انتقل من ٢٠٠ ـ ٥٥٠ درهماً عام ١٩٧٣ إلى ٩٥٠ ـ ١٤٠٠ درهم عام ١٩٧٧ ، أي ما بين ثلاثة وأربعة أمثال في غضون أربعة أعوام[٦] .

ويمكن لنا الاشارة الى جنون الاتجاهات المضاربية الحديثة في البلدان العربية لو ضربنا مثلاً بأن المتر المربع من أراضي البناء المملوكة للأفراد في وسط مدينة القاهرة أو في منطقة جبل عمان بالأردن يزيد على ثمن المتر المربع من الارض في مدينة لندن ، علماً بأن متوسط الدخل الفردي في بريطانيا

شكل رقم (٥)
مؤشرات المضاربة على اسعار الاراضي في المناطق السكنية
في القاهرة ، خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧



---

(٥) انظر : رمزي زكي ، بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم في مصر (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٠) ، ص ١٠ .

(٦) انظر : حبيب المالكي ، رأسمالية الدولة : حالة المغرب ، ص ١٠٤ .

يفوق عدة أمثال متوسط الدخل الفردي للمواطن المصري ، أو الأردني أو اليمني .

وليس هناك من شك أن عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات قد ألقت بظلال سلبية كثيفة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية ، إذ يترتب على المضاربات أن تحظى فئة محدودة من السماسرة والوسطاء والمقاولين والملاك بزيادة كبيرة في مستويات دخولهم وثرواتهم . ومن ناحية أخرى ، تشتد وطأة الضغوط التضخمية على ذوي الدخول النقدية الثابتة من موظفين وعمال ومهنيين مما يخفض من القيمة الحقيقية لدخولهم وبالتالي احداث تغيير مهم في المراكز النسبية للفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة في سلم توزيع الدخل .

ونظراً لكون « أرض البناء » سلعة وسيطة لسلعة نهائية ،هي المسكن،لها وزنها الكبير في ميزانية الاسرة فان الارتفاع المضاربي في نفقات المساكن يؤدي الى الارتفاع الشديد لمتوسط الايجارات السكنية الحديثة مما تنتج عنه زيادة مرهقة في تكاليف المعيشة ولاسيما بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة . وقد أصبح ايجار المسكن الحديث في بلد كمصر يزيد في كثير من الاحيان على ١٠٠ بالمائة من الدخل الشهري الاسمي لرب الاسرة في الفئات ذوي الدخل الثابت ، بينما المفروض ـ كقاعدة عامة ـ أن يراوح بين ١٥ بالمائة ـ ٢٠ بالمائة من هذا الدخل[٧] .

ومن ناحية أخرى فعندما ينعكس الارتفاع في أثمان أراضي البناء على أثمان الاراضي الزراعية ـ وتلك تكاد تكون حتمية نتيجة الاقتطاع المستمر من مساحة الاراضي الزراعية المتاحة والقريبة من مناطق الزحف العمراني ـ وبالتالي سوف ينعكس ذلك في شكل ارتفاع بمعدلات أسرع في أثمان المنتجات الزراعية وبصفة خاصة المواد الغذائية[٨] . وهكذا يتم تغذية حدة الارتفاع في نفقات المعيشة مما يؤدي إلى مزيد من التدهور للظروف المعيشية والأوضاع الدخلية للطبقات المتوسطة والفقيرة .

وبإيجاز فإن الآثار المترتبة على توزيع الدخل ، وعلى أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار وعلى هيكل الانتاج في الاقتصاد العربي نتيجة المضاربات العقارية والمالية لهي متعددة الجوانب ، ولا يمكن الاحساس بمرارتها إلا مع مرور الزمن . فالمضاربات ، مثلها مثل المقامرات ، يكسب من ورائها البعض القليل في الأجل القصير ويكون مردودها الاجتماعي بالسالب يدفع ثمنه غالبية المدخرين على حساب مستقبل تنمية المجتمع في الأجل الطويل .

إذ غالباً ما ينتج عن المضاربات العقارية خلق « أسعار مضاربية » للأرض والمباني تسبغ عليها أثماناً مصطنعة مبالغاً فيها لا علاقة لها بهيكل النفقات الاجتماعية وهيكل الطلب النهائي مما يترتب عليه تدفق المدخرات وأموال الاستثمار على قطاع الاسكان والاستثمار العقاري على حساب العقارات الانتاجية الاخرى (مثل الصناعة والزراعة وغيرهما) . وهذا يؤدي بدوره الى سوء تخصيص الموارد من وجهة نظر التنمية وبذا ضعف معدلات التراكم الرأسمالي وضعف معدلات التوسع للطاقة الانتاجية للمجتمع على مدار الزمن .

---

(٧) في ذلك انظر : سلوى سليمان ، « الاستثمار العربي في الاقتصاد المصري بين الانتاج والمضاربة ، » في : مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، ٥ ، بغداد ، ١٢ ـ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، اعمال المؤتمر (بغداد : اتحاد الاقتصاديين العرب ، [١٩٧٦] .

(٨) المصدر نفسه .

ثالثاً : أثر التضخم على التمايز الاجتماعي والتغير في نظام القيم

١ ـ أثر التضخم على التمايز الاجتماعي

يتفق معظم المراقبين على أن الموجات التضخمية الحادة ، في حال استمرارها لفترات زمنية متصلة ، تؤدي الى تغييرات اجتماعية مهمة في البناء الطبقي . . . مما يؤدي بدوره الى تغييرات مهمة في المراكز النسبية والمراتب الاجتماعية وما يرتبط بذلك من تحولات في علاقات القوى بين الفئات والشرائح المختلفة التي يتشكل منها المجتمع . وليس هناك من شك في أن من بين أخطر الآثار الاجتماعية لتلك الموجة التضخمية الحادة التي اجتاحت المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٤ هو التآكل المطرد لمستويات معيشة بعض شرائح « الطبقة المتوسطة » في البلدان العربية بعدما تمتعت تلك الشرائح بفترة من الازدهار والرخاء النسبي خلال الستينات .

فلقد شهد الوطن العربي في الخمسينات والستينات تغيرات مهمة في البناء الطبقي ، وكان هذا التغير في اتجاه زيادة الحجم النسبي للطبقات المتوسطة ، مع اختلاف الدرجة بالطبع من قطر الى قطر عربي آخر . ولكن تجدر الاشارة هنا الى أن نمو الطبقات الوسطى في الوطن العربي حدث في شريحتين رئيسيتين : الاولى هي الطبقة المتوسطة الجديدة التي تتكون في معظمها من خريجي الجامعات العاملين في أجهزة الدولة وخصوصاً في البلاد العربية التي أخذت « بالتخطيط » أو «التصنيع» في السنوات العشرين الاخيرة مثل مصر والعراق وسورية والسودان وليبيا والجزائر . ففي تلك الاقطار أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية الى تضخم كبير في الاجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية بمعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث لهذه الاقطار . أما الشريحة الثانية التي نمت في السنوات الاخيرة فهي الطبقة المتوسطة التقليدية التي تتكون من التجار والمقاولين وأصحاب المهن الحرة وبخاصة في البلاد « ذات الاقتصاد الحر » مثل الأردن والسعودية والكويت وقطر والامارات[٩] .

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحديث عن التمايز الاجتماعي الذي يحدث نتيجة التضخم بين الشرائح الاجتماعية المختلفة للطبقة الواحدة ، إذ اننا سوف نجد أن الوضع الدخلي والاجتماعي لكل شريحة من هؤلاء تجاه الشرائح الاجتماعية الأخرى قد تغير نتيجة حدوث موجات التضخم التي اجتاحت البلدان العربية في السنوات الأخيرة . فبالنسبة للشريحة الأولى من الطبقة المتوسطة ، نجد أن اصحاب الدخول الثابتة مثل موظفي الحكومة والمهنيين والتكنوقراط العاملين بوحدات القطاع العام قد تدهورت حالهم بشكل ملحوظ بينما نجد ، في الوقت نفسه ، عناصر الشريحة الثانية من التجار والمقاولين وأصحاب المهن الحرة قد أفادوا فائدة جمة وازدادوا ثراءً من جراء التضخم .

ونظراً لأن الشريحة الأولى من الطبقة المتوسطة هي الأكبر عدداً والأوسع انتشاراً في معظم المجتمعات العربية ، فان أوضاعها الدخلية المتدهورة والتآكل المطرد في مستويات معيشتها يهدد المجتمعات العربية بأزمة حادة تمس جوهر الاستقرار والسلام الاجتماعي بها . فليس هناك من شك في ان اعداداً متزايدة من الأفراد المتعلمين تعليماً عالياً من ذوي الأجور والمرتبات الثابتة ، قد

---

(٩) انظر : سعد الدين ابراهيم ، ورقة عمل أولية عن الابعاد الاجتماعية للتضخم في العالم العربي (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٢ ـ ٣ .

تدهورت اوضاعهم النسبية في السلم الاجتماعي داخل الطبقة المتوسطة نفسها ، لدرجة أن المشاهد في عدد كبير من البلدان العربية ان بعضاً من هؤلاء الموظفين قد اضطروا لان يزاولوا حرفاً أو مهناً اخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حدث في دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع مستوى الاسعار . بل توجد حالات معينة نلاحظ فيها ان بعضاً من الموظفين يتحولون الى عمال ، بمعنى انهم يزاولون حرفاً اخرى بعد انتهاء فترة عملهم بالمصالح الحكومية ، كأن يعملوا مثلا سائقي تاكسي ، أو في اعمال صيانة واصلاح الراديو والتليفزيون والساعات ، وغير ذلك من أعمال[١٠] .

ويمكن الاسترشاد بالتطور الذي طرأ على الرقم القياسي « الرسمي » لخدمات السكن كمؤشر لدرجة التآكل أو الـSqueeze التي لحقت بمستويات معيشة ورفاه تلك الشريحة المهمة من الطبقة المتوسطة في المجتمع العربي . فقد ارتفع الرقم القياسي « لخدمات السكن » بمعدل ٢٠٣ بالمائة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥[١١] ، وفي الأردن بلغ التغير نسبة النسبي ٧٥ بالمائة ، خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠[١٢] ، بينما بلغت نسبة التغير النسبي في مدينة صنعاء (باليمن العربية) ٥٣٩ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٧[١٣] لعناصر تكاليف السكن كافة (الايجار ، التأثيث ، النور والمياه) . كذلك يلاحظ أن هناك فئات اجتماعية تتدهور ثروتها الحقيقية بشكل واضح في ظل التضخم ، وهي الفئات التي تجسد ثرواتها المدخرة في شكل اصول مالية مختلفة ، وهو الوضع الغالب لثروة الطبقة الوسطى ، التي تتكون من صغار ومتوسطي المدخرين[١٤] ، في معظم البلدان العربية . ونقصد بالاصول المالية هنا ، شهادات الادخار ، وودائع الادخار في البنوك وفي صناديق توفير البريد ، وفي السندات الحكومية وغير الحكومية ، وفي اسهم الشركات ، وفي النقدية السائلة ، وفي بوالص التأمين على الحياة . فمثل هذه الأصول المالية تدر عائداً حقيقياً سالباً في ظل الظروف التضخمية . . . فضلاً عن تآكل القيمة الحقيقية لهذه الأصول .

كذلك من المشاهد أن بعض أفراد الطبقة المتوسطة في الريف والمدينة غالباً ما يلجأون الى بيع ما تراكم لديهم من ذهب تحت وطأة التضخم . . لمواجهة أعباء الحياة والالتزامات المتزايدة . ولذا فيمكن اعتبار إعادة توزيع المقتنيات من الذهب (كشكل مهم من أشكال الثروة المدخرة في شكل عيني) فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة بمثابة مؤشر مهم للفئات الاجتماعية الصاعدة والفئات الهابطة بفعل التضخم .

ومن الناحية المنهجية العامة فقد طرح د . رمزي زكي في مؤلفه « مشكلة التضخم في مصر » منهجاً كمياً لقياس بعض الآثار الاجتماعية للتضخم . وهذا المنهج المقترح للقياس ، لو توافرت البيانات اللازمة له ، قد يساعد على تصوير هذه الآثار بشكل اكثر تحديداً . وهذا المنهج يعتمد

---

(١٠) زكي ، بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم في مصر ، ص ١٨ .

(١١) انظر : Kingdom of Saudi Arabia, Statistical Agency , *Statistical Summary, 1976.*

(١٢) انظر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقرير السنوي السابع عشر (عمان : الدائرة ، ١٩٨٠) ، جدول رقم (٢٥) .

(١٣) انظر : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الثامن لعام ٧٨ / ١٩٧٩ (صنعاء : البنك ، ١٩٧٩) .

(١٤) انظر : زكي ، بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم في مصر .

على قياس ما سماه المؤلف « بمعامل التمايز الاجتماعي » الذي ينشأ بين الطبقات والشرائح الاجتماعية نتيجة تغيير الاسعار ، والاسعار فقط . وفي إطار هذا المنهج ، تجري التفرقة بين نوعين من التمايز الاجتماعي :

أولهما ، هو التمايز الاجتماعي الرأسي ، أي التمايز الذي ينشأ بين الطبقات الاجتماعية بينها وبين بعض .

وثانيهما ، هو التمايز الاجتماعي الأفقي ، وهو التمايز الذي ينشأ بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة . وهذا المنهج يعتمد على محاولة قياس صافي التغير الحقيقي الذي حدث في مركز الثروة لأي طبقة نتيجة التضخم ومقارنة ذلك بالمراكز الصافية الأخرى لثروات سائر الطبقات أو الفئات ، وذلك لمعرفة ما اذا كان الوضع النسبي لثروة الطبقة قد تغير سلباً أم ايجاباً في ظل ظروف التضخم . والفكرة الاساسية هنا تعتمد على تتبع التغير في صافي اصول وخصوم ثروة كل طبقة نتيجة تغير المستوى العام للاسعار . فمن المعلوم ، ان ثروة كل طبقة (أو فرد) انما تتكون من أصول مختلفة بعضها مادي وبعضها مالي .كما أن هناك مستحقات ، أي خصوم مستحقة على ثروة هذه الطبقة (أو الفرد) . ويتكون صافي مركز ثروة هذه الطبقة (او الفرد) من الفرق بين مجموع الاصول ومجموع الخصوم . ولو اخذنا هنا على سبيل المثال ، الملاك الزراعيين ، فإننا نجد أن أهم عناصر أصول ثروتهم تتمثل في الاراضي الزراعية وأن أهم عنصر من عناصر الخصوم (أو المستحقات) إنما يتمثل في الديون العقارية وغير العقارية المستحقة للبنوك العقارية او البنوك التجارية أو لبنك التسليف الزراعي ، وغير ذلك من ديون .

فإذا حدث تضخم في الاقتصاد القومي ، فإن القيم الحقيقية لاصول ثروة هذه الطبقة تتغير ، كما تتغير أيضاً القيم الحقيقية لعناصر الخصوم المستحقة على هذه الطبقة . وبالتالي ، إذا كان مجموع التغير الذي حدث في أصول ثروة هذه الطبقة أكبر من مجموع التغير الذي حدث في الخصوم المستحقة على هذه الطبقة ، فإننا نجد هنا ، ان ثروة هذه الطبقة تكون بالتأكيد قد تزايدت بمقدار ما . أي أنها استفادت من التضخم . وعلى ذلك نجد أن نصيبها النسبي في إجمالي ثروة المجتمع ككل تكون قد تزايدت . فإذا استطعنا حساب نسبة التزايد الذي حدث في ثروة هذه الطبقة نتيجة التضخم ، فإننا بذلك نكون قد استطعنا أن نقدر الميزة النسبية التي حققتها من خلال التضخم على حساب الطبقات والشرائح الاجتماعية الاخرى .

٢ـ أثر التضخم على التغير في «نظام القيم» على الصعيد العربي

يمكن أن نشير هنا بشكل موجز الى أهم التغيرات التي طرأت على أنماط السلوك ونظام القيم على الصعيد العربي بفعل التضخم خلال فترة السبعينات .

أ ـ انتشار النمط الاستهلاكي الترفي والتضخمي

كذلك في ظل التضخم فإن قيم كل طبقة وأنماطها الاستهلاكية لا تظل على حالها ، بل تتغير بدورها وتعاني هزاتٍ واضطراباتٍ عنيفةً ومفاجئةً .

ويمكن القول عموماً ان كل طبقة في المجتمع العربي قد تزايد طلبها على السلع والخدمات

نفسها التي كانت هذه الطبقة تستهلكها منذ عشرين سنة ، وعلى سلع وخدمات جديدة لم تكن هذه الطبقة تستهلكها في الماضي القريب . ولنأخذ على سبيل المثال « البدو الرحل » في السعودية ، والذين يمثلون حوالى عشرين في المائة من مجموع السكان ، فمنذ عشرين سنة لم تكن المطالب الاستهلاكية لهم تتعدى الارز والشاي والسكر والحلى والاقمشة . ولكن في دراسة حديثة قام بها البنك الدولي اتضح ان اكثر من ثلثي الاسر البدوية اصبحت تملك سيارات نقل صغيرة وتقبل على شراء الانسجة والاطعمة المحفوظة والادوية ، الى جانب السلع التقليدية السابق ذكرها[١٥] .

كذلك من المشاهد أنه لم يعد هناك متجر بقالة في أي قرية يمنية ، أينما كانت ، إلا ونجده مكدساً بالفواكه والمعلبات المستوردة والمياه الغازية المستقدمة من أنحاء العالم كافة . كذلك أنتشرت في اليمن العربية المتاجر التي تبيع اصنافاً سلعية تمتد من أحدث العطور وربطات العنق الفرنسية الى علب آلبان « نيدو » المجففه والمستوردة[١٦] .

وهنا تجدر الاشارة الى أن عاملاً مهماً من عوامل تغير القيم وأساليب الحياة لكل الطبقات يرجع الى الطفرة في وسائل الاتصال والاعلام ، فمن خلال هذه الاخيرة انتشر تقليد الطبقات الدنيا للطبقات الوسطى في انماط استهلاكها . وأصبحت الطبقات الوسطى والعليا العربية تنظر الى مثيلاتها في الغرب كاطار مرجعي في اسلوب حياتها وقيمها الاستهلاكية (وليس لقيمها الانتاجية)[١٧] .

وهنا نجد أن التضخم يلعب دوراً مساعداً في تغذية وبلورة هذا « النمط الاستهلاكي » . . . حيث يحاول الجميع الهرب من النقود . فنظراً لأن القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوماً بعد الآخر . . فان الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية يسارعون الى التخلص من النقود ويسعون الى مزيد من الانفاق الاستهلاكي . ويترتب على ذلك تغذية « حمى الاستهلاك consumption fever وبالذات سلع الاستهلاكي الترفي واقتناء السلع المعمرة .

وفي ظل النمط الاستهلاكي الجديد لدى الفئات العليا والشرائح الاجتماعية الجديدة ، والصاعدة بفعل التضخم ، يلاحظ ظهور مجموعة جديدة ومتنامية « من السلع الترفية » التي يمكن أن نطلق عليها « Veblen goods » ، نسبة الى T. Veblen ، والتي يستهلكها ذوو الدخول المرتفعة من المنتفعين بالتضخم[١٨] . وتلك المجموعة من السلع الترفية ، والتي تراوح من عربات السباق الى أجهزة الفيديو هي سلع لها خصائص «Giffin goods » نفسها ، التي يستهلكها الفقراء من ذوي الدخول المنخفضة على النحو المعروف في نظريات الاستهلاك . بيد أن كلا المجموعتين من السلع ، رغم أن فئات مستهلكيها تقع على طرفي النقيض في سلم الدخل : الأكثر

---

(١٥) انظر : ابراهيم ، ورقة عمل اولية عن الابعاد الاجتماعية للتضخم في العالم العربي ، ص ٣، وسعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ١٩٨٢ ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥ .

(١٦) انظر : فهمي هويدي ، « نقوش عصرية على جدران صنعاء ، » العربي ، العدد ٢٤٥ (نيسان / ابريل ١٩٧٩) ، ص ١١٣ .

(١٧) انظر : ابراهيم ، ورقة عمل اولية عن الابعاد الاجتماعية للتضخم في العالم العربي ، ص ٤ .

(١٨) Thorstein Veblen, *The Theory of the Leisure Class : An Economic Study of Institutions* (New York : New American Library, 1953), Chap. 4 « On Conspicuous Consumption, » .

غنىً والأشد فقراً ، فإنهما يتمتعان بخاصية واحدة ألا وهي أن الطلب على هذه السلع يزداد مع ارتفاع أسعارها على عكس السلوك المألوف لمنحنيات الطلب على السلع الاستهلاكية المعتادة .

وهذه التأثيرات تؤدي بدورها الى سيولة طبقية كبيرة ترتفع خلالها فئات من الطبقة الدنيا الى الطبقة الوسطى ، ومن الوسطى الى العليا ـ وبالعكس . ولكن الثابت هو أن من ينخفضون يظلون متمسكين بقيم وانماط استهلاكهم السابقة بينما من يرتفعون يندفعون الى تبني قيم وأنماط استهلاك الطبقة الجديدة التي دخلوا في عدادها . ويخلق عدم الاتساق هذا ظواهر جديدة بعضها ـ ان لم يكن كلها ـ من النوع المرضي[١٩] .

ب ـ تدهور قيمة العمل المنتج

وهكذا يمكن القول ان الموجة التضخمية العارمة التي تجتاح أرجاء الوطن العربي كافةً قد نجم عنها اضطراب شديد في نظام القيم وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة . فقد استفادت بالموجات التضخمية شريحة معينة من المجتمع العربي وهي تلك التي وظفت مدخراتها في مجال التجارة والاستيراد والتصدير والتشييد ، فحصدت من وراء ذلك ارباحاً طائلةً Windfall profits دون جهد وعرق يتناسب مع هذه الأموال التي هبطت عليها دون غيرها .

وقد ترتب على ذلك في المقابل إهدار متزايد للقيمة الاجتماعية للعمل المنتج في المجتمع العربي خلال السبعينات نتيجة صعود موجات التضخم والمضاربة التي طغت على كل منحى من مناحي الحياة الاقتصادية العربية . فقد اهتز الايمان لدى جميع الذين يعملون ويكدحون بأيديهم وأذهانهم بأنه لم يعد للعمل المنتج قيمة تذكر في المجتمع العربي . . وأن العائد المادي والمعنوي الذي يعود على الانسان يسير في علاقة عكسية مع الجهد الصادق المبذول . ومعنى ذلك أنه لم تعد هناك علاقة سببية بين زيادة مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى انتاجية العمل ، أو بين عملية تحسين مستوى المعيشة وبين مقدار التجويد والعمل المنتج المطلوب لذلك .

ج ـ انتشار الرشوة والفساد

كذلك كان من الآثار الاجتماعية المهمة التي ترتبت على ذلك ، وتحت وطأة التضخم في المجتمع العربي ، انتشار الرشوة والفساد الاداري . وهنا نجد ان أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة يلجأون إلى هذا الطريق لكي يعوضوا التدهور الذي حدث في أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية . وفي مجال الرشوة ، على سبيل المثال ، نجد أن الموظف في الحكومة يستغل السلطة المخولّة له عن طريق تقديم خدمة مشروعة للافراد مقابل ثمن لذلك ، أو أنه يقدم خدمةً غير مشروعة مقابل عائد معين .

« والضرر الاجتماعي هنا لا يقتصر فقط على من يتلقون الرشوة وانما يمتد الى من يقدمونها فالذي يبدأ بتقديم الرشوة لانجاز خدمة مشروعة يمكن ان يقدم الرشوة لانجاز مصالح غير مشروعة ، ويتحول ذلك الى نمط سلوكي عام . وبانتشار هذا السلوك يرتفع حجم الراشين والمرتشين معاً ، ويصبح قاعدة عامة ترقى الى معيار اجتماعي مقبول عملياً حتى اذا ظل المجتمع يدين هذا السلوك رسمياً . ويصبح المواطن في هذه الحال أمام أحد خيارات ثلاثة : إما المحافظة على أمانته وبالتالي يقبل بتدهور مستواه الطبقي ، أو التضحية بأمانته للمحافظة على وضعه الطبقي ، او العمل الاضافي داخل او خارج الوظيفة الحكومية للاحتفاظ بكل من امانته ومستواه الطبقي »[٢٠].

---

(١٩) ابراهيم ، ورقة عمل اولية عن الابعاد الاجتماعية للتضخم في العالم العربي ، ص ٥ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٨ .

الفصلُ الرَّابع

السياسات اللازمة لمواجهة ومكافحة التضخم على الصَّعيد العربي

وأخيراً نأتي الى السؤال المحوري الذي حكم هذه الدراسة منذ البداية ألا وهو : كيف يمكن للاقتصاد العربي أن يخرج من مأزق التضخم الذي يعيش فيه الآن ؟ وبعبارة أخرى ، ما هي مجموعة السياسات والاجراءات ، الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ، التي يتعين الأخذ بها على الصعيدين القطري والقومي حتى يمكن محاصرة وكبح جماح القوى التضخمية الطليقة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد العربي .

واذا كنا هنا بصدد طرح إطار عريض للسياسات والاجراءات العملية اللازمة لمكافحة التضخم على الصعيد العربي ، فانه لا بد من أن يرسخ في الأذهان منذ البدء أن هذه المجموعة من السياسات والاجراءات تنقسم بدورها الى ثلاث مجموعات :

ـ مجموعة السياسات اللازمة لمكافحة ومحاصرة الضغوط التضخمية في الأجل القصير ، على الصعيد القطري ، حيث يكون الهدف الأساسي هو ضبط والسيطرة على الضغوط التضخمية وكبح نمو القوى التضخمية بحيث تتحقق درجة أفضل من الاستقرار النقدي والتوازن بين الدخول والأثمان في الاجل القصير .

ـ مجموعة السياسات اللازمة لمكافحة التضخم في الأجل الطويل ، على الصعيد القطري ، إذ يجري تصميم عدد من السياسات طويلة الأجل (من خمس الى عشر سنوات) لتصحيح العديد من الاختلالات والاختناقات ذات الطبيعة الهيكلية حيث يمكن اقتلاع التضخم من جذوره دون الاقتصار على معالجة مظاهره الخارجية .

ـ مجموعة السياسات اللازمة للتنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتنموية فيما بين الأقطار العربية المختلفة بحيث يمكن تطبيق برنامج فعال ومتناسق الايقاع لمكافحة التضخم على الصعيد العربي ، بما يكفل سد الثغرات كافة التي تسمح بتسرب القوى والضغوط التضخمية من قطر الى آخر .

ويمكن تصوير الأبعاد المختلفة للبرنامج المقترح لمكافحة التضخم على الصعيد العربي على

النحو المبين في الشكل رقم (٦) وعلى الرغم من أهمية مجموعة السياسات المقترحة لمكافحة التضخم على الصعيد العربي تظل المسألة في التحليل الأخير هي مسألة تحدٍ اقتصادي واجتماعي وسياسي لكي تكلل بالنجاح المأمول .

أولاً : اجراءات مكافحة التضخم على الصعيد القطري في الأجل القصير

لعل القضية التي تلح على أذهان راسمي السياسة الاقتصادية في الأجل القصير هي محاولة احتواء ومحاصرة الضغوط التضخمية المتولدة في الاقتصاد الوطني أولا بأول . . . دون محاولة التصدي للمهام الأكثر صعوبةً والمتمثلة في القضاء على عناصر الاختلالات الهيكلية والاختناقات العديدة في جانب العرض ، والتي يمكن معالجتها بكفاية من منظور الأجل الطويل فقط . ولهذا تتلخص مشكلة مكافحة التضخم في الأجل القصير في مدى كفاية السياسات النقدية والمالية المتبعة في مجال امتصاص « فائض السيولة » المتاح في الاقتصاد الوطني .

وانطلاقاً من هذا التصور يمكن لنا وضع برنامج لمكافحة التضخم في الأجل القصير في كل بلد عربي على حدة من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية (أي محددات التغير في عرض النقود بالمعنى الموسع (M_2) . ويمكن الامساك بالمحددات المختلفة للتوسع في السيولة المحلية بالاستناد الى المعادلة التالية :

$$\Delta M = \Delta C_p + \Delta C_g + \Delta NFA + \Delta NUA$$

حيث :

ΔM ـ يمثل مقدار التغير في حجم السيولة المحلية

ΔC_p ـ يمثل مقدار التغير في حجم مطلوبات القطاع المصرفي لدى القطاع الخاص (أي التغير في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي) .

ΔC_g ـ يمثل مقدار التغير في حجم المطلوبات الصافية للقطاع المصرفي لدى قطاع الادارة الحكومية (أي مقدار عجز موازنة الدولة الممول بواسطة الجهاز المصرفي ، اي بعد استبعاد الاقتراض الداخلي من الجمهور) .

ΔNFA ـ يمثل صافي التغير في الأصول الأجنبية التي بحوزة الجهاز المصرفي .

ΔNUA. ـ يمثل مقدار التغير الصافي في الأصول الأخرى غير المصنفة للقطاع المصرفي[١] .

ويمكن لنا أن نضيف الى هذه المكونات التقليدية مقدار الزيادة في البنكنوت والأرصدة النقدية من العملات الأجنبية ـ والتي لها صفة القبول العام في المعاملات العادية مثل الدولار الأمريكي ـ

---

(١) D.R Morgan, "Fiscal Policy in oil – Exporting Countries, 1972 – 1978," *I.M.F. Staff Papers, no. 1* (March 1979), p. 82.

شكل رقم (٦)
عناصر البرنامج المقترح لمكافحة التضخم على الصعيد العربي

سياسات مكافحة التضخم على الصعيد العربي

السياسات قصيرة الاجل لامتصاص السيولة والسيطرة على التضخم
- التحكم في كمية النقود المتداولة
- ترشيد سياسات الاقراض المصرفي
- التحكم في عناصر معادلات التكوين السعري
- السياسات الاجرية
- ضغط الانفاق الحكومي غير الضروري ورفع الجهد الضريبي

السياسات طويلة الأجل
- القضاء على الاختناقات في جانب العرض
- زيادة الحوافز وقنوات الادخار
- ترشيد استخدام تحويلات العاملين بالخارج
- محاصرة وعزل آثار التضخم المستورد

تنسيق السياسات فيما بين البلدان العربية
- تنسيق السياسات النقدية في مجال الائتمان واسعار الفائدة والتمويل بالعجز
- تطوير أسواق المال وأوعية تعبئة المدخرات
- تحقيق تنسيق سياسات الأمن الغذائي العربي

السيطرة على التضخم

وتمثل التغير في الأرصدة النقدية الأجنبية التي بحوزة الأفراد وغير المسجلة لدى السلطات النقدية ، وبالتالي فهي لا تشكل أحد مكونات العملة والبنكنوت المتداول المسجلة في الاحصاءات الرسمية . وليس هناك من شك في أن هذا العنصر أخذ في التزايد كأحد مكونات السيولة المحلية في الآونة الأخيرة ولا سيا في البلدان العربية المصدرة للعمالة .

وفي ضوء التحليل السابق للمحددات المختلفة للتغير في حجم السيولة المحلية فإن سياسات الأجل القصير لمكافحة التضخم سوف تهدف الى التحكم في هذه المكونات باستخدام أدوات السياسة النقدية ونظم إدارة الطلب والتي تتدخل أساساً في جانب الطلب .

وقبل عرض بعض السياسات المقترحة لمكافحة التضخم على الصعيد القطري في الأجل القصير يجب أن نحذر من أن سياسات الأجل القصير مهما كللت بالنجاح ، فان ذلك يجب ألا يحجب عنا حقيقة مهمة وهي أن معظم الضغوط التضخمية ـ من منظور الأجل الطويل ـ هي وليدة ضيق قاعدة الموارد المحلية وضعف مرونة الجهاز الانتاجي في معظم البلدان العربية . ولذا فإن سياسات الأجل القصير لا بد من أن يصاحبها وضع سياسات الأجل الطويل موضع التنفيذ ، وفي الوقت نفسه وفي اطار من التنسيق العربي المشترك على النحو الذي سنعرضه تفصيلاً فيما يلي :

١ـ التحكم في الاصدار النقدي وكمية النقود المتداولة

هناك اعتقاد سائد في العديد من الدوائر الأكاديمية ـ في ظل النفوذ المتزايد لأنصار النظرية الكمية للنقود ـ بأن أيسر وأكفأ السبل المتاحة أمام السلطات النقدية في كل بلد لمكافحة التضخم في الأجل القصير يتمثل في اللجوء الى التحكم في كمية النقود المتداولة وفرملة عَجَلَ الاصدار النقدي . وذلك لكي يتحقق أكبر قدر من التناسب بين الزيادة في حجم الناتج القومي الحقيقي والزيادة في كمية النقود المتداولة .

ويقتضي ذلك بدوره مزيداً من التحكم في حجم الأصدار النقدي لأوراق البنكنوت وغيرها من العملات المساعدة حتى يمكن تفادي (أو الحد) من ظاهرة « الافراط النقدي » ، التي يعانيها معظم الاقتصادات العربية ، وذلك في ضوء المؤشرات المتعلقة بالتطور الذي طرأ على عرض النقود منذ عام ١٩٧٤ على النحو الذي عرضناه تفصيلاً في الفصل الأول من هذه الدراسة . كذلك لقد عرضنا التطور الذي حدث حول « فائض الطلب المحلي » ، وتبين لنا أن هذا الفائض قد تطور بشكل حاد وسريع منذ منتصف السبعينات في معظم البلدان العربية . ولذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو : ما العلاقة بين الافراط النقدي الذي حدث خلال هذه الفترة ، وبين النمو المفرط الذي حدث في فائض الطلب ؟

وللاجابة عن مثل هذا السؤال بدقة ، لا بد لنا من ان نقوم أولاً بتقدير كمية النقود الزائدة Excess Money التي تم اصدارها فوق المستوى الأمثل (أو الصحي) الذي كان لا بد من ان يسود في التداول في الفترة محل الاعتبار لكي نحافظ على مستوى الأسعار السائدة[٢]، مثلاً عام ١٩٧٠ ، ثم نقارن هذه الزيادة « غير الصحية » في كمية النقود بصافي فائض الطلب الذي حدث

---

(٢) انظر بهذا الخصوص ، المؤلف المهم التالي : Milton Friedman, *The Optimum Quantity of Money and other Essays* (London: Macmillan, 1968).

خلال السبعينات . وبهذا نستطيع أن نحدد حجم مسؤولية الافراط النقدي في زيادة مستويات الأسعار .

ولذا فانه يلزمنا بادىء ذي بدء ، أن نتعرف أولاً الى التطور الـذي طرأ على متوسـط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي خلال الفترة محل الدراسة وذلك على الصورة الآتية(٣) .

$$\phi = \frac{M}{GDP}$$

حيث ϕ = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة .
M = كمية النقود المتداولة .
GDP = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة .

ونظراً لتباين مفهوم عرض النقود المعمول بها في التحليلات النقدية والمالية ، فاننـا نرى أن مفهوم كمية النقود الأنسب من وجهة نظر معيار « الافراط النقدي » هو كمية البنكنوت المتداول + العملات المساعدة والمعاونة ، ودعونا نرمز اليها بالرمز (M_0) . . باعتبارها تمثل مفهومـاً أضيق وأكثر ملاءمة من مفهوم عرض النقود (M_1) المتعارف عليه . وكما هو واضح من الجدول رقم (٤ ـ ١)، فان معدلات النمو السنوي في المعروض من أوراق البنكنوت والعملات المتداولة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ قد فاقت في كافة البلدان النفطية وغير النفطية معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار المثبتة) خلال فترة أطوَل نسبياً ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . . . ، مما يؤكد أن هناك درجةً كبيرةً من « الافراط النقدي » الذي يزيد عن المستوى الصحي أو الأمثل لكمية النقـود في الاقتصاد القومي .

بيد أن محاولة التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي عن طريق الحد من إصدار اوراق البنكنوت الجديدة وغيرها من العملات المساعدة لم يعد كافياً للقضاء على درجات الافراط النقدي في عدد من البلدان العربية . إذ أن بعض مكوِّنات عرض النقود في بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة لا يخضع تماماً لسيطرة السلطات النقدية ويتمثل ذلك في عرض البنكنوت الأجنبي (أساساً الدولار الأمريكي) والذي يأتي بصحبة القادمين والعاملين بالخارج ويجري استخدامه في عمليات الشراء والتبادل مباشرةً دون ضرورة استبداله بالعملات المحلية . وذلك نظـراً لدرجـة القبول العام التي يتمتع بها الدولار الأمريكي في تلك البلدان، وكذلك نتيجة اتساع دائرة « دولارية المعاملات » في السنوات الأخيرة .

ولذلك فإن أي سياسة جادة للتحكم في الافراط النقدي من المعروض من البنكنوت والعملات لا بد لها من أن تمتد الى ذلك الجزء المهم من مكونات عرض النقود في الاقتصاد القومي والذي لا يتحكم فيه البنـك المركزي أو الخزانـة في البلـد المعنـي عن طريق تصـفية السـوق السـوداء في

---

(٣) رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ، ص ١٧٢ ومابعدها .

جدول رقم (٤ - ١)
تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع معدلات
نمو كمية النقود المتداولة في مجموعة مختارة من البلدان
العربية ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩
(نسب مئوية)

البلد	معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (٪)	معدل النمو السنوي المتوسط لكمية البنكنوت والعملات المتداولة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ (٪)
البلدان غير النفطية		
الاردن	٨,٥(أ)	١٨,٤(أ)
الجمهورية العربية السورية	٩,٠	٢٣,٢
السودان	٤,٣	٢٤(ب)
مصر	٧,٦	٧,٧
اليمن	٨,٤	٢٤,٥
البلدان النفطية		
الامارات العربية المتحدة	-	٤٠
العراق	١٠,٥	٢١,٢
الكويت	٢,٠	١٤,٥
المملكة العربية السعودية	١١,١	٤٢,٨

(أ) البيانات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .
(ب) البيانات خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ .
ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .
المصادر : احتسبت من : بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة .
World Bank, *World Development Report, 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1981), pp.136 – 137, table (2).
بالنسبة لمعدلات نمو عرض البنكنوت والعملات المساعدة :
United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region, 1980* ([n.p.]: ECWA, [1980]).

العملات الأجنبية (ولا سيما الدولار الأمريكي) وخلق نوع من « السوق التجارية » التي تخضع معاملاتها لسيطرة السلطات النقدية في القطر المعني . وتأخذ هذه المشكلة أبعاداً مهمة في حال كل

من مصر ، اليمن العربية ، السودان ، الأردن ، سورية ولبنان .

٢- ترشيد سياسات الاقراض والتوسع في الائتمان المصرفي

لعل من أهم عناصر التحكم في مكونات السيولة المحلية الخاصة في الأجل القصير هو وضع نظام صارم للرقابة على الائتمان المصرفي من حيث الحد الأقصى المصرح به وكذا مجالات التوسع والانكماش في استخدام هذه التسهيلات . فقد شهد معظم البلدان العربية عند منتصف السبعينات نوعاً من الفوضى العارمة في مجال منح وسوء استخدام التسهيلات الائتمانية مما ساعد على تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد العربي .

ففي الأردن ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص من ١٣٠ مليون دينار في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ الى ٢٧٢ مليون دينار عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ٤٦١ مليون دينار عام ١٩٨٠ . وقد اتجه الجانب الاكبر من هذه التسهيلات الى قطاع التجارة حيث ارتفعت أهميته النسبية من ٣٥ بالمائة من جملة التسهيلات الممنوحة عام ١٩٧٩ الى ٣٦,٢ بالمائة في نهاية عام ١٩٨٠ . ويليه في الأهمية قطاع البناء وشراء الأراضي حيث بلغت أهميته النسبية ٢١,٣ بالمائة عام ١٩٨٠ بينما كان نصيب قطاع الصناعة والتعدين ١٦ بالمائة فقط(٤)، راجع شكل رقم (٧) .

وفي مصر ارتفع حجم الائتمان المصرفي المحلي من ٣٩٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٥٣٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، أي بزيادة نسبية قدرها ٣٥ بالمائة خلال عامين . كذلك استمر صافي الائتمان المصرفي المحلي في الارتفاع من ٩٩٥١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى ١٠٦٤٩ مليون جنيه في حزيران/ يونيو ١٩٨٠(٥). كذلك توسعت البنوك التجارية في اليمن العربية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص خلال النصف الثاني من السبعينات لتمويل أعمال التجارة وشراء الأراضي والتشييد والبناء .

فقد ارتفعت السلفيات لتمويل الواردات والتجارة في السلع المستوردة من ٥٩ مليون ريال يمني عام ١٩٧٢ الى ١,٢ مليار ريال يمني عام ١٩٨٠ . كذلك ارتفعت السلفيات الشخصية للأغراض الاستهلاكية من ٣ ملايين ريال يمني عام ١٩٧٢ الى ٢٣٩ مليون ريال يمني عام ١٩٨٠(٦) .

ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة يلاحظ أن الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص في مجمل البلدان غير النفطية قد بلغ نحو ٤١ بالمائة - ٤٢ بالمائة من مجمل السيولة المحلية خلال عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ كما بلغ مستوى ٤٥ بالمائة من مجمل السيولة المحلية خلال عام ١٩٨٠ وفقاً لما تشير اليه التقديرات الأولية(٧) .

---

(٤) انظر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقرير السنوي السابع عشر (عمان : الدائرة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٥) انظر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٧ (القاهرة : البنك ، ١٩٧٨) ، ص ٣٥، والتقرير السنوي ، كانون الثاني / يناير - حزيران / يونيو ١٩٨٠ (القاهرة : البنك ، ١٩٨٠) ، ص ٩ .

(٦) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي التاسع (صنعاء : البنك ، ١٩٨٠) ، ص ١٣٠ - ١٣٣ .

(٧) انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة و صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للانماء =

شكل رقم (٧)

تطور التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية
في الأردن ، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

مليون دينار

٥٧٠
٥١٠
٤٥٠
٣٩٠
٣٣٠
٢٧٠
٢١٠
١٥٠
٩٠
٣٠

اخرى

الصناعة والتعدين

١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠

المصدر : استناداً الى : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، التقرير السنوي السابع عشر .

وهكذا تشير هذه البيانات بوضوح الى التوسع الكبير في السيولة المحلية الذي خلقه الجهاز المصرفي في العديد من البلدان العربية خلال السبعينات . ولكن القضية الخطرة الجديرة بالتوقف هنا هي اندفاع « القطاع المصرفي » في أجزاء عديدة من الوطن العربي في مجال اقراض وتمويل عمليات المضاربات العقارية وضخ مزيد من السيولة في هذا المجال مما ساعد على ازدياد حدة المضاربات العقارية وجنونها . وتمثل أزمة وسلوك النظام المصرفي في دولة الامارات العربية خلال عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ نموذجاً واضحاً لمثل هذا التورط في سوق المضاربات العقارية والتي أدت الى أزمة حادة في شهر ايار/ مايو ١٩٧٧ انتهت بغلق بنك « عجمان العربي » و« بنك جاناتا » الخاص ببنغلادش .

فالوقائع تدل على أن معظم المصارف في دولة الامارات اندفعت وراء تمويل عمليات الانشاءات والمضاربة على المباني التجارية والسكنية لتحقيق أرباح سريعة من وراء عمليات المضاربات العقارية التي طبعت منطقة الخليج في السنوات الأخيرة .

وقد شدت تلك الأزمة الانظار الى فوضى النشاط المصرفي في دولة الامارات وخروجها عن « قواعد السلوك المصرفي التقليدية » . وهنا تحرك « مجلس النقد » ليضع بعض القواعد الخاصة بنسب السيولة والاحتياطي يجري مراعاتها من جانب المصارف المختلفة في دولة الامارات ، ولكن دون تحديد مدة زمنية معينة تلتزم المصارف في نهايتها بالقواعد السلوكية الجديدة .

وعلاج ذلك يكمن في اضفاء مزيد من الفعالية على أدوات السياسة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني ، نسبة السلف والقروض الممنوحة الى حجم الودائع المصرفية ، سعر اعادة الخصم ، سعر الحد الأدنى لسعر فائدة الاقراض MLR) ، وتشديد رقابة البنك المركزي على حجم وتوزيع التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص (الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) . ويقتضي ذلك اللجوء لفرض حدود قصوى للتسهيلات الائتمانية (أو سقوف ائتمانية credit ceiling) للوحدات المقترضة وللقطاعات المختلفة ، بما يساعد على التخفيف من حدة الضغوط التضخمية ، مع اشتراط ضرورة تقديم جميع طلبات الائتمان المصرفي والتي تزيد عن قيمة معينة الى المصرف المركزي لينظر في أمرها(٨) .

إن مثل هذه الاجراءات . اذا ما طبقت بجدٍ ، يمكن لها أن تضع حداً لبعض الممارسات غير المسؤولة لبعض وحدات القطاع المصرفي في العديد من الاقطار العربية والتي نجمت عنها تغذية المزيد من الضغوط التضخمية وتمويل عمليات المضاربة العقارية . وكذلك يمكن لهذه الاجراءات

= الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ ([الشارقة : دار الخليج ، ١٩٨٢]) ، جدول رقم (٩/ ٥) ، ص ٢٥٩ .

(٨) تجدر بنا الاشارة هنا الى أنه مع التنوع الذي حدث مؤخرا في القطاعين المصرفيين في مصر والسودان ، من خلال عمل عدد من المصارف الاجنبية ، فقد اصبح من الصعوبة تحديد سقوف مطلقة للائتمان . وقد قامت مصر بعد ذلك باعتماد نسبة حد اقصى للقروض / الودائع فيما يتعلق بالمصارف الجديدة ، في حين ظلت تعمل بموجب السقوف المطلقة على صعيد مصارف أخرى انظر : كريم نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية ،» ورقة قدمت الى: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ندوة التكامل النقدي العربي ، ابو ظبي ، ٢٤ - ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، التكامل النقدي العربي ، المبررات - المشاكل - الوسائل (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ١٩٠ ، هامش رقم (٢١) .

الرقابية على حجم واستخدامات التسهيلات المصرفية أن تلعب دوراً ايجابياً في إعادة توجيه قنوات الائتمان المصرفي لكي تسهم في دفع وتمويل التوسع في نشاط المشروعات المنتجة الصناعية والزراعية والمرافق الأساسية التي تحقق عائداً اجتماعياً ملموساً .

٣ـ السياسة المالية كأداة لتحسين كفاءة نظم ادارة الطلب على المستوى الكلي

على الرغم من أهمية الدور المنوط بأدوات السياسة النقدية والعديد من التدابير النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية في الأجل القصير على النحو الذي سبق بيانه في الفقرات السابقة ، الا أن هناك دوراً مهماً يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إطار نظام كفء لادارة الطلب على المستوى الكلي . ويقتضي ذلك بدوره إعادة النظر في أنماط الانفاق الحكومي وهيكل الايرادات العامة للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية . وقد تكون أدوات السياسة المالية أكثر فعالية في مجال احتواء ومكافحة الضغوط التضخمية في الأجلين القصير والمتوسط في ظل الهياكل الاقتصادية المتنوعة لمعظم البلدان العربية .

وهكذا فإن السياسة المالية تلعب دوراً مهماً في أي برنامج جاد لمكافحة التضخم ، نظراً للامكانات المختلفة التي يمكن أن تسهم بها في مجال إمتصاص فائض الطلب وفي مجال ترشيد هيكل الانفاق العام ، وفي مجال تشجيع الادخار والاستثمار . كما أنها تكتسب أهمية خاصة من حيث كونها أداة مهمة لعلاج بعض الآثار السلبية التي يحدثها التضخم ، وخصوصاً في مجال إعادة توزيع الدخل القومي والثروة القومية ، وذلك عن طريق نظم الاعانات وخفض تكاليف المعيشة لتخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين ، وفرض الضرائب المرتفعة على الدخول وأشكال الثروات التي تتجه نحو التزايد مع ارتفاع المستوى العام للاسعار .

ويمكن لنا أن نورد فيما يلي أهم عناصر السياسة المالية التي تتطلبها مقتضيات السيطرة على التضخم في ظروف البلدان العربية :

أ ـ ضرورة ضغط وترشيد الانفاق الاستهلاكي الحكومي خصوصاً في تلك المجالات التي لا ينتج عنها أي آثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضرورية للشعب أو على كفاءة الأداء للخدمات الحكومية . ويقتضي ذلك بدوره وضع حدود عليا أو سقوف (ceilings) لا تتجاوزها مستويات الانفاق العام في مجالات معينة مثل الانفاق الترفي على تأثيث المكاتب والدواوين الحكومية ، نفقات الحفلات ، والسيارات ، ونفقات الدفاع ، مما يترتب عليه تخفيض معدل نمو الطلب الكلي في الاقتصاد القومي والاقلال من مقدار عجز ميزانية الدولة وآثاره التضخمية .

ب ـ اعادة النظر في أولويات الانفاق العام ولا سيما في البلدان النفطية حيث يتجه جانب مهم من النفقات العامة الى تمويل عمليات البناء والتشييد واعادة رصف الطرق والى قنوات الانفاق الجاري دون الاستثماري . اذ ان بعض أنواع الانفاق بالاضافة الى ما تخلقه من ضغوط تضخمية لا يترتب عليها نمو ملموس في الطاقات الانتاجية . فالملاحظ أن الحكومات في العديد من البلدان النفطية تجد نفسها تحت اغراء توجيه جانب كبير من الأموال العامة الى نشاطات البناء والتشييد وبناء الموانى وشبكات الطرق وغيرها من مقومات البنيان الارتكازي infrastructures .

وفي أحوال كثيرة نجد أن عمليات تنفيذ إقامة أجزاء من الهياكل الأساسية في البلدان النفطية يجري بمعدلات تفوق بكثير طاقة القطاعات المنتجة الأخرى على الاستفادة من خدماتها لفترات طويلة مقبلة . ولذا يميل بعض التحليلات الى اعتبار العديد من مشروعات الأشغال العامة Public works في البلدان النفطية من قبيل مشروعات رفع المكانة Prestige projects ذات الآثار التنموية المحدودة في المدى البعيد(٩) .

ج ـ كذلك يتطلب نجاح السياسة المالية في السيطرة على التضخم زيادة الجهد الضريبي Tax effort في معظم البلدان العربية ، وهو ما يعني ضرورة زيادة حجم ونسبة الضرائب التي تستأديها الدولة من الدخل القومي. فارتفاع حجم حصيلة الضرائب وتزايد نسبته الى الدخل القومي ، انما يترتب عليه الاقلال من حجم الدخل الصافي المتاح للانفاق لدى القطاعات الأخرى (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) ، وهذا ما يلبث أن ينعكس في كبح جماح نمو الطلب الكلي . وبالتالي فإن زيادة الجهد الضريبي يعد من أفضل السبل المؤدية الى تقليل مقدار العجز في ميزانية الدولة . . . إذ يتيح للسلطات العامة هامش أكبر للمناورة عما هو متاح لها في مجال ضغط وترشيد بنود الانفاق الحكومي .

واذا كان الجانب الاكبر من حصيلة الضرائب في معظم البلدان العربية يتكون من الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على عناصر الاستهلاك السلعي والخدمي دونما تمييز بين شرائح الدخول المختلفة ، لذا يبدو من الصعب تحسين الاداء ورفع الجهد الضريبي في مجال الضرائب غير المباشرة باستثناء اعادة النظر في هيكل التعريفة والرسوم الجمركية بما يسمح بكبح جماح الانفاق الاستهلاكي الترفي والكمالي للقطاع العائلي . كذلك يمكن فرض ضرائب ورسوم على بنود الانفاق الترفي على الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية وما في حكمها من الملاهي والكازينوهات التي يرتادها ذوو الدخول العالية .

وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة فهناك مجال أوسع للمناورة والحركة متاح لراسمي السياسة المالية بهدف رفع كفاءة الجهد الضريبي في الاقتصاد العربي . فالملاحظ أن هناك طائفةً مهمة من الدخول المرتفعة المتولدة بفعل التضخم والمضاربات ، لا تصيبها الضرائب المباشرة بشكل جاد ومحكم . فهناك مجال لتنشيط الجهد الضريبي من خلال تحسن أساليب ربط وتحصيل « ضرائب الدخول » المستحقة على أرباح قطاع الأعمال ودخول أرباب المهن الحرة والحرفيين والذين تزايدت ارباحهم بشكل هائل في السنوات الأخيرة بفعل التضخم .

كذلك نقترح ضرورة فرض ضريبة تسري على الأرباح الرأسمالية Tax on capital gains ، أي على حركة تداول وانتقال ملكية الأصول الرأسمالية ، ولا سيما تلك الناجمة عن التصرفات والصفقات العقارية . كذلك نوصي بفرض ضريبة اضافية على اراضي البناء المتروكة شاغرة في المناطق الحضرية وذلك على غرار « ضريبة العَرَصات » المأخوذ بها في العراق .

وعموماً فإن تطور الجهد الضريبي في بلد عربي معين يمكن قياسه من سنة لأخرى ، باستخدام

---

(٩) Dudley Seers, "The Mechanism of an Open Petroleum Economy," *Yale University Economic Growth Centre paper*, no. 47 (1974), p.237.

مؤشر مألوف له دلالة تحليلية مهمة وهو معامل المرونة الدخلية لحصيلة الضرائب على الصعيد القومي Income elasticity of tax revenue . إذ يعكس هذا المعامل التغير النسبي في حصيلة الضرائب منسوباً الى التغير النسبي للدخل القومي في الفترة نفسها . وتقاس جودة الأداء في مجال زيادة الجهد الضريبي بتسجيل هذا المعامل لقيم تتجاوز الواحد الصحيح في حال البلدان غير النفطية ، ولقيم متزايدة (أقل من الواحد الصحيح) في حال البلدان النفطية نظراً للدور المتواضع الذي تلعبه حصيلة الضرائب بالنسبة للقفزات التي تحدث في مستويات الدخل القومي الاجمالي .

٤ـ الرقابة على الاسعار والتحكم في عناصر معادلات التكوين السعري

بالاضافة الى الاجراءات التقليدية المتعلقة بالرقابة على الأسعار وتحديد هوامش ربح السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد القومي ، يمكن لراسم السياسة الاقتصادية التحكم في معدلات التضخم في الأجل القصير عن طريق التحكم في عناصر معادلات التكوين السعري للسلع والخدمات بطريقة غير مباشرة وذلك على مستوى مفردات ومجموعات السلع المختلفة .

ومعادلات التكوين السعري عادة ما تتضمن ثلاثة عناصر أساسية :

أ ـ تكلفة الخامات والوقود (محلية / مستوردة)

ب ـ الأجور النقدية وملحقاتها (تكلفة العمل)

ج ـ هوامش الربح ، والتي عادةً ما تأخذ شكل التعلية أو الـ Mark_up على تكلفة الخامات والاجور .

وبذا يمكن كتابة معادلة التكوين السعري لأي سلعة على النحو التفصيلي التالي :

$$p = \left[\sum_{i=1}^{n} p_i^l x_i^l + \sum_{i=1}^{m} p_i^m x_i^m + L\omega \right] (1 + r)$$

حيث :

- يمثل تكلفة الخامات والسلع الوسيطة المنتجة محلياً $\sum_{i=1}^{n} p_i^l x_i^l$

- يمثل تكلفة الخامات والسلع الوسيطة المستوردة $\sum_{i=1}^{n} p_i^m x_i^m$

- تكلفة العمل والأجور L حيث L تمثل عدد ساعات العمل ، ω يمثل معدل الأجر النقدي المتوسط .

- r يمثل هامش الربح الذي تجري اضافته على عناصر التكلفة التي يتضمنها القوس الأول كافة

وهكذا يبدو واضحاً أن أمام راسم السياسة الاقتصادية امكانية غير مباشرة للتحكم في العملية التضخمية عند المنبع وعلى المستوى الجزئي At the micro level ، إذ أن درجات الحرية

الافتراضية المتاحة أمامه للتحكم في معدلات التضخم تتمثل فيما يلي :

- تخفيض تكلفة الخامات المحلية عن طريق رفع الانتاجية والاقلال من المستخدم من الكميات (X) أو الأسعار P

- التحكم في تكلفة الخامات ومستلزمات الانتاج المستوردة عن طريق رفع الانتاجية والاقتصاد في المدخلات من السلع المستوردة X_i^m اللازمة لانتاج السلعة المعنية - وهذا هو الأهم - لمحاربة موجات التضخم المستورد ، أو عن طريق ضبط هوامش ربح السلع الوسيطة المستوردة وبالتالي تخفيض اسعار هذه السلع P^m

- ضبط وتخفيض تكلفة العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة من السلعة المعنية عن طريق رفع انتاجية العمل أي الاقلال من عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة L أو تجميد مستويات ومعدلات الأجر النقدي ω الأمر الذي يبدو أكثر صعوبةً في بعض الأحيان .

- التحكم وضبط هوامش الربح r باعتبار هذا المتغير أخطر المتغيرات في معادلات التكوين السعري وفي توليد الضغوط التضخمية . . اذ أنه يؤدي الى مضاعفة آثار التضخم في عناصر التكاليف الأخرى كافة بحكم دوره الاستراتيجي في معادلات التكوين السعري . ولذا يجب على راسم السياسة الاقتصادية العمل الدائم على تخفيض أو تثبيت هذه الهوامش للتحكم في الموجات التضخمية عند المنبع . . وقبل أن تجري في شرايين الاقتصاد القومي كافة .

وتلك كلها مسائل تتعلق بأسلوب الادارة الاقتصادية ودرجة الحزم في تحقيق الرقابة على الأسعار عن طريق التحكم بطريقة غير مباشرة في عناصر معادلات التكوين السعري . وتعتبر مسألة تحديد « هوامش الربح » من أعقد المسائل التي تواجه راسم السياسة الاقتصادية من الناحية العملية حتى يكون لها درجة الفعالية المطلوبة .

٥- السياسات الاجرية

تستلزم اجراءات الأجل القصير تحقيق قدر من إعادة التوازن بين حركة الأسعار وبين الأجور النقدية في ظل الظروف التضخمية وحتى يمكن اقتلاع المسببات الهيكلية للتضخم في الأجل الطويل . وهذا يطرح بدوره التساؤ ل حول طبيعة « السياسات الأجرية » الواجب اتباعها في الأجل القصير . إذ كثيراً ما يثار التساؤ ل الآتي : ما المانع من زيادة مستويات الأجور النقدية لكي تتمشى مع ارتفاع الأسعار ؟ والواقع أن مثل هذا الاقتراح ، والمعمول به في العديد من البلدان مثل تشيلي ، ايطاليا ، فرنسا ، إنما يقوم على الربط أو التأشير الكامل Indexation بين الزيادة في مستويات الأجور النقدية والزيادات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار الذي يتخذ أساساً للقياس . ولذا يسمى هذا النظام نظام « المستوى المتحرك *l'échelle mobile*» في فرنسا أو Scale mobila في ايطاليا ، وهو من قبيل محاولة معايشة الأوضاع التضخمية في أسواق سلع الاستهلاك .

ولكن هناك من يثير الانتقادات ضد هذا الحل باعتباره يقود إلى مزيد من الضغوط التضخمية من خلال سلسلة الآثار المتبادلة بين الأجور - التكاليف - الأسعار - الأجور ، مما يجعل الربط التلقائي بين الزيادة في معدلات الأجور النقدية والزيادة التي تطرأ على المستوى العام للأسعار بمثابة حل يؤدي الى خلق المزيد من المضاعفات التضخمية دون أن يمنع التدهور المستمر في

مستويات الأجور الحقيقية . . والتي تظل تلهث دوماً وراء حركة الأسعار المتصاعدة دون توقف .

وبدلاً من ذلك يرى البعض عدم الأخذ « بالنظام المتحرك للأجور » ويرى اللجوء الى أسلوب « الدعم السلعي » بواسطة الحكومة Government subsidies لمجموعة السلع التموينية والأجرية الأساسية والتي تمس مستويات معيشة السواد الأعظم من الناس .

ويعد الدعم إحدى الصور المهمة في إعادة التوزيع ، لأنه يضمن ـ في حدود معينة ـ ضمان توفير السلع والخدمات الضرورية ، بكميات معينة وبأسعار ملائمة للطبقات والفئات الاجتماعية التي تطحنها موجات الغلاء . وهو لهذا يحمي هذه الطبقات والفئات الاجتماعية من طغيان الغلاء على أهم وسيلة من وسائل المعيشة ، وهي السلع الضرورية . والدعم من هذا المنظور ، هو ترجمة عملية ومؤقتة لفكرة « السلام الاجتماعي » في ظل الظروف التضخمية السائدة في الأجل القصير والمتوسط .

ولكن هناك فريق من الاقتصاديين يعترض أيضاً على مثل هذه السياسة القائمة على التوسع في « الدعم السلعي الحكومي » تخفيفاً للأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين ، باعتبار أن هذا الحل يقود هو الآخر الى مزيد من الضغوط التضخمية . وهم يستندون في ذلك الى الحجة القائلة بأن تزايد حجم الدعم الحكومي للسلع التموينية وسلع الاستهلاك الضروري غالباً ما يواكبه تزايد واضح في « عجز ميزانية الدولة » . . وأن الجانب الأعظم من هذا العجز يجري تمويله بطرق تضخمية . وتأسيساً على ذلك ، فإن التوسع في حجم الدعم السلعي الحكومي ـ رغم آثاره التوزيعية المحمودة ـ ينجم عنه طبع مزيد من أوراق البنكنوت لتمويل مزيد من الزيادة في مقدار العجز في ميزانية الدولة مما يؤدي بدوره الى تغذية سلسلة من الضغوط التضخمية .

والواقع أن راسم السياسة الاقتصادية يجد نفسه في مأزق حقيقي ، فكلا الحلين له « وجه تضخمي » يصعب إنكاره . . ولا يوجد حل مثالي في الأجل القصير في مجال رسم السياسة الأجرية . ويمكن المفاضلة بين الحلين المقترحين بهدف الوصول إلى الحل الذي يحقق أقل الضرر من وجهة نظر مكافحة والسيطرة على التضخم في الأجلين القصير والمتوسط .

وعلى أي حال ، إذا ما تم الأخذ بسياسة زيادة الاجور ، فإنه من الضروري ألا تزيد الاجور عموماً مهما كان مستوى الأجر أو المرتب وانما يجب أن تزيد في حدود الحد الادنى للأجر فقط على أساس أن الأولى بالرعاية في ظل التضخم ، هم أصحاب الدخول الدنيا والثابتة .

ثانياً : السياسات طويلة الأجل لمكافحة التضخم على الصعيد القطري

اذا كان الهدف المعلن لمجموعة السياسات والاجراءات الموجهة لمكافحة التضخم في الأجل القصير هو محاصرة التضخم والسيطرة عليه ، فان السياسات طويلة الأجل لمكافحة التضخم لا بد لها من أن تهدف الى القضاء على أهم الجذور المسببة للضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني . ولهذا فان تحقيق هدف مكافحة التضخم بطريقة جذرية في الأجل الطويل لا بد وأن يرتبط بعملية

اقتصادية شاملة تهدف الى القضاء على مجموعة الاختلالات الهيكلية المولدة للضغوط التضخمية ، والتي لا تفلح ازاءها أدوات السياسة النقدية والمالية وحدها .

ولذا فإننا نعتقد أن القضاء على ظاهرة التضخم على الصعيد القطري يرتبط أوثق ارتباط بتحقيق المهام الجوهرية التالية :

- القضاء على الاختناقات والاختلالات الأساسية في جانب العرض .
- تطوير أسواق المال العربية وزيادة الحوافز على تكوين المدخرات .
- ضبط وترشيد نمط استخدام تحويلات العاملين في الخارج .
- محاصرة وتصفية آثار التضخم المستورد .

والحقيقة أن مدى فاعلية نجاح انجاز هذه السياسات الجوهرية في القضاء على الجذور المسببة للتضخم على الصعيد القطري انما تتوقف على مدى تكاملها وترابطها في التنفيذ على المدى الطويل . وسوف نحاول فيما يلي ، اعطاء الخطوط العريضة لهذه السياسات ، دون أن ندخل في كافة تفاصيلها .

١ـ القضاء على الاختناقات والاختلالات الاساسية في جانب العرض

لقد رأينا أن أحد الأسلحة المهمة في مجال مكافحة التضخم في الأجل القصير هو اللجوء لنظم ادارة الطلب Demand management systems حيث تكون الطاقات الانتاجية معطلة وغير قابلة للتوسع . بيد أنه في الأجل الطويل ، يكون الأسلوب الأكثر فعالية لاقتلاع جذور التضخم هو التدخل في جانب العرض ، أي اللجوء الى ما يسمى « نظم ادارة العرض » Supply management systems بهدف القضاء على الاختناقات والاختلالات الهيكلية التي تساعد على توليد الضغوط التضخمية .

والمقصود هنا هو وضع السياسات الكفيلة بالقضاء على أوجه الاختلال القائمة بين القطاعات المختلفة ، والتي سبب وجودها في الماضي حدوث مناطق اختناق مختلفة . وقد نتج عن ذلك تعثر دوران عَجَل الانتاج وتنفيذ برامج الاستثمارات في العديد من المجالات وبالتالي تباطؤ عمليات التنمية .

وفي هذا الصدد نشير على وجه الخصوص الى الاختلالات التالية :

أ ـ الاختلال القائم بين نمو القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والتوزيعية .

ب ـ تخلف طاقة الموانيء عن النمو في حجم التجارة الخارجية للبلدان العربية .

ج ـ تخلف شبكة الطرق والمواصلات عن النمو في بقية أجزاء الاقتصاد الوطني .

د ـ الاختلال الحادث بين معدل نمو المعروض من السلع الزراعية الغذائية وبين معدلات النمو السكاني في معظم البلدان العربية .

هـ ـ الاختلال بين المعروض من الوحدات السكنية ومعدلات نمو قوة العمل والأسر الجديدة في الريف والحضر .

ويمثل القضاء على تلك الاختلالات التي نلمسها بوضوح في معظم الاقتصادات العربية بعداً استراتيجياً مهماً في مجال مكافحة التضخم في الأجل الطويل . ولهذا لا بد أن نعطي للقضاء على هذه الاختلالات الهيكلية أهمية محورية في السياسات الاقتصادية المقبلة للأقطار العربية المختلفة في اطار منظور شامل للتنمية والنمو المتوازن .

٢ـ تطوير أسواق المال العربية وزيادة الحوافز على تكوين المدخرات

يعوق عملية تعبئة المدخرات والموارد المحلية في معظم الأقطار العربية نقص عمليات الوساطة المالية الفعالة . إذ أن هذاالنوع من الوساطة المالية ما زال بدائياً ومحدوداً في معظم البلدان العربية ، مما يجعل معظم الأصول المالية غير سائلة بدرجة كافية . ويزيد من حدة المشكلة نقص وضعف حوافز الادخار في معظم الاقتصادات العربية مما يتسبب في الفشل المتزايد في مجال استيعاب « السيولة الزائدة » .

ولعل أهم القضايا المطروحة في مجال حفز وتنشيط تكوين المدخرات ، من وجهة نظر الأجل الطويل ، هي قضية العائد المجزي على الادخار . إذ أنه في ظل ظروف التضخم الشديد ، الذي يتجاوز فيه معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار معدل سعر الفائدة النقدي ، فان معظم المدخرين ـ ولا سيما صغار المدخرين ـ يتعرضون لتآكل حقيقي في مدخراتهم حيث يصبح سعر الفائدة الحقيقي سالباً في معظم الأحوال .

ولذا يجب على راسمي السياسات على الصعيد القطري ، أن يدركوا الخطر الذي بدأ يزاوله سعر الفائدة السلبي على تنمية المدخرات الاختيارية الممثلة في ودائع التوفير بالبنوك وصناديق توفير البريد وبوالص التأمين على الحياة وشهادات الاستثمار وشراء السندات ، نتيجة استشراء التضخم بسرعة في جسد الاقتصاد العربي ، مما دفع بالكثير من أصحاب . المدخرات الى تفضيل العقارات والأراضي على الأصول المالية وذلك لتحقيق أرباح رأسمالية Capital gains تعوضهم عن العائد المجزي الذي يحققه معظم الأصول المالية المتاحة .

كذلك ، فانه مع تصاعد الموجة التضخمية ، كان من الطبيعي أن تتجه الفئات الاجتماعية المختلفة ، والتي تملك فوائض قابلة للادخار ، إما الى زيادة اقتنائها للسلع المعمرة ، الكمالية وشبه الكمالية ، وإما الى زيادة مكتنزاتها من الذهب والفضة والعملات الذهبية ، والتحف . . . الخ .

وبناء على ما تقدم ، سوف تتطلب زيادة المدخرات الاختيارية في الأجل الطويل علاجاً حاسماً لموضوع سعر الفائدة وجعله ، قدر الامكان موجباً . وفي هذا النص تعد فكرة ربط المدخرات بالقوة الشرائية للنقود Indexation من أهم الاقتراحات التي يبديها البعض في صدد كلامهم عن تنمية المدخرات الاختيارية . والفكرة الاساسية وراء هذا الاقتراح ، هي انه بدلاً من تحديد سعر فائدة اسمي (٩ بالمائة مثلاً) على المبالغ الادخارية كعائد للمدخر ، بغض النظر عن معدل التضخم السائد ، وبغض النظر عن القوة الشرائية التي ستؤول اليها المبالغ المدخرة بعد

استردادها ، فإنه يستبدل بذلك طريقة أخرى ، هي الارتباط مع المدخر برد المبلغ الذي قام بادخاره + الفائدة ، مع تعديل ذلك بمعدل التضخم السائد(١٠) .

وليس هناك من شك في أن هذه الطريقة تحمي أصحاب المدخرات الصغيرة من مخاطر التضخم ، لانها تمنع التضخم من افتراس جانب من القيمة الحقيقية لأرصدتهم المدخرة . وفي ذلك منع لبعض الآثار السلبية يحدثها التضخم على توزيع الثروة القومية . والأمر الثاني ، يتمثل في أنها تتيح الفرصة أمام الأوعية الادخارية ، وكذلك السندات التي تطرحها الخزانة ، لجذب مدخرات اكثر ، حيث أن هذه الطريقة تضمن للمدخرين عائداً ايجابياً حقيقياً على مدخراتهم ، وفي ذلك تشجيع لهم على الادخار .

كذلك تسبب الافتقار الى التنسيق بين أسعار الفائدة المحلية ، والأسعار المفروضة على ودائع اليورو ـ دولار ، الى حدوث تحركات مربكة في حركات رؤ وس الأموال في معظم البلدان العربية مما أدى الى تسرب جانب كبير من المدخرات المحلية الى أسواق المال العالمية بحثاً عن أسعار الفائدة الأعلى .

ولذا فليس هناك من حل في الأجل الطويل سوى امتصاص فائض السيولة عن طريق تنويع الأوعية الادخارية وجعلها أكثر جاذبية وحفزاً لتعبئة المدخرات وضبط الاستهلاك . ويقتضي ذلك بدوره تطوير أسواق المال وعمليات الوساطة المالية في البلدان العربية المختلفة . وتوجد بدايات طيبة في هذا الصدد في شكل مجموعة من أسواق المال القطرية : سوق عمان ، سوق القاهرة ، سوق بيروت ، سوق تونس ، سوق الكويت .

فعلى سبيل المثال ، بذلت جهود محمودة من قبل السلطات النقدية في الاردن لتحريك وتعبئة السيولة المحلية ، من خلال تطوير عوامل الوساطة المالية ، ولا سيما أعمال سوق للأوراق المالية واعتماد مستندات وأساليب جديدة في مجال الديون كشهادة الودائع (مقومة بالعملات المحلية) والسندات الجماعية ، وكذلك سندات التنمية الحكومية . وبقدر ما يتسنى به بيع تلك السندات الدائنة الى الجمهور وليس الى المصارف التجارية ، فانها تستوعب القوة الشرائية من مجال الاستهلاك ، وتهيء موارد يتاح استخدامها لتكوين رأس المال . ومع تطوير الأسواق الثانوية ، فقد تصبح تلك الأسواق أداة فعالة في يد الحكومة لتنظيم وضبط مستوى السيولة لدى القطاع الخاص(١١) .

٣ـ ضبط وترشيد نمط استخدام تحويلات العاملين في الخارج

إن مكافحة التضخم في الأجل الطويل على الصعيد القطري تقتضي ضبط وترشيد تحويلات العاملين بالبلدان النفطية ، والقضاء على آثارها التضخمية في البلدان المصدرة للعمالة . إذ نتج عن غياب سياسات حازمة في مجال التعامل مع تحويلات العاملين بالخارج أن أضافت هذه

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل انظر : زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، ص ٦٥٣ ـ ٦٥٤ . وحول المصاعب الفنية والاحصائية المتعلقة بتطبيق هذا الاقتراح انظر : Sanjaya Lall, «Countering Inflation:The Role of Value Linking,» *Finance and Development*, vol. 6, no. 2 (June 1969), pp. 10 – 15.

(١١) انظر : نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية ، » ص ١٨٨ .

التحويلات إضافة هائلة الى السيولة المحلية وكان لها أكبر الأثـر في توليد العـديد من الضغـوط التضخمية على النحو الذي رأيناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

ولدى محاولة ترشيد وتطويع هذه التحويلات لمصلحة عمليات التنمية يجب ألا ننظر الى هذه التحويلات نظرة قصيرة الأجـل تكون قائمـةً على معالجـة هذه التحـويلات معالجة الاصـدار التضخمي لأوراق البنكنوت . لأن هذه التحويلات يمكن لها ، في الأجل المتوسط والطويل ، أن تتحول الى موارد حقيقية تضيف الى قدرات وطاقات الاقتصاد المصدر للعمالة لو وجدت الترتيبات والسياسات السليمة للتحكم في أوجه استخدامها .

إذ يمكن لهذه التحويلات أن تكون عضدا في زيادة حجم الاستثمارات بالداخل ، لأنه من الممكن بهذه التحويلات استيراد الآلات والماكينـات أو غـير ذلك ممـا يلـزم برامـج الاستثمار . أما الآن ، فإنه نظراً لعدم وجـود تحـكم سليم في كيفية استخـدام هذه التحـويلات ، فإن هذه التحويلات تأتي الى معظم البلدان العربية (الجزء الغالب منها) في صورة عينية أي في شكل سلع وأدوات استهلاكية كمالية ، مثل السيارات والثلاجـات والغسـالات والتلفزيونـات والفـواكه ، الخ . كما ان جزءاً من هذه التحويلات الذي يرد في شكل نقدي يذهب الى الايداع في البنوك الأجنبية العاملة بتلك البلدان ، وهذه البنوك تقوم بتحويل الجانب الاعظم من هذه الودائع الى مراسليها في الخارج ، ولا يفيد منها الاقتصاد العربي .

ويمكن أن نشير هنا الى بعض السياسات المقترحة في هذا المجال :

أ ـ تطوير القنوات الاستثمارية الملائمة لاستخدام تحويلات العاملين في الخارج بحيث يمكن تمويل هذه التحويلات من قوة تضخمية جامحة الى قوة تنموية هائلة تساعد على تنمية موارد وطاقات الاقتصاد العربـي . ويقتضي ذلك بدوره ترويج مجموعـة من المشروعات الانمائية في المجـالات الصناعية والزراعية والخدمية ، ذات العائد التجاري والمجـزي ، والتـي يمـكن لهـا أن تجتـذب تحويلات العاملين بالخارج مع توفير كافة الضمانات والسيولة الكافية لتلك الأموال المستثمرة(١٢) .

ب ـ طرح نظم خاصة للتأمين على العاملين في الخارج . . بحيث تكون هذه النظم متعددة المزايا ومرنة بالشكل الكافي لتعبئة جانب مهم من مدخرات العاملـين بالخـارج وتوجيههـا طبقـاً لأولويات التنمية .

ج ـ ان تقوم الحكومة ووحدات القطاع العام باشباع جانب من الطلب الذي يتجه الى شراء السلع المعمرة والوحدات السكنية بحيث يمكن التحكم في هذه الأموال المنفقة من التحـويلات بمعرفة الدولة وتوجيهها للمصلحة العامة وحتى لاتتسرب الى الجيوب الخاصة وبالتالي تولد المزيد من الضغوط التضخمية .

٤ـ محاصرة وتصفية آثار التضخم المستورد

لما كان التضخم المستورد ، أي ارتفاع الأسعار العالمية للواردات السلعية والخدمية ، يمثل أحد

---

(١٢) حول هذه النقطة انظـر: Andreas S. Gerakis and S. Thayanithy, "Wave of Middle East Migration: Raises Questions of Policy in Many Countries," *I.M.F. Survey*, 4/8/1978, pp. 260 – 262.

الاسباب الجوهرية للتضخم في معظم البلدان العربية ، ولا سيا النفطية منهـا ، فان مكافحـة وتصفية آثار التضخم المستورد يستلزم مجموعة من السياسات والاجراءات نجمل أهمها فيا يلي :

أ ـ ترشيد هيكل الواردات حيث أن جانباً كبيراً من «سلة الواردات» في البلدان العربية لا يخرج عن كونه واردات للسلع الترفية والكمالية . وبالتالي يجب الاقتصار على الواردات الضرورية من وجهـة الاقتصـاد الوطنـي ، أي تلك الـواردات اللازمـة لتسيير عجلـة الحياة الاقتصـادية Maintenance imports وحتى يمكن حصر آثار التضخم المستورد في أضيق الحدود .

ب ـ فرض الرقابة الحازمـة على أسـواق السلـع المستـوردة ، والتـي يغلـب عليهـا طابع « احتكار القلة » ، وذلك بهدف ضبط وتثبيت هوامش الربح على السلع المستوردة والتي يوجد فائض طلب عليها في السوق المحلية .

ج ـ تشجيع عمليات الاحلال ، في مجالات الانتـاج والاستهـلاك ، للسلـع المحلية محل السلع المستوردة . . حتى ولو كانت السلع المنتجة محلياً بمثابة بدائل دنيا inferior substitutes وذلك عن طريق ادخال نظم جديدة للحوافز الاستهلاكية والاستثمارية تشجع استخدام البدائل المحلية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية .

د ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين خريطة توزيع الدخل في المجتمع . . . اذ أنه كلما ازدادت درجة عدالة توزيع الدخل بين الأفراد نتج عن ذلك انخفاض ملموس في « الميل المتوسط للاستيراد » في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي سد مزيد من القنوات التـي يتسرب منهـا التضخـم المستورد الى جسد الاقتصاد العربي .

ولكن يجب علينا التنبيه الى أن احلال السلع المحلية محل السلع المستوردة قد يكون له آثار تضخمية في بعض الأحوال ، إذا كان مستوى الانتاجية المحلية متدنياً كثيراً مما يتطلب درجة عالية من الحماية للانتاج المحلي . ففي هذه الحال قد ينتج عن انخفاض الانتاجية المحلية ارتفاع اسعار السلع المحلية بنسبة أكبر من نسبة التضخم المستورد ، وبالتالي حدوث آثار تضخمية في الاقتصاد المحلي .

ثالثاً : التنسيق بين سياسات مكافحة التضخم على الصعيد العربي

١ ـ تنسيق السياسات النقدية وتنشيط دور البنـوك المركزية في الرقابة على حجم التسهيلات الائتمانية

لا تزال الرقابة على الائتمان في مرحلتها المبدئية الأولى في معظم البلدان المنتجة للنفط ، حيث تعتمد أساساً على الصلات مع مديري المصارف . وتنجم صعاب هذه الرقابة بسبب نمط الائتمان المتاح ، واختلاف وسيلة هذا الائتمان . فمثلاً يأتي ٨٠ بالمائة من الائتمان القائم في الكويت على شكل سحب على المكشوف . ومن ثم فإن المصارف التجارية لا تستطيع السيطرة على الائتمان عن طريق رصد الاستخدام النهائي لها . على أن إحداث تحول في سياسة الاقراض الى سياسة توصيف كامل لاستخدام الائتمان المتاح سيكون من شأنها تحسين الرقابة على الائتمان من قبـل السلطـات

النقدية ، كما يقلل من استخدام الائتمان لأغراض المضاربة[١٣] .

ويزيد من مشاكل الرقابة على الائتمان في تلك البلدان انتشار وتعدد المصادر الائتمانية غير الخاضعة لرقابة البنوك المركزية . إذ أنه من الملاحظ أن الصيارفة money shops زادوا أيضاً من نشاطاتهم بصورة ملموسة بوصفهم مصرفيين بالتجزئة، وهم يقعون بالطبع خارج نطاق رقابة السلطات النقدية . وكذلك يمكن دائماً الاقتراض من الخارج ، ولا سيما من فروع المصارف الخارجية ، التي تقدم القروض بالعملات المحلية للبلدان الرئيسية المصدرة للنفط[١٤] .

وتعتبر مشكلة كفاءة الرقابة وتنسيق الاشراف على وحدات القطاع المصرفي في البلدان العربية النفطية من أعقد المشكلات في الآونة الأخيرة ولا سيما في ظل الانتشار السريع للمصارف في تلك البلدان . . إذ أصبحت البلدان العربية النفطية من أكثر بلدان العالم معاناة من ظاهرة « المغالاة في النشاط المصرفي » Overbanking (نذكر على سبيل المثال انتشار ٥٢ مصرفاً في دولة الامارات ، و٦١ مصرفاً في البحرين منها ٤٢ وحدة مصرفية أجنبية) .

ولذا فثمة مشاكل حقيقية تثور بالفعل بصدد تنسيق السياسات النقدية فيما بين البلدان العربية ولا سيما بين مجموعة البلدان القائمة على حرية النشاط المصرفي والاندماج بالسوق المالية العالمية (مثل بلدان الخليج والأردن ولبنان) وبين مجموعة البلدان التي تم فيها تأميم النظام المصرفي وبالتالي فهو يخضع بالكامل لاشراف السلطات النقدية (كما هو الحال في العراق وسورية والسودان والجزائر) . فبينما توجد درجة كبيرة من اللامركزية في اتخاذ القرارات في المجموعة الأولى ، على العكس من ذلك توجد درجة عالية من المركزية في مجال توجيه السياسة النقدية والرقابة على الائتمان في حال المجموعة الثانية من البلدان .

وعلى أي حال ، فعلى الرغم من هذه الاختلافات الجوهرية في الاطار المؤسسي لتنظيم القطاع المصرفي في كلا الحالين ، يمكن أن يتم التنسيق للسياسات النقدية في مجال مكافحة التضخم على صعيد البلدان العربية المختلفة في عدد من المجالات أهمها :

أ ـ تنسيق الموقف بخصوص التوافق الزمني وعدم التناقض بين التغيرات التي تطرأ على بعض أدوات السياسة النقدية مثل نسب الاحتياطي القانوني ، سعر الخصم ، ونسب السيولة في البلدان العربية المختلفة .

ب ـ تنسيق السياسات في مجال هياكل سعر الفائدة المحلية في ضوء التطورات التي تطرأ على اسعار الفائدة في السوق العالمية .

ج ـ التوصل الى نوع من الاتفاق الدوري حول تنظيم نسب زيادة السيولة المحلية ومكوناتها في ضوء تطور ارقام الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختلفة .

د ـ تنسيق السياسات في مجال الرقابة على النقد الأجنبي للتحكم في تأثير تدفق الأصول

---

(١٣) نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية ، » ص ١٨٤ .
(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

الأجنبية على مكونات السيولة المحلية (التحويلات) .

هـ ـ التوصل الى اتفاقات بين الحكومة والمصرف المركزي في كل قطر لوضع حدود للتمويل التضخمي لعجز الميزانية ، وبحيث تصبح تلك الاتفاقات حول الحدود القصوى للتمويل بالعجز للانفاق العام الجاري جزءاً من تنسيق السياسات العامة لمكافحة التضخم وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار النقدي في الأجل الطويل .

بيد أن المشكلة الرئيسية التي تواجه عمليات التنسيق في مجال السياسة النقدية فيما بين البلدان العربية المختلفة تظل تلك المتعلقة بالتوفيق بين سياسات أسعار الفائدة والسياسات المتحكمة في حجم ومكونات السيولة المحلية . اذ أنه بالنظر الى الفوارق القائمة في نظم ادارة الاقتصادات العربية واختلاف درجات انفتاح اقتصاداتها على العالم الخارجي لا بد من بذل جهود حثيثة للاتفاق على الحد الأدنى اللازم للتنسيق في مجال السياسات النقدية لمكافحة التضخم . وهنا يمكن لكل من صندوق النقد العربي والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذلك اتحاد المصارف العربية أن تلعب جميعاً دوراً بارزاً في مجال تنسيق عناصر السياسات النقدية بين البلدان العربية ذات نظم الادارة الاقتصادية المختلفة .

٢ـ التنسيق في مجال تطوير اسواق المال وتعبئة المدخرات على الصعيد العربي

توجد فروق مهمة في المراكز التي يحتلها قطاع الوسطاء الماليين في البنية الاقتصادية للبلدان المختلفة . فلو اعتبرنا نسبة المطالبات (أو الخصوم) المالية الى اجمالي الناتج القومي كمؤشر مهم لدرجة مشاركة قطاع الوسطاء الماليين (ولاسيما النظام المصرفي) في الاقتصاد الوطني ، أمكن تصنيف البلدان العربية في فئات ثلاث : تشمل أولاها البلدان ذات النسب المنخفضة نسبياً ، كالعراق مثلاً والسودان والجمهورية العربية اليمنية ، وتشمل الثانية البلدان ذات النسب المرتفعة نسبياً ، كلبنان والأردن ومصر وسورية وتونس والمغرب والجزائر ، مع أن النسب السائدة في بعض هذه البلدان ـ كلبنان والأردن مثلاً ـ أعلى بكثير من النسب السائدة في بقية بلدان هذه الفئة . أما الفئة الثالثة ، فتشمل البلدان المصدرة للنفط أي ليبيا والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وبقية بلدان الخليج(١٥) .

وقد مضى عدد من البلدان العربية قدما في عملية تنمية أسواق نقده وأسواق رأسماله ، ولاسيما لبنان والبحرين والكويت والأردن . وتقدم النظام المالي الكويتي بسرعة ، خصوصاً منذ سنة ١٩٧٤ ، أي بعد الزيادات الأولى في أسعار النفط ، كما تطورت البحرين . . . فباتت مركزاً مصرفياً مهماً . وفي جميع هذه البلدان ، بقي نظام التبادل الحر معمولاً به ، مع أن درجة الحرية المتاحة للمعاملات الاقتصادية الدولية أكبر في بعض البلدان منها في بلدان أخرى ، كما في لبنان ، مثلاً ، الذي لا يضع أي قيد مهما كان نوعه على التحولات الجارية والرأسمالية فيما لا تزال الأردن

---

(١٥) انظر : سمير المقدسي ، « تعقيب على كريم النشاشيبي ، » في : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، التكامل النقدي العربي ، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل ، ص ١٩٨ .

تمارس درجة من الرقابة ، ولا سيما فيما يتصل بتحويلات رؤ وس الأموال من قبل المقيمين فيها . أما بقية البلدان العربية ، فتمارس المملكة العربية السعودية منها ودول الخليج الأخرى سياسات تبادل حرة ، فيما أبقت بقية البلدان المصدرة للنفط (العراق والجزائر وليبيا) الرقابة ، كما أن القطاع العام فيها يقوم بدور بارز في مجال التجارة الخارجية . وينطبق الأمر عينه على بعض البلدان العربية الباقية ، أي جمهورية اليمن الديمقراطية وسورية والسودان(١٦) .

كذلك عزز الارتفاع الكبير في عائدات النفط وتكون الفوائض في الحسابات الجارية انشاء عدد من المؤ سسات المالية الاقليمية والمؤ سسات المالية الوطنية ذات المصالح الاقليمية والتي تعمل كوسائط لتنقل الأموال بين البلدان العربية .

وعلى الرغم من كل هذا فالملاحظ أن بنية أسواق المال العربية بحاجة الى تطوير على صعيد التنظيم المؤ سسي وخلق أدوات جديدة للدين . ولدى النظر في تطوير أسواق المال العربية كأداة لتعبئة المدخرات القومية ومكافحة التضخم يمكن لنا الاشارة الى المحاور التالية لاتجاهات التطوير والتنسيق المنشودة :

أ ـ تعزيز مقدرة المؤ سسات المالية العربية على تغيير طبيعة الأصول المالية لديها ، أي تحويلها من مستندات دينية قصيرة الأجل إلى مستندات وأدوات دين أطول أجلاً بما يتناسب مع مقتضيات النمو الاقتصادي . ويمكن لنا تسجيل بدايات ومبادرات طيبة في هذا الاتجاه . اذ أنشأ معظم البلدان العربية ، الى جانب المصارف التجارية ، مصارف متخصصة تقوم على توفير التمويل طويل الأجل الى قطاعات اقتصادية معينة .

كما أنشأت بضعة بلدان (لاسيما الكويت ، مع الامارات العربية المتحدة ولبنان أيضاً) مصارف استثمار أوشركات تمويل ،كما انشئت في بضعة بلدان غيرها (كالسودان وتونس مثلاً) مؤ سسات ادخار . وبالنسبة للكويت ، نشطت مؤ سسات الاستثمار على نحو خاص في تعبئة مدخرات القطاع الخاص وتوجيهها نحو التوظيفات المحلية والأجنبية ، أو قد عملت كوسطاء لتوظيف أموال الحكومة في الخارج . وفي المملكة العربية السعودية الآن ، مؤ سسات اثنتان متخصصة ، تقدم غالبيتها قروضاً طويلة الأجل بشروط ميسرة . كذلك ، نشطت مؤ سسات الائتمان المتخصصة في الاردن والمغرب في تقديم التمويل الطويل الأجل .

ب ـ بغض النظر عن نقطة الانطلاق الخاصة في انشاء البنية المالية الأساسية التي ينبغي اقامتها من بلد عربي الى آخر . . فإن الهدف في مجال التنسيق والتكامل هو تطوير أدوات الدين وخلق شبكة أوسع عبر الأقطار العربية لتداول أدوات الدين فيما بين وحدات الفائض ووحدات العجز التمويلي في الاقتصاد العربي .

ويقتضي ذلك بدوره إنشاء أسواق ثانوية ناشطة واتباع الحكومة لسياسات من شأنها المساعدة على توليد الثقة في الوسائل الجديدة . وقد قام بعض الأسواق المالية العربية بأولى خطواته في هذه الاتجاهات ، منها ، مثلاً ، اصدار السندات الخاصة والعامة والشهادات الحكومية أحياناً ، مع تسهيلات تقدمها السلطات النقدية كوسيلة للحث على استعمالها ، واصدار شهادات ودائع صالحة

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

للتبادل . . الخ يضاف الى ذلك أن بعض التدابير الأولية قد تم اتخاذها لانشاء الأسواق الثانوية . « فقد أنشئت في الكويت مثلا الشركة العربية لتبادل الأسهم سنة ١٩٧٧ ، لتعزيز السوق الثانوية بمستندات السوق النقدية التي يغلب فيها التعامل بالدينار الكويتي . وفي الأردن تم التوسع في مبادلات سوق عمان المالية (المنشأة عام ١٩٧٨ للعمل كبورصة للأسهم) لتشمل سندات التنمية الحكومية . وتخطط السلطات اللبنانية لانشاء مكتب حسم بغية تطوير سوق ثانوية لسندات الخزينة التي تصدرها الحكومة أساساً »[١٧].

بيد أنه يجب عدم الارتكان الى أسواق المال وحدها لتقوم بدور حاسم في مجال تعبئة المدخرات ومكافحة التضخم على الصعيد العربي ،إذ أن اسواق رأس المال والأسواق النقـدية ما زالـت في مراحل تطورها الأولى في بعض البلدان العربية . وهنا يمكن للنظام الضريبي والتخطيطي أن يلعب دوراً مهماً ، بدلاً من قطاع الوسطاء الماليين ، في مجال تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات في البلدان التي تعتمد في نظم ادارتها الاقتصادية على القطاع العام .

وبينما نرى المجال فسيحاً لتطور أسواق المال العربية ، ينبغي النظر الى هذه الامكانية بالتلازم مع رغبة السلطات في الاحتفاظ بما تمارسه من رقابة على عملية الاستثمار والادخار . والكثير من مبالغ الادخار المطلوبة ينبغي إيجادها في شكل فوائض محققة في القطاع العام ، على أنه يمكن تطوير دور الوسطاء الماليين بشكل أفضل إذا عملت مؤسسات القطاع العام وأجهزته في السوق المالية جنباً إلى جنب المؤسسات المالية الخاصة .

ومهما يكن من أمر ، فان في كل من البلدان العربية مجالاً واسعـاً لتطـوير البنية المالية ودور الوسطاء الماليين في الاقتصاد الوطني . وفي المرحلة الحالية من تطور الاقتصادات العربية ، يمكن اعتبار الطرق البديلة لتعبئة المدخرات ذات صفة متممة لا تنافسية . وبالنظر الى التطور المحدود للبنية المالية ، من الممكن أن يهدف تخطيط السياسة الاقتصادية الى تعميق الأسواق المالية وتحسين النظام الضريبي ذي الفعالية المحدودة في كثير من البلدان. إن الاعتماد في نهاية المطاف على أي من البدائل المذكورة آنفاً هو مسألة تقررها البلـدان بنفسهـا في ضوء الاعتبـارات الاقتصـادية وغـير الاقتصادية التي تحيط بها ، والتي تشكل مع ذلك مجالاً مهماً من المجالات التي ينبغي التنسيق فيها فيما بين البلدان العربية في ضوء البدائل المتاحة لكل بلد في مجال تعبئة المدخرات المحلية وتوجيه الاستثمارات بهدف مكافحة التضخم في الأجل الطويل على الصعيد العربي .

٣ـ تنسيق السياسات العربية في مجال توفير الأمن الغذائي

يعد توفير الأمن الغذائي على الصعيد العربي أحد العناصر المهمة في أي استراتيجية تهدف الى اقتلاع بعض الجذور المسببة للتضخم في معظم البلدان العربية . وليس من الصعب علينا إدراك الارتباط الوثيق بين توفير مقومات الأمن الغذائي وتجنب خطر التضخم على الصعيد العربي . اذ أنه نظراً لتخلف معدلات النمو للعرض المتاح من السلع والمواد الغذائية عن مواكبة النمو السكاني ، فان أسعار هذه المواد قد سجلت أعلى معدلات لها في الارتفاع الذي طرأ على أسعار المجموعات السلعية المختلفة على النحو الذي شهدناه في الفصل الأول من هذه الدراسة .

---

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .

ومن جانب آخر ، فان قصور القطاع الزراعي في معظم البلدان العربية عن الوفاء بالحاجات الغذائية المتزايدة للسكان قد ترتب عليه اعتماد متزايد على استيراد المواد والسلع الغذائية من الخارج ، وبالتالي فتح الباب على مصراعيه أمام موجات « التضخم المستورد » لكي تنفذ الى جسد الاقتصاد العربي دون أدنى مقاومة .

ففي ضوء ما أفصحت عنه دراسة حديثة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية (عام ١٩٧٧) يتضح أن البلدان العربية مجتمعة قد استوردت حوالى ٣٠ بالمائة من جملة القمح القابل للتصدير في الأسواق العالمية . كذلك يتزايد اعتماد البلدان العربية على استيراد الأرز واللحوم الحمراء والدواجن المجمدة . . .الخ .وفي ظل الارتفاع المستمر لاسعار السلع الغذائية في السوق العالمية لا بد من تطوير العمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال نظام مناسب للتخصص والمزايا النسبية ، يعود بالنفع الاقتصادي على الأطراف المشتركة كافة ، ويعمل على استخدام الامكانات الزراعية الواسعة في الوطن العربي .

وفي هذا الصدد ، فإن السلطات النقدية في البلدان النفطية ومعها شركات الاستثمار التي زادت عدداً ومقدرةً وتعقداً في المنطقة ، لا بد من أن تضع سياسة لتحويل الأصول القصيرة الأجل التي تحتفظ بها الى استثمار أطول اجلاً وأكبر عائداً ، بما من شأنه أن يحافظ على القيمة الفعلية لثروة تلك البلاد النفطية . وقد تتمثل استراتيجية الاستثمار الجذابة في توجيه الاستثمارات الى بلدان عربية ، ولا سيما في القطاعات التي تتسم بأهمية خاصة لاستهلاك البلدان المصدرة للنفط مثل انتاج الغذاء . فما زالت البلدان العربية تضم أكبر مخزون محتمل لزيادة الانتاج الغذائي في الدول النامية . فهناك إمكانات واسعة لزيادة كمية الاغذية من الزراعة التقليدية في بلاد كالعراق والسودان والصومال وذلك عن طريق زيادة المساحة الزراعية بالتوسع في استصلاح أراض جديدة ، ومن ناحية أخرى عن طريق زيادة انتاجية المساحات المزروعة حالياً بتحسين أساليب الري والصرف وزيادة درجة الكثافة المحصولية .

ولابد من الاشادة هنا بمبادرة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بانشاء الهيئة العامة العربية للانماء والاستثمار الزراعي والتي تعتبر عضويتها مفتوحة لجميع البلدان العربية[١٨] . إذ من شأن هذا المشروع فسح المجال أمام تأسيس شبكة متنامية ومتكاملة من المشروعات العربية المشتركة في مجال التنمية الزراعية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من الاكتفاء الغذائي الذاتي وبالتالي القضاء على أحد المصادر المهمة للتضخم على الصعيد العربي .

---

(١٨) بهذا الخصوص انظر : خالد تحسين علي ، « الامن الغذائي والعمل العربي المشترك ، » النفط والتعاون العربي ، السنة ٤ ، العدد ١ (١٩٧٨) ، ص ١٧ ـ ٤٩ .

خاتمة

شهدت المنطقة العربية عموماً ، والبلدان النفطية خصوصاً ، تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية سريعة خلال النصف الثاني من السبعينات . وقد كان لهذه التغيرات ، في جملة تأثيراتها ، وعبر تفاعلها مع عدد من العوامل الخارجية ، تأثير قوي على مستوى الأسعار ومستويات المعيشة للسواد الأعظم من الناس . ففي عقب الزيادة الكبيرة الأولى في أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ أدى النمو السريع في الانفاق الحكومي والزيادة الحادة في حجم السيولة المحلية الى تعزيز الضغوط التضخمية في البلدان العربية كافة . بيد أن الضغوط والموجات التضخمية ما كان لها أن تتصاعد وتستشري بهذه الحدة في شرايين الاقتصاد العربي دون أن تكون هناك أرضية خصبة وتربة مهيأة لتغذية العملية التضخمية ، كما تمثل ذلك في وجود العديد من الاختلالات والاختناقات المهمة في هياكل الانتاج والمرافق وفي جوانب عديدة من الاقتصاد العيني . وهكذا انعكست الزيادات المفرطة في حجم الانفاق الحكومي وحجم السيولة المحلية على الدخول والأسعار والميزان التجاري ومستويات المعيشة للفئات الاجتماعية المختلفة .

وفي اطار هذه الرؤية يمكن القول بأن التطورات النقدية والائتمانية ، على أهميتها ، لا تفسر وحدها العديد من الظواهر والعمليات التضخمية التي اجتاحت بنية الاقتصاد العربي وفجرت الكثير من أزماته البنيانية خلال السبعينات . وليس يخفى على أحد أن هذه الاختلالات الهيكلية ليست سوى ترجمة صادقة لتفاقم حدة الاختلال بين حجم وبنيان الطلب الكلي ، من ناحية ، وبين حجم وتركيبة عرض السلع والخدمات في الاقتصاد العربي ، من ناحية أخرى ، وما يرتبط بذلك من علاقات اقتصادية خارجية تعكس درجة انفتاح وانكشاف أكبر للاقتصاد العربي .

والأدهى من كل هذا أن التضخم في المجتمع العربي لم يعد مجرد ظاهرة اقتصادية بحتة بل أصبح ظاهرة اقتصادية اجتماعية ـ سياسية معقدة تؤثر على عناصر ومظاهر الحياة في المجتمع العربي كافة . فقد أثر التضخم بقوة على العادات الاستهلاكية ، وأنماط السلوك ونظام القيم ، وعلى خريطة توزيع الدخول والثروات في المجتمع العربي . ولذا فمهما اجتهدنا في قياس وتحليل مؤشرات التضخم في الاقتصاد العربي ، تظل هذه المؤشرات قاصرة على أن تعكس كل ما ألم

بالمجتمع والحياة الاقتصادية العربية في السبعينات من تشوهات واختلالات جديدة واستقطابات حادة في مناحي الحياة كافة . ولهذا يصعب اختزال ظاهرة التضخم في السياق العربي إلى كونها ظاهرة اقتصادية يمكن معالجتها من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية التقليدية .

وعلى الرغم من كل ذلك يظل صحيحاً القول بأن الشرارة الأولى للعملية التضخمية في الاقتصاد العربي تعود الى نمو القاعدة النقدية monetary base ، وبصفة خاصة الزيادة الكبيرة في الأصول الأجنبية foreign assets ، لدى البلدان النفطية وغير النفطية على السواء . فقد شجع التوسع في القاعدة النقدية الأجهزة المصرفية على التوسع الكبير في ضخ مزيد السيولة المحلية والذي توجه جانب كبير منه لتمويل عجز الموازنة الحكومية في البلدان غير النفطية . ومن ناحية أخرى ، فقد مكنت الزيادة الكبيرة في الأصول الاجنبية لدى البلدان العربية النفطية الحكومات في تلك البلدان على زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع المصرفي لديها ، مما أدى بدوره الى ارتفاع حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص . وقد قام القطاع الخاص من جانبه بتوسيع حجم ودائرة نشاطه في مجالات تجارة الاستيراد ، والنقل والتخزين والمضاربات العقارية والمالية للاستفادة من الموجات التضخمية المتصاعدة لتحقيق أقصى أرباح في اقصر فترة ممكنة .

وعلى الرغم من تباطؤ معدلات نمو الانفاق الحكومي والاصدار النقدي في البلدان العربية النفطية وغير النفطية خلال السنوات الأخيرة ، فقد نمت القاعدة النقدية في مجمل الاقتصاد العربي بنسبة ٣٠ بالمائة خلال عام ١٩٨٠ مقابل زيادة نسبية قدرها ٢٦ بالمائة في العام السابق . الا أن معدلات نمو القاعدة النقدية كانت أكبر في البلدان النفطية منها في البلدان غير النفطية ، فقد بلغ معدل النمو خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، ٣٣ بالمائة في حال البلدان النفطية ، مقابل ٢٥ بالمائة في حال البلدان غير النفطية (انظر الشكل رقم ٨) .

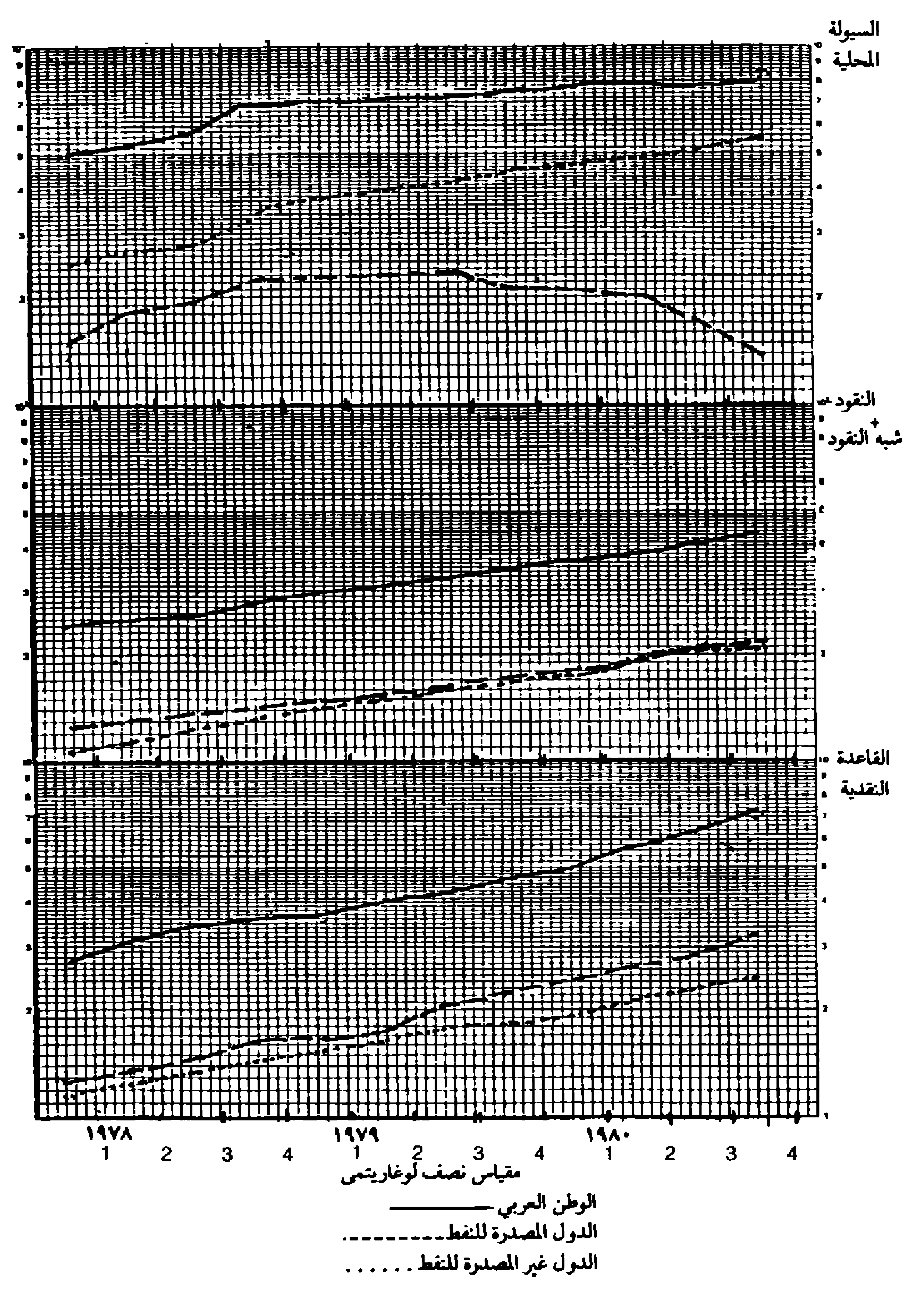
ويلاحظ أن نصيب صافي الائتمان الممنوح من جانب المصارف المركزية للحكومات في البلدان غير النفطية يشكل أهم مكونات القاعدة النقدية في تلك البلدان . فبينما وصل نصيب هذا الائتمان نحو ٩٤ بالمائة من حجم النقود المتداولة بالاضافة الى احتياطيات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي عام ١٩٧٩ نجد أنه وصل الى نحو ١٠٠ بالمائة عام ١٩٨٠ ، مما يعكس تزايد التجاء حكومات البلدان غير النفطية الى تمويل العجز في موازناتها عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي[١٩] .

ولكن الظواهر التضخمية النقدية والائتمانية لم تقف آثارها ، كما شهدنا في ثنايا هذه الدراسة ، عند حدود الزيادة في مستويات أسعار المستهلك وارتفاع تكاليف الانتاج بل اختلطت بكل عناصر الدورة الدموية التي تجري في عروق الاقتصاد العربي بحيث أصبح من الصعب الفصل بين عناصر الاقتصاد النقدي وعناصر الاقتصاد العيني . وهكذا اصبحت ظاهرة التضخم في الاقتصاد العربي تتسم بالتعقد بسبب تداخل جملة من العوامل مع بعضها البعض لتصنع آليات جديدة للعملية التضخمية في الاقتصاد العربي . ومن ناحية أخرى ، تتسم ظاهرة التضخم في

---

(١٩) انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة و صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ ، ص ١١٠ .

شكل رقم (٨)
نمو المتغيرات النقدية في الوطن العربي ، خلال الفترة
١٩٧٨ - ١٩٨٠
(ملايين الدولارات باسعار صرف ١٩٧٥)



المصدر : استناداً الى : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ ([الشارقة : دار الخليج ، ١٩٨٢]) ، ص ١١٥ .

الاقتصاد العربي بالخصوصية نظراً لما تعكسه من مشاكل خاصة مرتبطة بنمو سلوك وأداء الاقتصاد العربي في السبعينات من حيث زيادة انفتاحه على العالم الخارجي في مجال الاستيراد ، ونمو أنماط جديدة للاستهلاك التظاهري والترفي ، وتقلص معدلات أداء ونمو القطاعات السلعية ، وتدفق المدخرات بشدة لتغذية الفورة في أعمال البناء والتشييد والمضاربة على الأراضي والعقارات .

وهكذا جسد التضخم أمراض وأدواء الحياة الاقتصادية العربية في السبعينات كافةً ، كما عكس حالاً من « انعدام الوزن » لدى راسمي السياسات تمثلت في عجزهم عن الحركة للحد من حدة اندفاع الموجات التضخمية وآثارها المدمرة على مسار عملية التنمية العربية وعلى قيم العمل والانتاج في المجتمع العربي .

ولذا فإذا كنا ننادي في هذه الدراسة بوضع سياسة متكاملة لمكافحة التضخم على الصعيدين القطري والعربي ، وفي الأجلين القصير والطويل ، فإننا نعتقد بأننا نواجه تحدياً خطراً لا يجب التقليل من شأنه مما يستدعي إعداد العدة لحرب طويلة النفس . . وحرب تمتد على جبهة عريضة من القطاعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . لذا يكون لزاماً علينا ، ونحن في مجرى الثمانينات ، أن نقوم بمواجهة صريحة وواعية لمشكلة التضخم بهدف تصفية آثاره الاقتصادية والاجتماعية المدمرة .

واذا كان هناك من يرى معالجة هذا المرض الخطر ، الذي ينخر في عظام الاقتصاد والمجتمع العربي ، تتم من خلال مجموعة من المسكنات التي تخفف من جرعة التضخم ، ومن حدة آثاره ، دون أن تتصدى بالمعالجة للمسببات والجذور الكامنة وراء الظواهر التضخمية ، فان هذا المنهج في التفكير ، لا يخرج عن كونه محاولة لمعايشة التضخم وتهذيب بعض آثاره والاقلال من بعض مضاره ولكننا نرى ان محاربة التضخم ، كعملية طويلة الأجل ، هي بمثابة اعلان حرب ضارية على كافة الامراض الاقتصادية والظواهر الاجتماعية والانماط السلوكية التي تغلغلت في حياتنا خلال حقبة السبعينات .

وفي ضوء كل مصاعب التقدير وعدم اليقين التي تحيط بحركة الأوضاع المستقبلية للاقتصاد العربي خلال حقبة الثمانينات ، تبرز أهمية التفكير والتحليل العلمي الهادىء لمشاكل الاقتصاد والمجتمع العربي بعيداً عن الأهواء الآنية وعن النزعات والمصالح الضيقة التي تنطلق من رؤ ية المصلحة العامة من منظور المصلحة الخاصة . فبقدر عظم التحديات التي تواجه الاقتصاد والمجتمع العربي في الثمانينات بقدر ما تبدو الحاجة ماسة لاعداد كل العدة لادارة المعركة ضد التضخم دون هوادة في مناحي حياتنا العربية كافة من خلال عملية اعادة نظر جذرية في السياسات والممارسات التي سادت خلال حقبة السبعينات .

فالأمور قد تطيب أو تخبث في الثمانينات بقدر ما ننجح من الآن ، ودون ابطاء ، في مكافحة التضخم وتصفية آثاره وأمراضه العضوية التي أصابت بنية الاقتصاد والمجتمع العربي خلال فترة السبعينات ؛ وذلك قبل ان يستفحل الداء وتستعصى كل صنوف العلاج . « فاليوم خمر . . . وغداً أمر » .

المــراجــع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم ، سعد الدين . النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .

ــ . ورقة عمل اولية عن الابعاد الاجتماعية للتضخم في العالم العربي . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ .

الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] وجامعة الدول العربية . ملحق المؤشرات الاحصائية للعالم العربي ، ١٩٨٠ . بيروت : الاكوا والجامعة ، ١٩٨١ .

ــ . المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . بيروت : الاكوا والجامعة ، ١٩٨١ .

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات . التقرير السنوي السابع عشر . عمان : الدائرة ، ١٩٨٠ .

البنك المركزي المصري . التقرير السنوي ، كانون الثاني / يناير ـ حزيران / يونيو ١٩٨٠ . القاهرة : البنك ، ١٩٨٠ .

ــ . التقرير السنوي لعام ١٩٧٧ . القاهرة : البنك ، ١٩٨٠ .

البنك المركزي اليمني . التقرير السنوي التاسع . صنعاء : البنك ، ١٩٨٠ .

ــ . التقرير السنوي الثامن لعام ٧٨/ ١٩٧٩ . صنعاء : البنك ، ١٩٧٩ .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ؛ صندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ . [الشارقة : دار الخليج ، ١٩٨٢] .

الجريتلي ، علي . خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط . كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ م .

جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط . الخطة الخمسية ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢ . القاهرة : [الوزارة ، د . ت .] .

ـــ . المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي ٦٤/ ١٩٦٥ - ١٩٧٧ . القاهرة : [الوزارة] ، ١٩٧٨ .

زكي ، رمزي . بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم في مصر . القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٠ .

ـــ . مشكلة التضخم في مصر . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

الساكت ، بسام . التحويلات واستعمالاتها : تجربة الاردن . عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨١ .

عبد الفضيل ، محمود . النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . (عالم المعرفة ، ١٦) .

عبد الله ، دانيال . التضخم في العراق . بغداد : وزارة التخطيط ، ١٩٧٥ .

المالكي ، حبيب . رأسمالية الدولة : حالة المغرب .

مرسي ، فؤاد . مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر . الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ .

المعهد العربي للتخطيط . انماط التنمية في الوطن العربي ، ١٩٦٠ - ١٩٧٥ . الكويت : المعهد ، ١٩٨٠ .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . تقرير الامين العام السنوي السادس ، ١٩٧٩ . الكويت : المنظمة ، ١٩٨٠ .

دوريات

تحسين علي ، خالد . « الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك . » النفط والتعاون العربي : السنة ٤ ، العدد ١ ، ١٩٧٨ .

الساكت ، بسام خليل . « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن . » المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ .

سعد الدين ، ابراهيم . « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في البلدان الاقل دخلاً : حالة مصر . » النفط والتعاون العربي : السنة ٣ ، العدد ٤ ، ١٩٧٧ .

صادق ، علي . « ميزات خاصة للتجارة الخارجية لبعض اقطار منظمة الاوابك . » النفط والتعاون العربي : السنة ٤ ، العدد ٢ ، ١٩٧٨ .

عبد الفضيل ، محمود . « اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة . » النفط والتعاون العربي : السنة ٦ ، العدد ١ ، ١٩٨٠ .

ـــ . « مشاكل وآفاق التنمية في البلاد النفطية الريعية . » النفط والتعاون العربي : السنة ٥ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ .

النشرة الاحصائية الشهرية [البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات] : السنة ١٧ ، العدد ٣ ، آذار (مارس) ١٩٨١ .

النشرة الاقتصادية [البنك الاهلي المصري] : السنة ٣١ ، العدد ٤ ، ١٩٧٨ .

هويدي ، فهمي . « نقوش عصرية على جدران صنعاء . » العربي : العدد ٢٤٥ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ .

ندوات ومؤتمرات

اتحاد الاقتصاديين العرب . مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، ٥ ، بغداد ، ١٢ ـ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ . اعمال المؤتمر . بغداد : الاتحاد ، [١٩٧٦] .

مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ندوة التكامل النقدي العربي ، ابو ظبي ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . التكامل النقدي العربي ، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت : المركز ، ١٩٨١ .

٢ ـ الاجنبية

Books

Caves, Richard E. and Harry G. Johnson(eds .). ***Readings in International Economics***. Homewood, Ill.: Irwin for the American Economic Association, 1968. (Republished articles on economics, 11)

Choucri Nazli, Richard N. Echaus and Amr Mohie – Eldin. ***Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development***. Cairo: Cairo University, M.I.T. Technology Adaptation Program, 1978.

Cline, W. [et al.]. ***World Inflation and the Developing Countries***. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981.

Fergany, Nader.***Emigration and Development in the Yemen Arab Republic***. Geneva : ILO, 1980. (WEP working paper)

Fisher, Irving and Harry G. Brown. *The Purchasing Power of Money: Its Determination and Relation to Credit, Interest and Crisis*. New York: Macmillan, 1911.

Friedman, Milton. *The Optimum Quantity of Money and Other Essays*. London : Macmillan, 1968.

International Labour Organization [ILO]. *International Standard Classification of Occupations(ISCO), 1978*. Geneva: ILO, 1978.

Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London : Macmillan, 1936.

Kingdom of Saudi Arabia, Statistical Agency. *Statistical Summary, 1976.*

Maizels, Alfred. *Growth and Trade*. London : Cambridge University Press, 1970.

Plantecon Overseas Research. London : 1978.

Republic of Iraq. *Annual Statistical Abstract, 1977.*

Syrian Arab Republic, Central Bureau of Statistics. *Statistical Bulletin on Average Wages in the Construction Sector, 1974 — 1977.*

Veblen, Thorstein. *The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions*. New York: New American Library, 1953.

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA]. *Levels and Structures of Wages in Selected ECWA Countries*. Beirut: ECWA, 1980.

—. *Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region, 1980*. [n.p.]: ECWA, [1980].

Wilson, Rodney. *Trade and Investment in the Middle East*. London : Macmillan, 1977.

World Bank. *World Development Report, 1981*. Washington, D.C.: The Bank, 1981.

Periodicals

IMF Statistics [International Monetary Fund] : Various issues.

IMF Survey [International Monetary Fund] : Various issues.

International Financial Statistics [International Monetary Fund] : Various issues.

Gerakis, Andreas S. and S. Thayanithy. "Wave of Middle East Migration

Raises Questions of Policy in Many Countries." *IMF Survey:* 4/8/1978.

Lall, Sanjaya. "Countering Inflation: The Role of Value Linking." *Finance and Development:* Vol. 6, no.2, June 1969.

Monthly Bulletin of Statistics (United Nations): Various issues.

Morgan, D.R. "Fiscal Policy in Oil – Exporting Countries, 1972 – 1978." *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 27, no. 1, March 1979.

Seers, Dudley. "The Mechanism of an Open Petroleum Economy." *Yale University Economic Growth Centre Paper:* No. 47, 1974.

فهرس عام

(ت)

(ج)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

الدكتور محمود عبد الفضيل

■ ولد في القاهرة عام ١٩٤١

■ تخرج من كلية التجارة، جامعة القاهرة ١٩٦٢ وعمل معيداً بها حتى ١٩٦٥

■ حصل على درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السربون (باريس) ١٩٧٢

■ عمل خبيراً للابحاث بقسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة كيمبريدج وشغل وظيفة المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كيمبريدج خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٧٧، وهو احد مؤسسي مجلة كيمبريدج للاقتصاد وعضو مجلس تحريرها

■ عمل استاذاً للتخطيط ومنسقاً للبحوث بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت) خلال الفترة ١٩٧٨- ١٩٨٠

■ له مؤلفات وأبحاث بالعربية والفرنسية والانكليزية اهمها:

- **اساليب تخطيط الاثمان**: دراسة نظرية في المنهج (بالفرنسية)، صادر عن دار النشر للجامعات الفرنسية ١٩٧٥

- **التنمية وتوزيع الدخل والتغير الاجتماعي في الريف المصري، ١٩٥٢- ١٩٧٠** (بالانكليزية)، صادر عن دار نشر جامعة كيمبريدج ١٩٧٥

- **دراسات في اساليب التخطيط الاقتصادي (مع اشارة خاصة لتجربة مصر)** صادر (بالعربية) عن دار القدس ١٩٧٨

- **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، صادر (بالعربية) ضمن سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت ١٩٧٩

- **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بالعربية)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وقد صدرت منه ثلاث طبعات حتى الآن في الاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، و ١٩٨١

- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة،** (بالعربية)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ١٩٨٢.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١- ١١٣- بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

